

نشرة الصحف

العدد: 4699

الجمعة 07 فبراير 2014

الصفحة	محتويات العدد
17/1	• مسار: مواصلة اهتمام الصحافة الوطنية بمنظومة " مسار"
18	• تكوين مهني: السيد عبد العظيم الكروج يعلن عن إطلاق استراتيجية وطنية للتكوين المهني
19	• برلمان: الفريق الدستوري بمجلس النواب يثير قضايا التعليم
23/20	• بلاغات صحفية: تأجيل اختبارات شهادة الكفاءة التربوية والإعلان عن نتائج الحركة الإدارية
24	• هذا الخبر: تسمم 38 تلميذا بالرحامنة بعد تناول وجبة غداء مدرسية
37/26	• قضايا التعليم في الجهات والأقاليم
42/39	• صفحة الاعتداءات
43	• وجهات نظر في قضايا التربية والتكوين

برنامج «مسار» منظومة تعليمية لإرساء الحكامة وتكافؤ الفرص

إلى جانب كفاءات أخرى بالوزارة، عادت إلى بداية التنزيل سنة 2013، حيث اعتمد التدرج في تطوير وإرساء مكونات المنظومة. قبل التعميم كان التجريب الذي انطلق في أربع جهات، وقد استند البرنامج الذي استوعب البرامج المعلوماتية الحالية على الإرساء عبر التكوين والدعم التقني، واتخذت إجراءات كثيرة لتيسير الولوج عبر إمكانية العمل بدون أنترنت «mode offline». وقد صاحب تنزيل المشروع تدابير مصاحبة كان من أهمها مخطط التواصل الداخلي ومخطط الدعم التقني والمهني ومخطط التكوين. إجراءات مكنت الوزارة حسب هند ابن الحبيب من تحميل أكثر من 13 ألف نقطة يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين. مما يدل على انخراط الأطر الإدارية والتربوية في إرساء منظومة «مسار» التي تتوخى، حسب الوزارة، الحكامة في التدبير المدرسي والشفافية وتكافؤ الفرص.

التلميذ في الزمن الفعلي». وقد وجدت هيئة التدريس نفسها ودون إشعار سابق في خضم إصلاح انطلق دون تشاور أو إشراك. انتشرت الشائعات كالنار في الهشيم، كانت محاربة التساهل مع التلاميذ والحد من سخاء الأساتذة وإخضاعهم لمراقبة صارمة على مستوى تصحيح فروض المراقبة المستمرة ووضع النقاط المسحقة رهن إشارة الآباء بشكل يعكس المستوى الحقيقي لأنبائهم، أمر أصعب الاستيعاب.

«مسار» الذي يعتبر منظومة معلوماتية متكاملة، يعتمد على مواكبة أداء التلاميذ وتدبير الزمن المدرسي وتطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة التلاميذ وأوليائهم عبر شبكة الأنترنت وتحسين تدبير العمليات الإدارية، من خلال مسك معطيات التلاميذ، وتخزين المعلومات المتعلقة بالتسجيل المدرسي وإعداد اللوائح وضبط ملفات التلاميذ على مستوى الغيابات. بالإضافة

إلى الانتقال والتوجيه وتحقيق مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص. «منظومة تسمح لنا باستثمار هذا الكم الهائل من المعطيات في التتبع المدرسي للتلميذ»، يؤكد محمد الساسي مدير التقييم والامتحانات، الذي سجل أن الارتباك الذي صاحب التنزيل سواء على مستوى التأخر في الفروض والنتائج «أمر عادي» لأننا «لسنا بعيدين عن التاريخ الذي حددته المذكرات في 22 من يناير وإن كانت النتائج لن تسلم إلا في 22 من فبراير».

فاستياء المدرء والتلاميذ ينبع من التسرع في فرض منظومة دون توفير شروط نجاحها. التسرع منهم من استيعاب ميكانزماتها المعقدة وأثقل كاهلهم بأعباء إضافية تستدعي توفير الموارد البشرية الكافية والتكوين الجيد وتجهيز المؤسسات بالحواسب الكافية والربط بشبكة الأنترنت تلافياً للأعطاب المتكررة والمتلاحقة. هند ابن الحبيب مديرة منظومة الإعلام مهندسة هذا البرنامج

بعدما خفت درجة الاحتجاجات التلامذية، انطلق الحوار والنقاش. رفع ما صاحب تنزيل برنامج «مسار» من التباس ومغالطات من أهم مهام الفرق الجهوية والإقليمية، التي حاولت من خلال إرساء قواعد الحوار امتصاص الغضب التلامذي، إذ بمجرد الإعلان عن برنامج «مسار»، عم الارتباك المؤسسات الدراسية. ساد السخط وثار تائرة الأطر الإدارية والتربوية ضد ما اعتبروه قراراً «ارتجالياً» لم يخضع للتشاور.

«مسار» منظومة التدبير المدرسي التي رفعت شعار جودة.. حكمة.. انفتاح، فشل في فتح جسور التواصل مع الفاعلين التربويين، الذين أرقهم البرنامج بمهام وأعباء جديدة. رشيد بلمختار الذي بدا في لقائه مع الصحافة خارج مسار المنظومة، أقر بتقصير الوزارة فيما يخص التواصل. المشروع حين تنزيهه أفرز دورة أولى عمرت لأكثر من خمسة أشهر، علماً بأن السنة الدراسية تنقسم إلى دورتين عادة ما تنتهي الأولى بعطلة في شهر يناير، تسلم على إثرها النتائج المحصل عليها، حيث صدر قرار وزاري خلال شهر أبريل من الموسم الدراسي 2012 - 2013 يحدد أجال مختلف العمليات من فروض وامتحانات إسهادية.

تطبيق البرنامج أعاد توزيع الفروض، وجعل الأساتذة ينطلقون في دروس الدورة الثانية مباشرة بعد نهاية الدورة الأولى. التقييم الذي اعتبره محمد الساسي مدير الامتحانات والتقييم «لحظة عادية في المسار الدراسي»، ينظم بمذكرة سنوية تحدد مواعيد إجراء الفروض تتوزع حسب محطات الأسدس.

تقييم أداء التلاميذ، حسب المسؤول عن الامتحانات والتقييم، يمر من خلال المواد المدرسة وليست المعممة، كما هو الشأن بالنسبة للأمازيغية والترجمة والفرنسية بالنسبة لتلاميذ المستوى الأول والثاني في التعليم الخصوصي. برنامج «مسار» الذي يتوخى الجودة، «لم يأت ليغير أي شيء في تفاصيل المراقبة المستمرة والتي تنظم بمذكرات تحدد عدد الفروض ومجالاتها»، يقول محمد الساسي مدير التقييم والامتحانات، قبل أن يضيف بأن «المراقبة المستمرة هي مراقبة صافية تمكن الأستاذ من احتساب إنجازات التلميذ في الأنشطة المدرسية وذلك من أجل تتبع مسار

خدمة تقنية لمساعدة الأطر الإدارية على تدبير المنظومة التربوية

برنامج «مسار» الذي يدخل ضمن مخطط المغرب الرقمي ، يهدف إلى إرساء نظام معلومات مندمج يشمل جميع مجالات تسيير وتدبير المنظومة التربوية ، ويسعى إلى الحكامة في التدبير المدرسي وإرساء الشفافية وتكافؤ الفرص حسب ما صرح به رشيد بلختار . الوزير اعتبر «مسار» مشروعاً وطنياً متكاملًا يروم جعل المؤسسة التعليمية في صلب اهتمامات التعليم من خلال تعزيز دور الحكامة في النظام التربوي عبر توفير قاعدة معطيات وطنية شاملة توفر إمكانية التتبع الفردي للمسار الدراسي للتلاميذ ، حيث اعتمد في تطبيقه على قيادات جهوية وإقليمية من خلال إحداث فرق جهوية وإقليمية لتعميم البرنامج . انطلق تطبيقه في 24 مؤسسة نموذجية قبل أن يتم التعميم .

ارتكز برنامج «مسار» على وثيقة مرجعية اعتمدت على المخططات الجهوية للأكاديميات الجهوية النموذجية ودلائل الاستعمال ومصوغات التكوين بالعربية والفرنسية ومواد للتواصل كالأفلام والمطويات والشعارات . لأجل ذلك خضعت الأطر الإدارية والتربوية لتكوين ودعم لتقوية حظوظ انخراط الفاعلين

التربويين ، وخاصة منهم مدير المؤسسة التعليمية في استعمال منظومة «مسار» ، و الذي منح قنا سريا بواسطته يمسك النقط والمعطيات ويصادق عليها قبل إرسالها إلى الأكاديمية . كما وضعت الوزارة رقما يمكن الاتصال من خلاله مجاناً عبر أسطول هاتفي وضعت الوزارة رهن إشارة مديرات ومدراء المؤسسات التعليمية . ومواكبة لجهودات الأطر الإدارية تم إحداث مكاتب للمساعدة التقنية والوظيفية ليس مركزياً ، كما أكدت ذلك مديرة منظومة الإعلام هند ابن الحبيب ، أثناء لقاء أول أمس ولكن أيضاً جهويا وإقليمياً . ففي مختلف النيابات والأكاديميات انطلقت خدمة المساعدة والدعم عن قرب وبوابات استعمال برنامج لتتبع طلبات المساعدة بالبوابة الإدارية: intra.men.gov.ma .

كما تم إنجاز بوابات إلكترونية وتقوية الصبيب لتفادي ما صاحب تعميم البرنامج من إكراهات ، حيث كان يقضي المدير الساعات أمام بوابة «مسار» دون التمكن من الولوج ، ليفاجأ بأشعار « الخادم المركزي لا يعمل» . اليوم خفت درجة الانتظار وأصبح مسك المعطيات والنقط يتم في زمن أقل ، تؤكد مديرة منظومة الإعلام .

وسعاد شاغل

كروولوجيا

شرع في تطبيق برنامج «مسار» كمرحلة أولى في أبريل 2013 وهي المرحلة التي همت الدخول المدرسي. خلال هذه المرحلة تلقى الفاعلون التربويون مختلف التكوينات التي تساعدهم على مسك المعطيات الخاصة بالدخول المدرسي. في يونيو تواصل مسك المعطيات الخاصة بالتلاميذ وتدبير عمليات مسك نتائج نهاية السنة الدراسية.

ووصولاً إلى شتنبر بدأ إدخال المعطيات الخاصة بالتلاميذ والتي من أهمها تدبير عمليات التسجيل والانتقال والتوجيه وتدبير البنية التربوية وتكوين الأقسام بالنسبة للدخول المدرسي 2013 - 2014.

بعد ذلك وفي نونبر من نفس السنة بدأت المرحلة الثانية، التي تهم كل العمليات المتعلقة بتقييم التلاميذ، لتصل في يناير 2014 إلى مستوى الاستغلال الفعلي لمنظومة «مسار» في مسك نقط المراقبة المستمرة من طرف مديرات ومدراء المؤسسات التعليمية لأكثر من 6 ملايين و512.192 تلميذاً بنسبة وصلت إلى مائة في المائة، حيث تم مسك أكثر من 96 مليون نقطة منذ انطلاق المكون الثاني الخاص بتقييم التلاميذ منذ منتصف شهر دجنبر من العام المنصرم.

الشروع في البرنامج الذي انطلق عبر ترحيل قاعدة المعطيات الخاصة بالتلاميذ ونشر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية، وإحداث أسماء الاستعمال وكلمات المرور السرية الخاصة بمدراء ومديرات المؤسسات التعليمية للولوج إلى منظومة «مسار» من الموقع الداخلي للوزارة وإرسالها إلى الأكاديميات.

البرنامج وصل مرحلة تحديث المواقع الإلكترونية في العديد من النيابات والأكاديميات وكذا المؤسسات التربوية، أصبحت المؤسسات التربوية تتوفر على بوابات إلكترونية يتم الولوج إليها من طرف الآباء وأولياء التلاميذ عبر قن رمزي يخول لهم الحصول على النتائج التي تساعدهم على تقييم وتنوع أداء أبنائهم.

كلفة

في الوقت الذي تحدثت فيه مصادر تربوية على أن برنامج «مسار» كلف الدولة الملايير قد تصل إلى 7 ملايير، وزير التربية الوطنية رشيد بلمختار أصر خلال لقاءه بالصحافة رفع هذا الالتباس. مشروع «مسار» الذي أثار الجدل لم يكلف وزارة التربية الوطنية سوى 4 ملايين درهم. خبراء ومهندسو الوزارة سهروا على وضع البرنامج وكذلك تنفيذه. «لا كلفة للمشروع، أطر الوزارة وخبرائها هم الذين نفذوا المشروع» يؤكد رشيد بلمختار وزير التربية الوطنية والتكوين المهني.

الوزير الذي نفى أن يكون البرنامج جرى إنجازه بمساعدة ميكروسوفت، أكد على أن منظومة «مسار» مشروع مغربي مائة بالمائة. انطلق بتجهيز مدراء المؤسسات التعليمية بحواسيب محمولة وربطه بشبكة الأنترنت بالإضافة إلى طابعة لكل مدير مؤسسة، حيث وصلت درجة التغطية إلى مائة في المائة. في الوقت الذي وصل فيه تجهيز العالم القروي إلى 30 في المائة. وقد تم رفع الصيبي ومضاعفة الخادم الإلكتروني المركزي من 50 وحدة إلى 150 وحدة وذلك لمواجهة إكراه المباشر وتخيا للسرعة في مسك النقط والمعطيات.

الوزارة تنشئ خلايا يقظة للتواصل مع التلاميذ الغاضبين

التدبير التي تعترف بهم كشريك أساسي في الارتقاء بسير المؤسسات التعليمية وكسأهم في الحياة الدراسية عبر الإنخراط في مختلف الأنشطة المدرسية . وسعياً نحو تبديد الشائعات تم إحداث خلايا اليقظة في جميع المؤسسات التعليمية لمصاحبة التلميذ وتتبع مساره لاتخاذ التدابير اللازمة وذلك للوصول إلى «السيرورة العادية والسير العادي للمنظومة التعليمية» حسب ما صرح به يوسف بلقاسمي الكاتب العام للوزارة ، الذي أشاد بما يقوم أكثر من 300 ألف من أطر وأساتذة وإداريين من مجهودات لتحسين الأداء المدرسي في أكثر من 11 ألف مؤسسة تعليمية. «وبما أن الإصلاح يهم الجميع» يضيف الكاتب العام الذي استشعر خطورة الأحداث، والذي لامس بعض جوانب الخلل أكد فإن «التواصل القبلي لم يكن في حجم المنتظر». لذلك يبدل المجهود من طرف الأطم الإدارية والتربوية للتفسير ولامتصاص الغضب التلاميذي والتوقف عن إشهار «إرحل» في وجه وزير التربية الوطنية وبرنامج «مسار».

يبدو أن أن التواصل أثمر أكله . تنسيقية تلاميذ ثانويات طنجة التي تم استقبالها يوم أول أمس الأربعاء من طرف نائب وزارة التربية الوطنية طنجة أصيلة، السعيد بلوط، قررت تعليق معركتها النضالية التي حملت شعار «إسقاط مسار» بعد مسلسل حوار ونقاش تطرق إلى كل المشاكل والإكراهات. وزارة التربية الوطنية التي سارت في نفس الاتجاه. والتي اعترفت بالتقصير، أكد كاتبها العام يوسف بلقاسمي بأن ترويج الشائعات وغياب التواصل ساهم في اندلاع شرارة الإحتجاج التلاميذي. الوزارة التي حركت آليات التقصي والاستفسار بادرت إلى توجيه تعليماتها إلى مختلف مدراء الأكاديميات والنواب ومدراء المؤسسات التعليمية بالإسراع إلى فتح قنوات التواصل مع التلاميذ وأبائهم ، وذلك بعد أسابيع احتجاجية تم خلالها حشد الآلاف من التلاميذ للنزول إلى الشارع. التلميذات والتلاميذ الذين بدؤوا في استيعاب المنظومة، انتزعوا مكسب تفعيل مجالس

3 هيئات تطالب بتعليق العمل بمكون التقويم التربوي والامتحانات واللقاء بالوزير

مسك أزيد من 122 مليون نقطة ضمن «مسار» وتراجع حدة الاحتجاجات

فؤاد اليماني

وكانت المكاتب الوطنية للهيئات الثلاث عقدت جلسة عمل لبحث سبل التنسيق والتعاون والعمل المشترك بينها، مركزة على تنزيل منظومة مسار للتدبير المدرسي وتداعياته. وتمنت الأطراف الثلاثة من حيث المبدأ منظومة مسار، كإلية تكنولوجية لتطوير وإرساء نظام معلومات متكامل ومندمج يضع المتعلم في صلب اهتمام المنظومة التربوية، معتبرة أن ذلك سيمكن من إرساء مبادئ الحكامة الجيدة في القطاع، وضمان حق الوصول للمعلومة لكل المتدخلين في الشأن التربوي (متعلمين ومتعلمين وأسرهم والفاعلين التربويين والإداريين في مختلف مستويات تدبير المنظومة التربوية).

في المقابل، سجلت الهيئات الثلاث ملاحظات على تفعيل منظومة مسار في مجال التقويم التربوي والامتحانات، وحدتها في عدم اعتماد المقاربة التشاركية مع مختلف المتدخلين في المنظومة التربوية والمعنيين بها في مجمل مراحل المشروع، وغياب مبدأ التدرج في إرساء منظومة مسار في مجال التقويم التربوي والامتحانات.

كما انتقدت تعميم العمل بالمشروع قبل التجريب في غياب مقاربة تواصلية ناجعة. وانعدام برامج تكوينية لفائدة مستخدمي برنامج مسار، وعدم تعميم الوسائل اللوجيستية الضرورية لإنجازه على جميع المؤسسات التعليمية، وكذا عدم ملاءمة الفترة الزمنية للمشروع في تطبيقه وبشكل مفاجئ، إضافة إلى عدة معيقات تقنية وتربوية وبشرية.

وكانت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني نفت أن تكون قررت تعليق الشق المتعلق بالمراقبة المستمرة في منظومة مسار، ونفت بعثها بأي مذكرة إلى النيابات الإقليمية لإجراء العمل بهذا الشق إلى الدخول المدرسي، كما روج لذلك.

وأوضحت الوزارة، في بيان لها، توصلت المغربية بنسخة منه، أنه تنويرا للرأي العام الوطني والتعليمي، وللتلميذات والتلاميذ والاباء والأمهات، فإن الوزارة تكذب هذه الأخبار جملة وتفصيلا، مؤكدة أن مصالحها الخارجية تواصل عملها بشكل عاد في ما يتعلق بمكون التقويم والامتحانات بمنظومة مسار للتدبير المدرسي.

أعلن مصدر من وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أن المصالح الخارجية للوزارة تواصل عملها بشكل عاد في ما يتعلق بمكون التقويم والامتحانات بمنظومة مسار للتدبير المدرسي، معلنة عن مسك أزيد من 122 مليون نقطة، إلى حدود صباح أمس الخميس.

ونكر المصدر ذاته أن عمليات مسك النقاط في منظومة مسار للتدبير تتواصل بشكل عادي دون مشاكل، وتشهد تطورا ملحوظا، إذا انتقل عدد النقاط التي وقع مسكها، في 23 يناير المنصرم، من 35 مليون نقطة إلى 95 مليون نقطة، يوم 3 فبراير الجاري، ثم 122 مليون نقطة سجلت إلى حدود يوم الاثنين.

وقال المصدر ذاته إن حدة الاحتجاجات انخفضت بشكل كبير، وعاد التلاميذ في أغلب الثانويات إلى أقسامهم.

من جهتها، طالبت المكاتب الوطنية للفيديرالية الوطنية لجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ، والجمعية الوطنية لمديرات ومديري الثانويات العمومية، والجمعية الوطنية لمديرات

ومديري التعليم الابتدائي، في بلاغ مشترك، الوزارة بتعليق العمل بمكون التقويم التربوي والامتحانات في منظومة مسار.

وأوضح البلاغ المشترك، الذي توصلت المغربية بنسخة منه، أن التعليق يجب أن يكون إلى حين توفير شروط نجاحه وانخراط الجميع فيه عن وعي ومسؤولية، من خلال وضع وتنفيذ خطة تواصلية ناجعة، وضامنة للحق في الوصول للمعلومة للمعنيين بالأمر (متعلمين ومتعلمين وأسرهم والفاعلين التربويين والإداريين)، وتوفير الشروط اللوجيستية والتكوينية الضرورية لكافة الفاعلين التربويين والإداريين.

ودعت الهيئات الثلاث إلى التعجيل باستكمال حلقات إرساء منظومة مسار على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية والمؤسسات التعليمية. كما طالبت بمقابلة مستعجلة مع وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، رشيد بن المختار، وتنظيم ندوة وطنية حول واقع وافاق المدرسة العمومية، وتوسيع دائرة التنسيق لتشمل باقي الجمعيات العاملة في الحقل التربوي.

المساء: تكشف تفاصيل برنامج «مسار» الذي تسبب في انتفاضة التلاميذ



تمكين الأسر المغربية من إنائها في مختلف عملية مسار تعليمهم، والدعامة الثانية تهدف إلى إجبار الأساتذة على الحضور وإجراء الفروض الواجبة طيلة السنة، وتنقيطها مشافهة تامة، مع إلزام الأساتذة باستكمال المقرر الدراسي في الأجل المقررة، فيما تصب الدعامة الثالثة في منع غيابات التلاميذ، ومراقبة مسارهم الدراسي، من السنة الأولى ابتدائي إلى غاية السنة الثانية باكوريا، مع تخيير أيضا المنقطعين عن الدراسة، وذلك عبر رمز وطني سري خاص لكل تلميذ، انطلاقا من السنة الأولى، مع تمكين التلميذ والأسرة ومدير المؤسسة، من مراقبة وتتبع المستوى الدراسي لكل تلميذ وأستاذ، منذ العام الأول إلى نهاية مساره الدراسي.

لكن وأمام ما روجت له الوزارة الوصية على القطاع، من كون برنامج «مسار» بعد طفرة نوعية في مجال التربية والتكوين، لتمكين الأبناء وأولياء الأمور من تتبع نتائج أبنائهم، عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة، من أجل إرجاع دور الأسرة في مراقبة أبنائهم دراسيا، ومحاربة الغش المدرسي، والرفع من جودة التعليم، وإخضاع الأساتذة إلى مراقبة صارمة، وتأهيلهم في مجال

الرباط
محمد الرسمي

الثانوي في السن المحدد لظروف ما، أصبحوا مهدين بالطرد، وهو ما دفع تلاميذ وتلميذات المدارس والثانويات إلى القيام بإضراب عام، استنكارا لقرار وزارة التعليم، ولما قالوا إنه مخطط يجعل مصيرهم مظلما ومستقبلهم مجهولا.

لكن ما الذي جعل تلاميذ المملكة يخرجون إلى الشارع للاحتجاج بعد مرور ما يقرب من خمسين سنة على انتفاضتهم الكبرى؟

«مسار».. أصل الحكاية

حين قرر تلاميذ المدارس المغربية، وخصوصا تلاميذ الثانويات، الخروج إلى الشارع احتجاجا على الوزارة الوصية، لم يكن سبب الاحتجاج معروفا لدى الرأي العام المغربي، بل كانت كلمة «مسار» تشكل لغزا حقيقيا لكل من كان يسمعه لأول مرة، خاصة وأن قرار العمل بالبرنامج يعود إلى سنوات خلت، في حين أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا أخيرا.

يرتكز مشروع «مسار» على ثلاث دعائم أساسية، الأولى تروم

منذ سنوات لم يسمع المغربية عن خروج تلاميذ المدارس والثانويات للاحتجاج في الشارع ضد قرارات لوزارة التربية الوطنية، بل يمكن القول بأن ذاكرة المغربية عادت إلى سنوات الستينات، مع أكبر حركة احتجاجية تلاميدية شهدتها المغرب، يومها خرج تلاميذ المدارس والثانويات في مظاهرات سلمية، نظموا احتجاجا على سياسة الحكومة في تسريب قرار، عبر منشور صدر في 19 فبراير 1965، من قبل وزير التعليم آنذاك يوسف بلعاس، يقضي بطرد التلاميذ من المدارس والثانويات، وحرمانهم من اجتياز امتحان شهادة البكالوريا.

وجاء القرار الذي اتخذته الحكومة في تلك الفترة، تطبيقا للتصميم الثلاثي بشأن التعليم، حيث اتخذت إجراءات تقضي بأن يطرد من المؤسسات التعليمية التلاميذ البالغون من العمر 15 سنة من السنة الأولى، والبالغون من العمر 16 سنة من السنة الثانية، والبالغون 17 سنة من السنة الثالثة، بحيث أن التلاميذ الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم الابتدائي، أو

مجموعة من الأحزاب السياسية إلى استغلال احتجاجات التلاميذ، من أجل ربح بعض النقاط على حساب الحكومة، بعد أن طالبت بإيقاف العمل ببرنامج «مسار»، استجابة لاحتجاجات التلاميذ وبعض رجال التعليم، وهو ما اعتبره البعض ركوبا على مطالب اجتماعية من أجل أهداف سياسية.

الأكثر من ذلك، أن بعض التنظيمات المدرسية المرتبطة بأحزاب سياسية، وفي مقدمتها الشبيبة المدرسية المقربة من حزب الاستقلال المعارض، قررت القيام بمسيرة احتجاجية، احتجاجا على البرنامج وعلى وزير التربية الوطنية رشيد بلختار، وهو ما دفع البعض إلى دق ناقوس الخطر، خوفا من تحويل مطالب فئوية تتعلق بالتلاميذ، إلى مطالب ذات صبغة سياسية، مما قد يضر بمصلحة هؤلاء، ويعقد من حل المشكل الذي يبدو بعيدا عن الحل حتى الوقت الراهن.

وفي ظل استمرار شد الحبل بين التلاميذ والحكومة ممثلة في وزارة التربية الوطنية، والذي لا يبدو أنه سينتهي قريبا، ترتفع أصوات عديدة مطالبة بمراجعة منظومة التعليم بشكل إجمالي، ووضع تصور للإصلاح تشرك فيه كافة الفئات المعنية، سواء تلاميذ المدارس أو الأساتذة، فضلا عن النقابات التعليمية، من أجل الوصول إلى تصور نهائي ومتوافق عليه لإصلاح قطاع مريض منذ أزيد من نصف قرن.

وتواضع الفكر. «أنا مستهدف وأتعرض لتهديدات عبر الهاتف من أجل إيقاف تحركنا كتلاميذ من أجل المطالبة بإسقاط المنظومة التعليمية، لكننا لن نتراجع أبدا عن مطالبنا، ونحن واعون بالقرارات التي ليست في مصلحتنا، يقول عماد» اسم مستعار» بصوت قوي، بينما تتابعه عين عدد من عناصر قوات التدخل السريع التي كانت مكلفة بتفريق الوقفة، ومنع منظميها من الوصول إلى مقر الوزارة.

لم يمض وقت طويل على تجمع العشرات من التلاميذ أمام أحد الأسوار التاريخية لباب الأحد بالعاصمة الرباط حتى أعطيت الأوامر لتفريق التجمع الاحتجاجي، وهي الأوامر التي تراوح تنفيذها ما بين الشدة واللين، في الوقت نفسه الذي ارتفعت شعارات غاضبة من حناجر المحتجين نكورا وإناثا:

«ولاكم قريتوهم، وولد الشعب كلختوهم»، «الاحتجاج حق مشروع والبوليس مالو مخلوع»، قبل أن تساهم زخات المطر القوية في تفريق جموع المحتجين، دون أن يضطر أفراد القوات إلى استعمال عصيهم.

«أنت ترى كيف يتعامل معنا المخزن، فقط لأنهم يعتقدون باننا دراري صغار، وباننا مدفوعون من أطراف معينة للاحتجاج، في حين أن الواقع هو أننا نخرج بوعي على كل المنظومة التعليمية التي تزداد تدهورا يوما بعد يوم»، يقول أحد المحتجين رافضا الكشف عن اسمه. لكن البعض يتحدث عن وجود جهات محركة لاحتجاجات التلاميذ، وتستغلها سياسويا «قد يكون البعض من التلاميذ لهم انتماءات معينة، لكن لا أحد يفرض علينا ما نقوله، أو الشعارات التي يجب أن نرفعها في مسيراتنا»، يصبح عماد غاضبا، وإلى جانبه يقف عدد من

التلاميذ، فضلا عن عضو من فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سبلا، أكد له المساء، أنه يحضر لدعم وقفة التلاميذ ومطالبتهم بحقوقهم.

استغلال سياسي؟

لعل الملاحظة التي أثيرت من قبل المنتعنين للشان التربوي بعد اندلاع الاحتجاجات التلاميدية ضد برنامج مسار المدرسي، هو غياب النقابات عن مناقشة الموضوع، وهو ما فسره البعض بانها لم تكن على اطلاع على تفاصيل هذا المشروع، رغم كونها معنية به بشكل مباشر، إلا أن تأخر دخولها على الخط جعل التلاميذ يأخذون بزمام المبادرة، ويقودون احتجاجات دون تاطير من جهة معينة. لكن في مقابل تردد النقابات التعليمية، سارعت

التكنولوجيات الحديثة، في أفق إصلاح شامل للمنظومة التعليمية وجودة التعليم... خرج الآلاف من التلاميذ في العشرات من المدن، محتجين على البرنامج الذي قالوا إنه يهدد مستقبلهم، وهو ما جعل قوات الأمن نواجههم في كثير من المرات، وتسامح معهم في أحيان أخرى، قبل أن تصل الاحتجاجات إلى بيت رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، وهو ما جعل العديد من الأسئلة المشروعة تطرح بخصوص المشروع: لماذا الاحتجاج على هذا البرنامج في هذا الوقت بالذات؟ من يقف وراء إخراج التلاميذ إلى الشارع؟ ومن المستفيد من توقيف الدراسة؟ وهل يمكن أن يتم استغلال مطالب التلاميذ المغاربة سياسيا من طرف أحزاب المعارضة؟

الكسول في خطر

لعل أبرز شعارات اثار انتباه المنتعنين والرأي خلال اليوم الأول للاحتجاجات، هو الشعار الذي رفعه بعض التلاميذ، والذي يقول: «هذا عار هذا عار، الكسول في خطر»، وهو ما دفع البعض لتفسير ذلك بأن من يقف وراء تحركات التلاميذ، هم مجموعة من الكسالى الذين لا

يرغبون في اطلاع أولياء أمورهم على نتائجهم بطريقة مستمرة. الاتهامات طالت كذلك بعض الأساتذة، ومنهم منتمون إلى أحزاب سياسية، انهموا بتحريك التلاميذ من خلف الستار، وتحريضهم على الخروج للتظاهر في الشارع ضد برنامج «مسار»، اعتقادا منهم أن البرنامج سيؤثر على السير العادي لمهامهم، خاصة وأن الكثيرين منهم لا يكونون الكثير من الود للتكنولوجيا الحديثة.

التاريخ: يوم الجمعة 31 يناير الماضي الساعة تشير إلى الرابعة بعد الزوال. بدأت مجموعات متفرقة

من التلاميذ تتوافد على ساحة باب الأحد بالعاصمة الرباط في حين انتشر العشرات من عناصر الشرطة رفقة سياراتهم، بعد أن بلغ إلى علمهم عزم التلاميذ تنظيم مسيرة من الساحة نحو وزارة التربية الوطنية. توجهت «المساء» إلى أحد التلاميذ المرابطين بالمكان من أجل الاستفسار عن رأيه في البرنامج: «تسنى أخويا تعيط لذاك الذي، راد هو اللي يعرف يهضر معك»، أجابني الفتى الذي كان يبدو من ملامحه أن سنه لم يتعد السادسة عشرة. حركته تلك كانت تشير إلى أن المحتجين ليسوا سواء، وأن فيهم «الزعماء»، و«الانتاع»، وهو ما جعلني أتوجه مباشرة إلى أكبرهم سنا. كان يبدو عليه أنه مبتزعم الاحتجاج، وإن كانت حياته وملابسه تدل على البساطة

أسئلة 4 لـ:

رشيد بلمختار



«مسار» في مصلحة التلاميذ ولا يمكن النتقاده قبل تقييمه

للمعلمين من أجل التعرف على مستوى تلاميذهم، كما
سيمنحنا المعدل الإجمالي على المستوى الوطني، بما
سيمكننا
من التدخل في الوقت المناسب.

3 - هل يمكن أن تكون الإمكانيات التي تتوفر عليها
المدارس المغربية كافية لتطبيق هذا البرنامج؟
● لو لم تكن المؤسسات تتوفر على الإمكانيات
اللازمة لما قررنا البدء في تطبيق البرنامج،
ونحن كوزارة قمنا بتكوين للأساتذة والمسؤولين
الإداريين.

4 - كيف يمكن أن تبديد مخاوف التلاميذ من هذا البرنامج
الذي أثار احتجاجات عديدة؟
● لقد قيل للتلاميذ بأن برنامج «مسار»
سيقصر من حظوظهم في النجاح، وهذا غير صحيح
بالمرة، لأن الأساتذة هم من يعطون النقاط، والتحول
سيقع فقط من الورقي إلى الإلكتروني، وما أثير
عن منع احتساب نقط المشاركة في القسم والأعمال
المنزلية هي مجرد أكاذيب، إذ لن يكون هناك أي
فرق بين الطريقة القديمة، والطريقة التي ستم عبر
برنامج «مسار».

1 - ما ردك على ما تم ترويجه بخصوص برنامج
«مسار»؟

● أنا أكذب كل ما تم ترويجه حول برنامج
«مسار»، وأقول بأنه لا يوجد أي داع من أجل إيقاف هذا
البرنامج الذي يسير وفق ما نريده في الوزارة، بل إن
هذه المنظومة هي في صالح أبنائنا التلاميذ، ولهذا
يجب علينا أن نستمّر في تطبيقها، أما الحكم عليها
فيجب أن نتركه إلى ما بعد التقييم الذي سنجره
للمعملية برمتها، وحينها يمكن معالجة ما يمكن
معالجته من اختلالات، لكن إلى حدود الآن، ليس هناك
ما يدل على أن البرنامج يعاكس مصلحة التلاميذ.

2 - هل يمكن تقديم المزيد من الشروحات للمواطنين
بخصوص هذا البرنامج؟

● برنامج مسار هو نموذج جديد، يركز على
استعمال المعلومات والتقنيات الحديثة، في تسيير
الحياة المدرسية للتلاميذ، منذ ولوجهم إلى المدرسة
إلى أن يخرجوا منها، وهو مخصص لمتابعة نتائج
التلاميذ ووضعها على البرنامج، حرصا على احترام
الأوقات المحددة لإدخال نقط الامتحانات الخاصة بكل
تلميذ على حدة، والهدف منه هو تكريس مبدأ الشفافية
وتكافؤ الفرص، كما سيمكن من توفير على معلومات

رئيس سيد عثمان

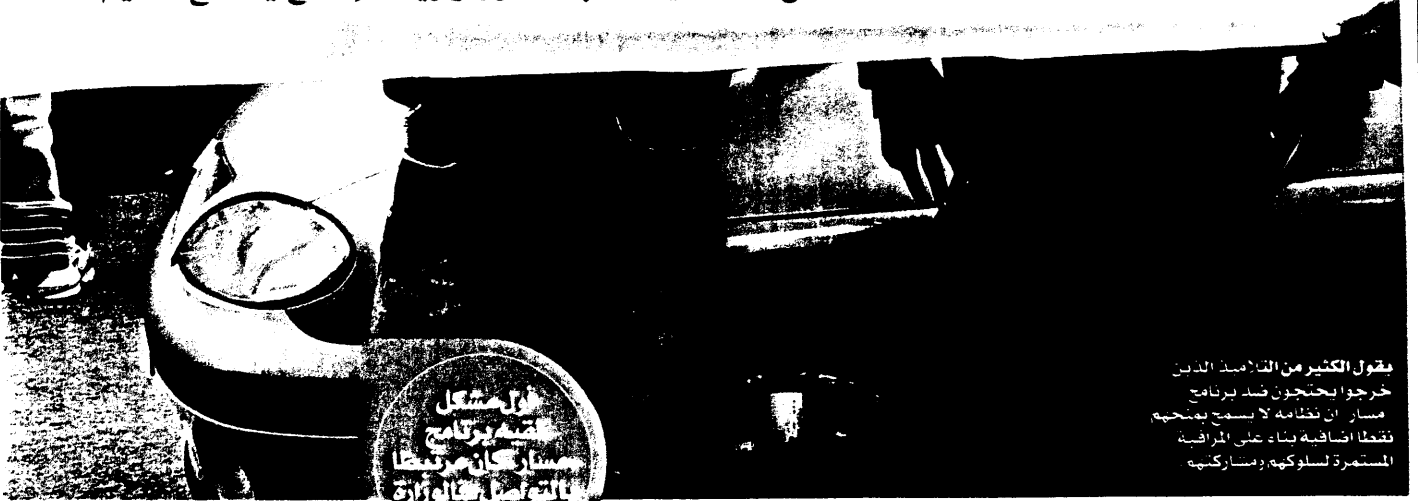
أبوم



«مسار»

الغضب المبهم

هو مجرد برنامج على الحاسوب؛ لكن آثاره كانت مدوية. إن الآلاف من التلاميذ يخرجون إلى الشوارع للاحتجاج ضده، وكأنه سيقودهم نحو التهلكة. برنامج «مسار» أيقظ الجدل حول أولويات الإصلاح في قطاع التعليم.



يقول الكثير من التلاميذ الذين خرجوا يحتجون ضد برنامج مسار إن نظامه لا يسمح بتحجيم فقط إضافية بناء على المراقبة المستمرة لسلوكهم ومشاركته

الشفافية في ما يخص نظام التقييم. وقد أنجز البرنامج بمساعدة تقنية من مؤسسة «مايكروسوفت» مصطنعي الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة. أوضح أن هذا البرنامج لن يؤثر على سير الامتحانات كما يروج له: «بل لن يضر بمصلحة التلميذ، ولن يؤثر على مردوده الدراسي». وبحسب الخلفي، فإن «مسار» سيمكن كل الآباء من تتبع نقاط التلميذ عبر هذه المنظومة المعلوماتية، التي جاءت من أجل تحسين جودة التعليم، وإشراك الأولياء في مراقبة التحصيل التعليمي لابنائهم وهم في بيوتهم. ما يصرح به الخلفي له يتقلبه الفاعلون في قطاع التعليم... «مسار» ضد برنامج «مسار»... خصوصاً في الظرفية الحالية. يعلن مصطنعي تاج، الكاتب الوطني لمنظمة الشبيبة المدرسية، التابعة لحزب الاستقلال، «بمساعدة المنظمة أن توعية تغطي على عدد احتالات»

من يقول لا؟

فجأة، تحوّل برنامج حاسوبي إلى نار ملتهبة: «مسار» يعني رمزاً سوريا وكيسة زر وبعض الأرقام؛ لكنه ينطوي بالنسبة إلى الآلاف من التلاميذ على مصدر تهديد. في الرباط والدار البيضاء وغيرهما اندلعت «ثورة التلاميذ» ضد برنامج «مسار»: فني الرباط مثلاً، عرف الأسبوع المنصرم خروج نحو 400 تلميذ في مسيرة احتجاجية نحو مقر نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني تعبيرا منهم عن رفضهم المطلق لبرنامج «مسار»... وحتى رئيس الحكومة لم يسلم، بدوره، من تبعات هذا البرنامج. إذ حوشر من لدن العشرات من التلاميذ الغاضبين، فما الذي تصمته هذا البرنامج كي يتبر كل هذا السخط بالنسبة إلى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، فأر هدف «مسار» ما سمسد المعيدات وتحسين الخدمات البتة

عبد اللطيف الصلحي

«التلاميذ يريدون إسقاط مسار... هذا عيب هذا عار. مستقبلنا في خطر...» بهاته الشعارات وغيرها، خرج مئات من التلاميذ في كثير من المدن. للأسبوع الثاني على التوالي، في مسيرات ووفقات، احتجاجا على برنامج «مسار» الذي اعتمدته وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني. لإرساء مكون التقويم والامتحانات من قبل حياة التدريس والإدارة التربوية بالمؤسسات التعليمية، بالمقابل، يرى كثير من المعنيين أن «مسار» يعد خطوة نوعية في مجال التعليم، رغم كل المشاكل التي صاحبت هذا البرنامج في تنزيله، من سوء التواصل بين الوزارة والإسدة والتأخر في قطاع التعليم.

البرنامج المعلوماتي: لأن كثيرا من أفراد «لا يعرفون كيف يفعلون ذلك». وتحولت بعض تداعيات تطبيق «مسار» إلى موضوع سخريه: فهناك تلاميذ انتهت عندهم الدورة الأولى يحصلون على النتيجة العامة، فيما لا يزال آخرون ينتظرون بيانات نتائجهم. وهو «ما سيجعل دورة هذه السنة أطول دورة في تاريخ التعليم المغربي».

شهد شاهد من أهلها

كما يلاحظ المتابعون لبرنامج «مسار»، فانه، كأي برنامج معلوماتي آخر، يحتاج إلى وقت للتأقلم مع آليات اشتغاله: فهو مشروع حضاري يواكب مستجدات الحياة ويتمشى مع مقتضيات العصر ومتطلباته. حسب ما صرح به مصدر قريب من وزير التربية الوطنية والتكوين المهني. وفي السنة المقبلة، حسب المصدر ذاته، سيعمل هذا البرنامج على توحيد استعمالات الزمن، وتوزيعها بشكل متساو بين الأساتذة، وهو ما سيفضي إلى ذوبان التمييز بين أستاذ وآخر، وبهذا، سيقطع الطريق على بعض المنتقنين من ريع الإدارة وفواتدها، كما أن هذا البرنامج، بضيف المتحدث ذاته، سيعمل على منح أولياء الأمور فرصة الاطلاع على السير الدراسي لأبنائهم؛ وذلك بمعرفة نقط المراقبة المستمرة أولا بأول، وبعدها نقط الاختبارات الموحدة، والاطلاع كذلك على ساعات الغياب في حينها، والتعرف على المراسلات دون انتظار للوسائل الأخرى الأقل سرعة، مثل المراسلات عن طريق البريد العادي.

ورغم أن برنامج «مسار» بزغ فجأة، إلا أن الانتقادات الموجهة إليه ليست حالة عامة: فهناك من وجد نفسه مقتنعا بالفعل بجدوى هذا البرنامج، ومن هؤلاء جزء من طاقم التدريس الذين يجدون في «مسار» مصدر راحة من كثير من الترتيبات التي تتعلق بإدراج نقط المراقبة المستمرة، وكما يقول حفيظ ميج، أستاذ مادة الاجتماعيات بالثانوية الإعدادية 20 غشت بالدار البيضاء، فانه «مما لا شك فيه أن «مسار» سيعمل على تطوير الحكامة في العملية التربوية، وتطوير التواصل بين الآباء والمشرف التربوي، لكن الطريقة التي تم بها تنزيل برنامج «مسار» ربما لم تكن ملائمة وأزعجت بعض المعنيين». وينظر هذا الأستاذ إلى تفعيل «مسار» مثل وضع حاسوب في يد رجل أمي، ومما زاد الوضع حدة إثارة الحديث عنه خلال الامتحانات: كل ذلك الإرهاق الذي أحس به التلاميذ بعد الامتحانات

أفرغوه على شكل احتجاجات في الشوارع ضد «مسار» على برنامج «مسار». وما يعيبه هذا الانحياز داخل طاقم التدريس على التلاميذ المحتجين هو أن أغلبهم يخرجون إلى الشارع وهم مجهلون ماهية «مسار» وبمادة سيبقيهم، أو به سيصيرهم، ومن هذا الاستنتاجات تنبؤ بعضا من المدرسين إلى التشكيك في دوافع الاحتجاجات نفسها. اسماعيل العلوي، أستاذ اللغة العربية بمدينة بوربيقة، يشير إلى أن هناك «بإحدى خفية تنفذ التلاميذ بعد الشرح» هذه لعبة سياسة تنبؤ بها جهات خفية: فيما التلميذ من وفدها، «دعينا كانت نتائج التحاليل التلاميذ فان ما يتطوّر عليه كره هذا التحليل هو بانسحابه بحث استعجال الربو من التحليل عند أي خطأ إصلاح تعديلي سيروا، وقد أجدوا صيغة التحليل في هذا الأزمات تحث الأزمات على التصرف والحد من الأزمات في حينها».



رئيس بلدية ملحة
وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

«برنامج مسار» لن يلغى مهما حدث

1. ما تعليقك على احتجاجات التلاميذ ضد «مسار»؟

بصراحة، صدمت عندما رأيت هذه الاحتجاجات: فهي، في نظري، بدون مبرر. إن برنامج «مسار» موجود في العديد من الدول الأجنبية، وحتى الإفريقية منها. في حقيقة الأمر، يمكنني أن أقول إن هناك جهات خارج المدرسة، ولا علاقة لها بالقطاع التربوي، هي من تهيج هؤلاء التلاميذ وتدفعهم إلى التظاهر.

2. كم سيكلف برنامج «مسار»؟

بصراحة، ليست لدي أرقام توضح كم سيكلف، ولكن من يقول إن هذا البرنامج ليس من أولويات الإصلاح فهو مخطئ، وللإشارة، فهذا البرنامج ليس وليد اللحظة: بل هو نتيجة تخطيط لسنوات عديدة، وقد تم إعداد تصميمه داخل الوزارة، والهدف منه هو إضافة نوع من الحداثة على قطاع التعليم.

3. هل سيلغى برنامج «مسار» إذا ما استمرت الاحتجاجات؟

من المؤكد أن «مسار» لن يلغى مهما حدث. نحن ماضون نحو الامام وليس إلى الخلف، وأنا أقول لهؤلاء التلاميذ إن عليهم أن يستفيقوا من السبات، وأن يفهموا أن جميع الدول أصبحت توفر كل وسائل التكنولوجيا لخدمتهم. وفي النهاية، فإن النقطة ليست مهمة: لأن المهم هو أن يعرف كل واحد مستواه الحقيقي. ثم إن هذه الاحتجاجات ستقدم انطباعا سيئا ومشوفا عن المغرب، أمام الدول الأجنبية، بحيث سننزع قبعة الشفافية عن الشواهد المغربية، ما دامت مطالب التلاميذ المحتجين تتلخص في أن النظام لا يحول للاستادة منهم نقاطا إضافية، هذا عيب.

سيكلف ثمانية عشر مليار درهم، عوض الاهتمام بالبنيات التحتية وبناء مؤسسات تعليمية جديدة». برنامج «مسار» يطرح تحديات جانبية: فهو، كما يقول تاج، غارق في المشاكل التقنية، لأن إدراج 50 مليون نقطة ليس بالعمل اليسير.

عملية تفعيل «مسار» صاحبها مشاكل عديدة، منذ يونيو الفائت، ورغم أن الوزارة أنجزته لوضع حد للطريقة الكلاسيكية في تسجيل النقط، إلا أن أخطاء ارتكبت له، تسمح بوضع «مسار» على سكة الصحيحة. وكما يوضح تاج، فإن أول مشكل لقبه البرنامج كان مرتبطا بالتواصل: فالوزارة «لم تروج لبرنامج «مسار» قبل إخراجها إلى الوجود، وحلّ الموارد البشرية بيانات التعبه له تدريب غير هذا البرنامج المعلوماتي، ثم إن طاقم التدريس -الحلقة الأساسية في تفعيل هذا البرنامج- لم يجد في مرحلة الإنجاز، وفترات -نقطه هو بعد

من نائب الحرم على الأولويات ان تعديل الوزارة أجنبية على تفعيل مقتضيات الإصلاح الأكثر أهمية، هناك عدة مؤسسات، إلى جانب غير مبرورة على البرنامج لتدبيره، في ذلك الوقت، الفهم، في ذلك، فإن البرنامج، بعد خفائه الملائمة، وسعة بعض، قد تمسك، خاصة، بتطبيق «مسار»

المسار الذي أفاض كأس التربية والتعليم

أحمد امشكح

قضايا التربية والتكوين خلف ظهره واختار أن ينشر قفشات المراكشية هنا وهناك مع «أوباما باباه» والمدير وصاحبته، وما إلى ذلك من حكايات، غير أن هذا التعيين يطرح سؤال المسؤولية السياسية.

فقبل دستور 2011، كان يمكن أن يعين وزير وفق تصور خاص: لكن بعد أن صوت المغاربة على دستورهم الجديد، أصبح احترام المنهجية الديمقراطية أساسية، ليس فقط في اختيار رئيس الحكومة وإنما أيضا في اختيار كل الحفائب الوزارية. أما حينما يتعلق الأمر بحقبة لها امتداد اجتماعي يجر خلفه اهتمام كل الأسر، فالسؤال العريض هو: إلى من يجب أن يقدم السيد رشيد بلمختار الحساب غدا؟

اليوم، تبدو المدرسة المغربية مرشحة للكثير من الاحتقان بعد أن وجد التلاميذ في حكاية «مسار» ضالته، على الرغم من أن هذه المنظومة ليست هي عمق الإشكال.. إنها وسيلة جديدة وأكثر شفافية في ضبط نقطهم، وفي توفير قاعدة معلوماتية حول كل مكونات المدرسة.

اليوم، يتحدث التلاميذ عن مطالب جديدة بعد أن رفع بعضهم شعار الجودة

والساعات الإضافية والاحتفاظ بالتلاميذ وذلك البيع والشراء في نقطهم المستمرة؛ لذلك لم يكن «مسار» غير فرصتهم الذهبية لكي يغادروا حجرات الدرس.

لقد ظلت المعركة التلاميدية دوما حارقة لأنها تنطلق من قضايا ذات خصوصية هي المستقبل؛ فالمدرسة هي دوما ذلك الفضاء الذي نبني به هذا المستقبل الذي متى أصبح مهددا، كان لا بد من ردة الفعل.

واليوم، يرى التلاميذ أنهم مهددون بهذه السياسة التعليمية التي لم تعد تنتج غير المعطلين، لذلك خرجوا للاحتجاج ضد «مسار»، وغدا قد يخرجون ضد أشياء أخرى، فجمهر المدرسة المغربية مشتعل دوما تحت رماده.

بقي، فقط، أن نذكر أن «ثورة التلاميذ» في مارس من سنة 1965 في مواجهة قرار لوزير التربية الوطنية إذاك، كانت قد أسقطت الآلاف برصاص جيش أوفقيير، قبل أن تقود البلاد بعدها إلى الإعلان عن حالة الاستثناء حينما أغلق الحسن الثاني أبواب البرلمان وأخذ كل السلط بيده، عملاً وقتها بمنطوق الفصل 35 من الدستور. لذلك، فالمفترض هو أن يتم التعامل مع غضب «مسار» بالكثير من الحكمة والتأني، فللتلاميذ خصوصيتهم، وحساسيتهم مفردة.

لم يكن التلاميذ في حاجة إلى منظومة «مسار»، التي حركتها وزارة التربية والتعليم في منتصف هذا الموسم الدراسي، لكي يعلنوا عن غضبهم ويحتلوا الشوارع، ويسقط من بينهم جرحى، بل وتعقل السلطات عددا منهم.

لقد كان كأس التربية والتعليم يحتاج فقط إلى هذه القطرة لكي يفيض وتتكشف حقيقة هذا القطاع، الذي يحقق حوله «إجماع» غير مسبوق على الرذالة التي خصص ملك البلاد فقرات من خطابه في أكثر من مناسبة للفت الانتباه إليها في استنكار.

حينما نقرأ اليوم سيرة هذا القطاع الاجتماعي الحساس، نكتشف كيف أنه ظل يخضع للتجريب التقني أحيانا، والسياسي أحياء أخرى. ومع كل تجربة، نخسر شوطا وتضيق معه أجيال. والحصيلة هي أنه بعد كل هذا الذي مر معنا، لا زلنا نتحدث اليوم عن الجودة المفقودة.

مأساة المدرسة المغربية تكمن في كونها ظلت تخضع للتجريب في كل مناسبة. وفي كل محطة ترتكب الأخطاء نفسها، ونجتز الخيبات نفسها. واليوم بعد تجربتي الميثاق والمخطط الاستعجالي، على اعتبار أن السنين اللتين قضاهما محمد الوفا على رأس الوزارة كانتا بدون مخطط ولا ميثاق.

دخلنا تجربة جديدة مع رشيد بلمختار، وإن كانت بدون مسؤولية سياسية. لذلك فكل الخوف من ألا نربح الرهان.

لقد ظلت الدولة العميقة ترى دوما في قطاع التربية والتعليم المجال الذي لا يجب أن يبتعد عن سلطتها وعن عينها التي لا تنام؛ لذلك لم يكن غريبا، مثلا، أن يرفض الحسن الثاني، وهو لا يزال بعد وليا للعهد، أن يتولى المهدي بنبركة حقيبة التربية والتعليم في حكومة عبد الله إبراهيم، حيث تدخل لدى والده محمد الخامس لكي لا يحظى استاذة وخصمه اللدود بهذه الحقيبة التي فهم الملك الراحل معنى أن يسوسها رجل من اليسار.

لكن على عهد الحسن الثاني، كان وزراء هذه الحقيبة ياتمرون بأمره على الرغم من أنها ارتبطت أكثر بوزراء حزب الاستقلال الذين رسموا لها مسلكا نوادي عنه اليوم ثمنا غاليا.

كما لم يكن أكثر غرابية أن يعين التقنوقراطي رشيد بلمختار وزيرا للتربية والتعليم في النسخة الثانية من حكومة عبد الإله بنكيران بعد أن فشلت تجربة الاستقلالي محمد الوفا الذي ترك كل

تعليم جمع أزيد من 90 مليون نقطة ضمن منظومة مسار

المحصل عليها من طرف التلاميذ. موضحاً أن هذا البرنامج يستهدف مؤسسات التعليم العمومي والخصوصي على السواء، وهو ما يعني عدم وجود فرق بين تلاميذ التعليم الخصوصي والعمومي في عملية تدبير النقاط.

وأشار بلمختار إلى أن البرنامج يعرف بعض الصعوبات التقنية مرتبطة بصعوبة الولوج إلى المنظومة نتيجة الضغط، وهو الأمر الذي دفع الوزارة إلى مضاعفة الصبيب على مستوى مركز المعطيات المركزي، وذلك من أجل الولوج إلى منظومة مسار في أحسن الظروف، فضلاً عن تقوية الخادم المركزي والزيادة في عدد الحواسيب ■

جمعت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، حتى يوم ثالث فبراير الجاري، 90 مليون و690 ألف نقطة في إطار البرنامج المعلوماتي مسار، حسب ما صرح به رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، خلال جواب له عن سؤال في الموضوع بمجلس المستشارين.

وأكد بلمختار أن الوزارة لم تلغ الشق المتعلق بالمراقبة المستمرة بمنظومة مسار، ولم تصدر أي مذكرة لإرجاء العمل به، وسيتم الإعلان عن نتائج الأسدس الأول خلال الشهر الحالي وقبل بداية العطلة المدرسية المقبلة، مضيفاً أن البرنامج لم يغير منظومة التنقيط، وليس له أي تأثير على النتائج

أكاديمية التعليم تكشف الأبعاد التقنية لمنظومة مسار المثيرة للجدل

مقاصده تتغىي تتبع الحياة المدرسية للتلميذ وتعزيز دور الحكامة في النظام التربوي

بني ملال: محمد باهي

بعد اسبوع من الاحتجاجات في صفوف الاوساط التلامنية بمؤسسات عدة بجهة تادلة ازيلال، سارعت الاكاديمية والنيابات الثلاث بكل من بني ملال وازيلاال والقييه بن صالح، إلى تدارك الخلل الذي لم تضعه الوزارة الوصية في الحسبان، ولم تترقب ردود افعال متباينة في شأنه، وتراجعت حدة حالة الاحتقان والغليان لدى المحتجين بثانويات التاهيلي والإعدادي داخل الجهة.

وانتبت للقاءات التواصلية مع التلاميذ المحتجين ان غالبيتهم لا يستوعبون مضامين مشروع مسار والغايات التي اعتمد من اجلها، باعتباره يندرج وفق المنكرات التوجيهية لوزارة التربية الوطنية، في إطار المجهودات التي تتوخى تعزيز وتحديث تدبير قطاع التربية والتكوين من خلال اعتماد التقنيات الحديثة، انطلاقا من المؤسسة التعليمية ومرورا بالنيابة الإقليمية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين وانتهاء بالإدارة المركزية.

وأشارت توضيحات بعض اطر المراقبة التربوية إلى كون مشروع مسار يسعى إلى إرساء طرق عمل جديدة للتدبير والتواصل بالمؤسسات التعليمية، من خلال تكوينين أساسيين يتصدرهما التدبير المعلوماتي للمؤسسات التعليمية، ويخص التتبع الفردي للتلاميذ وتدبير الزمن المدرسي والبنيات التربوية وتدبير عمليات الدعم الاجتماعي، وثانيهما يتجلى في تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المتعلمين، وتخص تطوير مونوغرافيا المؤسسات التعليمية وإحداث المواقع الإلكترونية الخاصة بها، وإحداث فضاء للتلاميذ وأولياءهم في بوابة الإنترنت

للوزارة لتحقيق مبدأ الحكامة الجيدة في المنظومة التربوية.

وأكد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة تادلة ازيلال عبد المومن طالب ان برنامج «مسار» منظومة معلوماتية متكاملة للنظام المدرسي، تستجيب لوظائف تدبير العملية التعليمية المدرسية، من زاوية الموارد البشرية، وتكوين تعلمات التلاميذ ونتائجهم المدرسية، وحصيلتهم

المعرفية، وحياتهم المدرسية من مختلف الجوانب، إلى جانب إتاحة الفرص للتواصل مع الفاعلين في العملية التعليمية، ويخلق فضاء للخدمات الإلكترونية لفائدة أسر التلاميذ، لأجل تتبع الحياة المدرسية لابنائها تعزيزا لدور الحكامة في النظام التربوي.

وعقب ردود الأفعال الاحتجاجية لدى التلاميذ، بادرت الأكاديمية إلى عقد لقاءات مع ممثلي جمعية آباء وأولياء

التلاميذ الممثلين في المجلس الإداري للاكاديمية، والمفتشين المتخصصين وفرع الجمعية المغربية لأطر التخطيط بحضور النائب الإقليمي لنيابة بني ملال وأطر ومسؤولي الأكاديمية، للتعريف ببرنامج مسار وتصحيح التمثلات الخاطئة التي واكبت المشروع، إذ أكدت الشروحات التي تناولت المشروع عدم وجود أي مذكرة تلغي سابقتها في المجال التقويمي،

بل إن البرنامج اعتمد طريقة حديثة في التدبير والتعاطي مع المهارات المعرفية، ومواكبة المنحى التصاعدي أو الإخفاقات التي تلاحزم مسارات التلاميذ التربوية.

وعقد امحمد خلفي نائب وزارة التربية الوطنية ببني ملال سلسلة لقاءات مع المفتشين ورؤساء المؤسسات التعليمية، فضلا عن قيامه بزيارات ميدانية لبعض المؤسسات والاحتماع بمدرسيها لشرح مضامين برنامج مسار، الذي أحدث ارتباكا وطرح مخاوف في صفوف التلاميذ، اعتقادا منهم ان مسار سيلغي نقاط المشاركة والمواظبة والسلوك وتغيب دور الأستاذ في التقييم الموضوعي لنقاط المراقبة المستمرة، وهي تمثلت استبعادها النائب الإقليمي، مبرزا ان الهدف من برنامج مسار يتمثل في إطلاع آباء وأولياء التلاميذ على مواعيد فروض المراقبة المستمرة واستعمالات الزمن، فضلا عن إبراز نتائجهم الدراسية وتتبع تحصيلهم الدراسي، في أفق تحسين أدائهم من خلال ولوج البوابات الإلكترونية للمؤسسات التعليمية.

وأوضح خلفي في معرض توضيحاته أن «البرنامج» يشكل ضمانة قوية لكل تلميذ في الولوج وسرية الإطلاع على مساره التربوي اعتمادا على قن سري يوضع رهن إشارته، وأن برنامج مسار يتغىي في بعده الاستراتيجي اعتماد أساليب عمل حديثة للتدبير والتواصل بالمؤسسات التعليمية، وتتبع وتيرة نتائج التلاميذ عبر مختلف الأسلاك التعليمية، وإتاحة الفرص لأولياء أمورهم بالاندماج في دعائم برنامج مسار، والتدخل في حال تسجيل إخفاقات، والعمل على تقويمها وتدارك ماقد يعتري المسار التربوي من اختلالات معرقله.

تلاميذ ثانويات قلعة السراغنة يستأنفون الدراسة بعد مسيرات والوقفات الاحتجاجية ضد برنامج «مسار»

قلعة السراغنة : محمد لبيهي

التلاميذ المحتجّين بوقف المسيرات والوقفات الاحتجاجية لاستئناف الدراسة في مجموع ثانويات المدينة في السياق ذاته، قالت «س.ع.» عن جمعية الشبيبة المدرسية، ممثلة تلاميذ ثانوية تساوو التاهيلية، عقب انتهائها من أشغال اللقاء: «لقد اقتنعت بأن كل ما يتضمنه برنامج «مسار» لا يستحق ضياع كل هذا الوقت، الذي ما أحوجنا إليه كتلاميذ مطالبين ببذل المزيد من الجهد والمثابرة قصد الحصول على نتائج إيجابية خلال امتحانات الباكالوريا». وأضافت أنها ستعمل، قدر استطاعتها، من أجل المساهمة في إبلاغ مضامين اللقاء إلى جميع تلاميذ المؤسسة التي تتابع فيها دراستها. وعلمت «صحيفة الناس» من مصدر مسؤول أن محمد ضبري، عامل إقليم قلعة السراغنة، قد ترأس زوال أول أمس الأربعاء اجتماعاً حضره ممثلو السلطات المحلية والنائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية ورؤساء المصالح الأمنية وتمحور -حسب المصدر نفسه- حول عدد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تساعد على ضمان مواصلة السير العادي للدراسة داخل المؤسسات التعليمية في الإقليم

المؤسسات التعليمية، بهدف تقديم المزيد من التوضيحات للتلاميذ للاطلاع بشكل دقيق على برنامج «مسار»، من جهة، ولتكليفهم بإبلاغ ما يتعلق بمحتواه كتنزيل معلوماتي لما تنصّ عليه المذكرات التنظيمية الخاصة بالتقويم والمراقبة المستمرة إلى مجموع المعنيين، من جهة أخرى». وزاد المتحدث قائلًا لصحيفة الناس، إنه سبق للنيابة أن عقدت لقاءات تواصلية مع رؤساء المؤسسات التعليمية في مجموع تراب الإقليم من أجل مساعدة المتدربين على الاستيعاب الجيد لبرنامج «مسار».

من جانبه، عبر «أ.ج.»، ممثل لجنة التلاميذ الخارجيين في ثانوية مولاي إسماعيل التاهيلية، عن ارتياحه الكبير لما جاء في تدخلات المشاركين في لقاء أول أمس، والذي أشرف على تأطيره عدد من المسؤولين والأطر التربوية في نيابة الوزارة وقال المتحدث ذاته إن «كل ما جاء في توضيحاتهم هو ما كان ينقص التلاميذ حول معرفة برنامج النظام المعلوماتي «مسار». وأكد أنه سيكون ضمن لجنة التواصل والحوار المنبثقة عن ممثلي التلاميذ المشاركة في إيصال المعلومات التي تلقاها بهدف إقناع

أسفرت اللقاءات التواصلية التي نظمتها النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية طيلة صباح أول أمس الأربعاء في ثانويتي المولى إسماعيل والقدس الإعدادية مع ممثلي تلاميذ مؤسسات التعليم الثانوي -التاهيلي وأعضاء جمعيات وأولياء التلاميذ، عن الاتفاق على استئناف الدراسة ابتداء من الثانية بعد زوال اليوم نفسه، بعدما قدّمت للمشاركين جملة من التوضيحات والشروح التي تهم مضامين برنامج النظام المعلوماتي «مسار»، الذي تسبب في الثلاثة أيام الأخيرة في مسيرات ووقفات احتجاجية نجم عنها توقف الدراسة في كل من ثانوية المولى إسماعيل التاهيلية وثانوية تساوو وثانوية المغرب العربي، وهي المؤسسات التي خرج منها التلاميذ منذ يوم الاثنين الماضي في مسيرات جابت معظم الشوارع الرئيسية في المدينة، ما أدى إلى تسجيل أحداث شغب خلفت تكسير زجاج نوافذ بعض الحجرات الدراسية. وقال مبارك هرشي، النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية، في اتصال هاتفي، إن أطر النيابة عقدوا لقاءات مع جميع المسؤولين عن تسيير الشأن التربوي وممثلي مختلف

تنسيقية تلاميذ ثانويات طنجة تستأنف دراستها

أكدت تنسيقية تلاميذ ثانويات طنجة على خلفية الاحتجاجات التي خاضتها ضداً على منظومة مسار المعلوماتية، أنه تم استقبال تنسيقية تلاميذ ثانويات طنجة من طرف نائب وزارة التربية الوطنية طنجة أصيلة السعيد بلوط يوم الأربعاء الماضي، وبعد نقاش عميق و جاد و مسؤول حول أوضاع التعليم، خلص اللقاء إلى تحقيق مكاسب مهمة.

و أفادت ذات الهيئة أنه قد تمت الاستجابة إلى أغلب المطالب الملحة والأساسية، المتمثلة في تفعيل تمثيل التلاميذ في مجالس التدبير لضمان مساهمة التلاميذ في الارتقاء بسير المؤسسات التعليمية، إطلاق حملة لتأهيل المؤسسات التعليمية والارتقاء بغضائاتها، تفعيل المخطط الاستراتيجي للنيابة في إطار برنامج طنجة الكبرى الذي أشرف عليه الملك محمد السادس والذي يهدف إلى إحداث 26 مؤسسة تعليمية، تفعيل الحياة المدرسة من خلال تنشيط الأندية التربوية وتنظيم مهرجانات وملتقيات تلاميدية في مختلف المجالات الثقافية والفنية والبيئية والرياضية.

وفيما يخص برنامج مسار المعلوماتية تم قبوله من طرف تنسيقية تلاميذ ثانويات طنجة وذلك لتغلب إيجابياته على سلبياته، وهذا الموقف ناتج عن تحمل التنسيقية لمسؤولية تتبع هذا البرنامج، وعلى هذا الأساس أعلنت التنسيقية توقفها عن مقاطعة الدراسة وتنظيم المسيرات الاحتجاجية وذلك بعد الاستجابة لمطالبها.

جمعيات أمهات وأباء التلاميذ تطالب بتأجيل تطبيق «مسار» غليان تلاميذي بعدة مدن

المراسلون

طالب المكتب الوطني لـ «الفيدرالية الوطنية لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ»، بتأجيل تطبيق مكون التقويم والامتحانات لمنظومة «مسار» واعتماد مقاربة تحسيسية قبلية اتجاه التلاميذ وأسراهم، إضافة إلى إقرار برنامج للدعم التربوي خلال البوابة الثانية لفائدة التلاميذ الذين تضرروا من الاعتصام المفتوح لبعض الأساتذة.

وكان المكتب قد اجتمع على مدى يومي الجمعة/ السبت 31 يناير و01 فبراير 2014، بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمكناس، حيث توقف بقلق كبير أمام الاضطرابات التي تعرفها الثانويات المغربية بسبب تنزيل منظومة التدبير المدرسي الجديدة «مسار»، والاضرار التربوية التي خلفها الاعتصام المفتوح الذي تنفذه فئة من هيئة التدريس للمطالبة بالترقية المهنية، وكذا موضوع حرمان عدد كبير من التلاميذ المستحقين من منحة التعليم العالي، والتشويش الذي تمارسه بعض الأطراف حول لغة التدريس واستمرار الفراغ البيداغوجي وتقديم المناهج إلى جانب تفاقم الخصائص في الموارد البشرية والبنيات المادية واستمرار الآثار السلبية للمدارس الخصوصية.

وبذات اجتماعه، وبناء على تقارير المسقنين الجهويين حول حالة المنظومة التربوية والوضعية المزرية للمدرسة العمومية، سجل المكتب الوطني للفيدرالية بأسف شديد، ضعف التزام المسؤولين عن قطاع التربية والتكوين بالمقاربة التشاركية والمنهجية التدريجية مما يجعل كثيرا من التدابير التي يقومون بها تقابل من طرف المعنيين بها، بالتوتر والاضطراب الأمر الذي يعيق أزمة المدرسة العمومية كضمان عدم الالتزام بمبدأ استنزافية الفرق العمومية والتراجع عن صفقات مع مموني الداخليات التي تآكلت إلى تجويع تلاميذها (جهة طنجة-التطوان).

وطالب المكتب بفتح باب للتشاور مع هيئات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والدعوة إلى مناظرة وطنية للتربية والتكوين.

تواصلت بالعديد من الثانويات التأهيلية باكاكير، ولليوم الثالث على التوالي، الاحتجاجات التلاميذية الراهضة لبرنامج «مسار» الذي عزمت وزارة التربية الوطنية على تنزيله خلال هذه السنة بشأن نقط المراقبة المستمرة، وقد استدعى هذا الغليان

الصاحب في احيان كثيرة التدخل الأمني لتطبيق التظاهرات التلاميذية التي لم تشهدها المؤسسات التعليمية بهذه الحدة منذ حرب الخليج.

وترجع أسباب هذه الاحتجاجات التلاميذية غير المسبوقة إلى عدم قيام وزارة التربية الوطنية بحملات تحسيسية استباقية لشرح المغزى من هذه البرنامج، وكيفية تطبيقه، وتبيان عدم تأثيره على النتائج النهائية للتلاميذ الذين اعتادوا في المراقبة المستمرة على احتساب الأنشطة التي يقومون بها داخل القسم من قبيل نقطة المشاركة ونقطة السلوك ونقط الدفاتر.

غير أن الوزارة ارتأت من خلال تقييمها لعمليات التنقيط المعتمدة حاليا، خلق هذا البرنامج الذي ستضرر منه أولا وأخيرا المؤسسات الخصوصية التي تحسب عادة نقط المراقبة بشكل مبالغ فيها، وخاصة في امتحانات الناكوريا لغاية تجارية ليس إلا. هذا، وبالرغم من البلاغ الذي أصدرته وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني تشير فيه إلى أن برنامج مسار لن يكون له أي تأثير على النتائج المحصل عليها خلافا لما تم تروجه، من شائعات في صفوف التلاميذ والتلميذات بالتعليم الثانوي التأهيلي، فإن الغليان التلاميذي المتصاعد لم تخمد جذوته وشرارته في نظر هؤلاء المحتجين والمحتجات إلا بتراجع الوزارة عن تطبيقه خلال هذه السنة، والقيام في السنة المقبلة بتأهيل التلاميذ لقبوله عبر تنظيم برامج تحسيسية استباقية تنظم بكافة الثانويات التأهيلية.

وبإقليم تازة نظم مئات التلاميذ بمدينة تاهلة صباح يوم الثلاثاء 4 فبراير الجاري مسيرة إحتجاجية سلمية جابت شوارع المدينة معبرين عن رفضهم لمنظومة مسار الإلكترونية و منددين بالاحتفاظ بالحاصل بمؤسساتهم وغياب بعض الخدمات الأساسية فيها وانتشار المخدرات والفساد بحيط المؤسسات في غياب تام للأمن بها.

وطالب التلاميذ المحتجين من خلال الجريدة السلطات المحلية بتوفير الأمن بالمؤسسات والتصدي لآفة المخدرات التي تنتشر كالنار في الهشيم، وإتخاذ التدابير اللازمة لحل مشكل الإكتضاض الذي تعرفه بعض الأقسام.

واسفرت هذه المسيرة السلمية عن فتح حوار مع السلطة المحلية التي وعدت التلاميذ الغاضبين بإيجاد حل للماليم في أقرب وقت ممكن.

تنسيقية تلاميذ ثانويات طنجة تقبل برنامج «مسار» وتعلق الاحتجاجات

فؤاد ي.

والاساسية، مبرزا ان اهم مكسب جرى تحقيقه يتمثل في تفعيل تمثيل التلاميذ في مجالس التدبير، لضمان مساهمة التلاميذ في الارتقاء بسير المؤسسات التعليمية. كما جرى الاتفاق على اطلاق حملة لتأهيل المؤسسات التعليمية والارتقاء بفضاءاتها، والتي سيعتبر فيها التلميذ شريكا اساسيا، من خلال مساهمته في اوراش الصيانة والبسنتة والجداريات، من اجل رد الاعتبار للحياة المدرسية، إضافة إلى تكثيف المراقبة التربوية ضمانا لتكافؤ الفرص بين جميع التلاميذ وتحسينهم باهميتهم كمحور في العملية التعليمية.

واتفق الطرفان، أيضا، على تفعيل المخطط الاستراتيجي للنيابة في إطار برنامج طنجة الكبرى، الذي اشرف عليه جلالة الملك، والذي يهدف إلى إحداث 26 مؤسسة تعليمية، إلى جانب تفعيل الحياة المدرسية من خلال تنشيط الأندية التربوية، وتنظيم مهرجانات وملقيات تلامذية في مختلف المجالات الثقافية والفنية والبيئية والرياضية.

اعلنت تنسيقية تلاميذ ثانويات طنجة قبولها برنامج مسار المعلوماتي لتغلب إيجابياته على سلبياته، معلنة تعليق قرارها مقاطعة الدراسة وتنظيم المسيرات الاحتجاجية، بعد الاستجابة لمطالبها خلال لقاء عقد، أول امس الأربعاء، مع نائب وزارة التربية الوطنية بطنجة، السعيد بلوط.

وجاء هذا القرار بعد حوض ما اسمته اسبوع صمود التلميذ المغربي، من خلال احتجاجات خاضها تلاميذ طنجة، وتجاوزت في أوجها ستة آلاف تلميذ من اغلب ثانويات طنجة، وافاد بلاغ للتنسيقية، توصلت «المغربية» بنسخة منه أن اللقاء مع نائب وزارة التربية الوطنية شهد نقاشا عميقا وجادا ومسؤولا حول اوضاع التعليم، وخلص إلى تحقيق مكاسب مهمة.

ونكر البلاغ أنه جرت الاستجابة إلى اغلب المطالب الملحة

تلاميذ بتزنت يهتجون ضد «مسار» وتطويق أمني في بوجدور

تزييت: أسامة العوامي التيو

وانتقدت بعض الفعاليات الحقوقية بالمدينة منع التلاميذ من التعبير عن احتجاجهم على برنامج مسار. وشهدت مدينة تزنت، صباح الثلاثاء المنصرم، احتجاجات من طرف تلاميذ ثانوية المسيرة الخضراء، الواقعة بمرکز المدينة، رفعت خلالها شعارات تعبر عن رفض المدرسين لبرنامج مسار، الذي أعدته وزارة التربية الوطنية، والذي يلزم الأساتذة بنشر نقاط التلاميذ مباشرة بعد إجراء الفروض، كما يتيح للآباء الاطلاع على نقاط أبنائهم على الإنترنت.

ويرى التلاميذ المحتجون أن تطبيق هذا النظام سيحرمهم من نقاط المشاركة داخل القسم والتحضيرات المنزلية ونقاط المراقبة المستمرة والسلوك.

خرج تلاميذ مؤسسة أحمد بن محمد الراشدي التاهيلية في مدينة بوجدور، الثلاثاء المنصرم، للاحتجاج والتعبير عن رفضهم برنامج مسار، الذي قررت وزارة التربية الوطنية تطبيقه خلال الموسم الدراسي الحالي.

وشهدت المؤسسة التربوية إنزالا أمنيا مكثفا قبل بدء الوقفة، إذ شوهد عدد من العناصر من الأمنية والاستعلاماتية والشرطة بزي مني تفرق جل تجمعات التلاميذ المحيطة بالثانوية، كما حوصر التلاميذ المحتجون داخل المؤسسة، مخافة الخروج في مسيرات قد تتحول إلى أعمال شغب وتخريب.

منتج السنة الجارية

الأخ كروج يعلن عن إطلاق استراتيجية وطنية حول التكوين

أعلن الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني الأخ عبد العظيم كروج أنه ينتظر أن يتم في نهاية السنة الجارية الإعلان عن استراتيجية وطنية من أجل ملاءمة التكوين المهني مع سوق الشغل .

وأضاف الوزير، في حديث ليومية (لوماتان)، أن هذه الاستراتيجية التي ستمكن من التوفيق بين التكوين وسوق الشغل، تتوخى تسهيل الاندماج الاجتماعي للشباب.



وأوضح أنه «من خلال هذه الإستراتيجية، نريد الرقي بجودة التكوين المهني ، ودفع القطاع الخاص لإعطاء هذا التكوين دورا أكثر أهمية، وأيضا تثمين المهن والتكوين المهني في المنظومة الشاملة للتربية الوطنية، خاصة في صفوف الشباب».

وأكد أن معهد مهن الملاحة الجوية الذي استطاع القادر وفي ظرف عامين وصنف فقط، على دمج 700 شاب في سوق الشغل، يعكس هذه الإرادة المتمثلة في «توفير تكوين ذي جودة يتطور وفق الاحتياجات واستراتيجيات تنمية مقاولات هذا القطاع».

وأبرز الأخ كروج أن الوزارة تعمل على نهج مقاربة تشاركية تنخرط فيها مختلف الوزارات والهيئات المعنية وكذا الصناع وعالم المقولة.

في مداخلة في إطار مناقشة مشروع قانون يخص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
الفريق الدستوري بمجلس النواب يثير «الوضعية المختلة التي يشهدها قطاع التعليم بالمغرب»
الأخت أم البنين لعلو: المعارضة على وعي تام بأن الحكومة أضاعت سنتين من عمر
هذا القطاع فلا هي أخلصت لما كان موجودا ولا هي أتت بجديد

الرباط- عبد الحق أبو يحيى

■ أثار الفريق الدستوري بمجلس النواب، أول أمس الأربعاء، الوضعية المختلة التي يشهدها قطاع التربية و التكوين ببلادنا، حيث أشارت الدكتورة الأخت أم البنين لعلو في تدخلها باسم الفريق في إطار مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 105.12 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي، -أشارت- إلى أن ضعف جودة و مردودية المنظومة التعليمية، سواء من حيث إشعاعها و ترتيبها بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى الشبيهة للمغرب.

ونكرت الأخت لعلو بالخطاب الملكي السامي بتاريخ 20 غشت الماضي والذي انتقد فيه وبشدة هذه الوضعية، ودعا إلى الإسراع

بتفعيل مقتضيات الدستور الخاصة بالمجلس الأعلى للتربية و التكوين و البحث العلمي في صيغته الجديدة، والذي يعتبر دعامة أساسية في الإصلاح الذي من شأنه أن يرقى بالمغرب إلى مستوى الدول المتقدمة على مستوى مواكبة المعارف وإشاعتها.

كما استعرضت الأخت لعلو تقرير اليونسكو الأخير حول التعليم بالمغرب، والذي اعتبرته تقريرا صادما، وقالت إن كنا في فرق المعارضة على وعي تام بأن الحكومة أضاعت سنتين من عمر هذا القطاع، فلا هي أخلصت لما كان موجودا، ولا هي أتت بجديد. مضيفة أن الانتقال من المجلس الأعلى للتعليم إلى المجلس الأعلى للتربية والتكوين و البحث العلمي يؤكد لنا أن منظومة التربية و التكوين تشكل أحد رافعات الإصلاح، وأن القضايا المرتبطة بها تقع في صلب المشاركة الديمقراطية.

وأشارت الأخت لعلو إلى أن هذه المؤسسة ذات الطابع الاستشاري

كما جاء في الفصل 168 من دستور 2011، تمتد صلاحياتها إلى المساهمة الفعلية في إبداء الرأي حول كل السياسات العمومية والقضايا الوطنية المزمع اعتمادها في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي، بالإضافة إلى إبداء الرأي في القضايا والمقترحات والبرامج المحالة إليه من طرف جلالة الملك، والحكومة.

وأضافت أن هذه المؤسسة، تتمتع بالاستقلال المالي، والإداري، والوظيفي، باعتبارها أحد الهيئات المكلفة بالحكمة الجيدة، مؤكدة أن الفريق الدستوري، يثمن هذه الطفرة النوعية، باعتبار هذه المؤسسة جاءت في مرحلة أجمع فيها الكل على اختلال المنظومة التربوية، وتتطلب القيام بمقاربة تحليلية ونقدية للمبادرات الإصلاحية التي أنجزت منذ اعتماد الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى غاية تطبيق البرنامج الاستعجالي.

تأجيل الاختبارات الكتابية لامتحان شهادة الكفاءة التربوية

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، أنه تقرر تأجيل إجراء الاختبارات الكتابية لامتحان شهادة الكفاءة التربوية برسم سنة 2014 إلى غاية يومي 7 و 8 مارس المقبل بدلا من يومي 14 و 15 فبراير الجاري.

وأوضحت الوزارة، في بلاغ لها الخميس، أن هذا التأجيل يأتي «لتمكين المترشحين من شروط التحضير المناسب لهذا الاستحقاق التربوي والمهني الهام».

التاريخ: 2014/02/07

العدد: 8021

المركبة

الصفحة: 1

تأجيل الاختبارات الكتابية لامتحان شهادة الكفاءة التربوية

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، أنه تقرر تأجيل إجراء الاختبارات الكتابية لامتحان شهادة الكفاءة التربوية برسم سنة 2014 إلى غاية يومي 7 و 8 مارس المقبل بدلا من يومي 14 و 15 فبراير الجاري.

وأوضحت الوزارة، في بلاغ لها أمس الخميس، أن هذا التأجيل يأتي «لتمكين المترشحين من شروط التحضير المناسب لهذا الاستحقاق التربوي والمهني الهام».

التاريخ: 2014/02/07

العدد: 5200

الأحداث المغربية

الصفحة: 1

قررت وزارة التربية الوطنية، من جديد، تأجيل تاريخ إجراء الاختبارات الكتابية لامتحان شهادة الكفاءة التربوية، الذي كان مقررا يومي 14 و 15 فبراير الجاري. الوزارة اعتبرت التأجيل، الذي حدد له تاريخ 7 و 8 مارس القادم، يمكن المترشحين من شروط التحضير المناسب، في الوقت الذي لا يزال فيه عدد من الأساتذة معتمدين بالرابط، معلنين عن التشبث بقرارهم بمقاطعة الامتحان.

بيان اليوم

تأجيل

أعلنت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، أنه تقرر تأجيل إجراء الاختبارات الكتابية لامتحان شهادة الكفاءة التربوية برسم سنة 2014 إلى غاية يومي 7 و8 مارس المقبل بدلا من يومي 14 و15 فبراير الجاري. وأوضحت الوزارة، في بلاغ لها أمس الخميس، أن هذا التأجيل يأتي « لتمكين المترشحين من شروط التحضير المناسب لهذا الاستحقاق التربوي والمهني الهام ».

أسفرت نتائج الحركة الانتقالية الخاصة بمديري ومديري الدراسة بمؤسسات التربية والتعليم العمومي لعام 2014 عن انتقال ما مجموعه 938 مديراً، وأفاد بلاغ لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، بأن المديرين المستفيدين من الحركة الانتقالية يتوزعون ما بين 667 بسلك التعليم الابتدائي من بين 2246 مشاركاً، و173 بسلك التعليم الثانوي الإعدادي من أصل 325 مشاركاً و98 بسلك التعليم الثانوي التأهيلي من بين 163 مشاركاً. وأضاف المصدر ذاته، أن الوزارة ستفتح خلال سبوعه أيام من تاريخ صدور هذه النتائج باب الطعون، حيث يتعين على كل من يهمله الأمر تقديم طلبه في الموضوع مباشرة إلى المصالح المختصة بالأكاديمية، التي ستعمل على إرسال جميع الطعون إلى مديرية الموارد البشرية وتكوين الأطر بالوزارة لدراستها.

تسمم 38 تلميذا بالرحامنة بعد تناول وجبة غذاء مدرسية

مراكش: محمد موقس

لم يكتب لوجبة غذاء جماعية بإحدى المؤسسات الابتدائية بإقليم الرحامنة، أن تنتهي «بالصحة والعافية»، مع تعرض مجموعة من التلاميذ لتسمم غذائي تطلب نقلهم صوب المستشفى لتلقي العلاجات الضرورية.

زوال أول أمس الأربعاء، دق جرس المدرسة الابتدائية بجماعة أولاد إيمول قيادة لوطه بدائرة سيدي بوعثمان، إيذانا بحلول موعد تناول الغذاء، فسارع التلاميذ لاقتعاد أماكنهم أمام الطاولات، حيث شرع العاملون بتوزيع الوجبة المعدة أساسا من السمك.

انغمس الجميع في ابتلاع ما وضع أمامهم من مأكّل ومشرب، ليغادروا بعدها فضاء المطعم، في انتظار انطلاق حصة الدرس الزوالية.

لم يتطلب الأمر كثير وقت، حين بدأت بعض الأعراض المرضية تعيث فسادا في الأجساد الصغيرة، فطالت بعضهم حالنا القبيح والإسهال، فيما كان من نصيب بعضهم الآخر الإصابة بالغثيان الشديد مع تعرض البعض الآخر للإغماء.

كان الضحايا يتساقطون أفرادا وجماعات، ما نبه إلى خطورة الوضع، وبالتالي ضرورة إعطاء القوس لباريها والمساعدة بالاستجداد بسيارات الإسعاف، التي عملت على نقل المصابين صوب مستشفيات مستشفى بن جرير.

الاتصال بالمندوب الإقليمي لوزارة الصحة، أكد في تصريح لـ «الأحداث المغربية» واقعة التسمم الغذائي الجماعي، مع تحديد عدد المصابين في 38 تلميذا، توزعت إصاباتهم بين الأعراض المذكورة.

أكد المسؤول المذكور على عدم تسجيل أية تطورات خطيرة في صفوف المصابين، وأنهم جميعا قد تلقوا العلاجات الطبية الضرورية، وغادروا المستشفى دون تسجيل أية مضاعفات، من شأنها التأثير سلبا على أوضاعهم الصحية.

تم بعدها إيفاد طاقم طبي مختص، لزيارة المؤسسة التعليمية والمطعم، مع أخذ عينات من المواد الغذائية التي أُنثت وجبة الغذاء، وسببت في حالات التسمم، قصد إحالتها على المختبر، فيما فتحت الجهات المسؤولة تحقيفا لتحديد مجمل الظروف والملابسات المحيطة بالواقعة.

تسمم 38 تلميذا بضواحي بنجرير

مراكش - عزيز العطاطري

وغثيان شديدين، فربطت اطر المؤسسة التعليمية المذكورة الاتصال بسيارة الإسعاف، قبل ان يربطوا الاتصال بعد ذلك بالسلطات المحلية، التي عرّفت إلى مكان الحادث الذي استنفر مختلف الأجهزة الأمنية والدرك الملكي، الذين باشرُوا عملية نقل التلاميذ المصابين بالتسمم صوب قسم المستعجلات التابع للمستشفى الإقليمي لبنجرير، الذي عاش حالة استنفار قصوى بسبب هذا الحادث.

وقد خضع التلاميذ المصابون لفحوصات وغسيل المعدة من قبل طاقم طبي، عمد إلى السيطرة على حالات التسمم التي تعرض لها التلاميذ الصغار، قبل ان تكشف التحاليل التي باشرها الطاقم الطبي عن تعرض التلاميذ لتسمم جراء تناولهم السردين المعب، والذي من المتوقع ان يكون منتهي الصلاحية.

وقد تمكن عدد من التلاميذ من مغادرة المستشفى بعد تلقيهم العلاجات الضرورية، بينما لايزال بعضهم تحت العناية المركزة نظرا لوجود مضاعفات على صحتهم.

نقل 38 تلميذا يدرسون بمجموعة مدارس «اولاد بنعنو» بتراب الجماعة القروية «إملول» قيادة «الوطا» دائرة سيدي بوعثمان إلى المستشفى الإقليمي لبنجرير، إثر تعرضهم لحالة تسمم جماعي بعد تناولهم وجبة غداء مكونة من سردين معلب بمطعم المؤسسة.

وحسب مصادر عليمة، فإن سيارات الإسعاف حلت بالمؤسسة المذكورة، بعد ان وقف عدد من المسؤولين على ارتفاع حرارة عشرات التلاميذ، وإصابتهم بتقيؤ وغثيان شديدين، فتم نقل المتضررين صوب المستشفى الإقليمي لبنجرير، حيث خضعوا لفحوصات وعلاجات استعجالية.

وأوضحت مصادر مطلعة ان عشرات التلاميذ تناولوا وجبة من السردين المعب، زوال أول أمس الأربعاء، فأصيب بعدها حوالي 38 تلميذا بارتفاع في درجة حرارة أجسامهم، وظهرت عليهم أعراض تقيؤ

انطلاقة مشروع جهوي أكاديمية جهة الرباط للتربية الدامجة وتقديم المخطط الجهوي للارتقاء بالدمج المدرسي

■ أعطيت بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الرباط سلا زمور زعير مؤخرا انطلاقة مشروع جهوي للتربية الدامجة وتقديم المخطط الجهوي للارتقاء بالدمج المدرسي بتنسيق مع جمعية « HANDICAP INTERNATIONAL » وقد افتتحت أم الخير أبري رئيسة قسم الشؤون التربوية بالأكاديمية للقاء بكلمة تفصيلية ألقتها نيابة عن مدير الأكاديمية الجهوية، أكدت من خلالها حرص الأكاديمية والنيابات التابعة لها على إيلاء الأهمية القصوى لتدريس التلاميذ والأطفال في وضعية إعاقة، وفق مقاربة تشاركية تستحضر الإكراهات والرهانات المنتظرة في المجال بتنسيق تام مع الوزارة الوصية وكل الشركاء والإدارة الترابية الجهوية والإقليمية والمنتخبين والجمعيات بالجهة تفعيلًا للتوجيهات الملكية السامية وكذا الحكومية. وأكدت أبري خلال هذا اللقاء الذي حضره مدير منظمة « HANDICAP INTERNATIONAL » والمدير المغربي للمنظمة ورئيس الخلية الجهوية للإدماج المدرسي للأطفال المعاقين بالأكاديمية، ورؤساء مصالح الحياة المدرسية بالنيابات الإقليمية ورؤساء الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بجهة الرباط سلا زمور زعير، - أكدت - أن اعتماد هذه المقاربة التشاركية يتم من خلال تشخيص الوضعية الخاصة بالجمعيات بهدف وضع خطة عمل كل جمعية لتعميم التعليم لتندرس الأطفال المعاقين والتعبئة من أجل الدعم والتمويل

من طرف أطراف أخرى، كما يتم وضع خطة لتطوير التعليم الخاصة بهؤلاء التلاميذ ترسيخ التعامل عن طريق التعاقد إعمالا لمبادئ الحكامة والتشارك. من جهته أكد كزافيي دوفوشيل مدير البرنامج المغربي لمنظمة الإعاقة الدولية عن أهمية التنسيق والتعاون بين الإدارة والمجتمع المدني من أجل إعطاء دفعة قوية لمجال تدرّس الأطفال ذوي الإعاقة بجهة الرباط سلا زمور زعير، منوها بالتعاون الإيجابي لأكاديمية الرباط لإنجاح مبادرات الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية، وأشار إلى أن

المشروع الذي سيتم إنجازه بشراكة مع أكاديمية الرباط هو تنمية لمشروع تم تنفيذه بسلا، كما أكد أن هدف هذا المشروع هو تحقيق حق الطفل المعاق في التدرّس بالوسط العادي كما نصت على ذلك الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي سياق متصل، قدمت الرئيسة المكلفة بالمشروع عرضا مفصلا حول الخطوات الإجرائية للمشروع والتي تهدف أساسا إلى إنجاح التربية الدامجة وتتعلق بالتكوين، الإعلام، التحسيس، تكوين فريق عمل جهوي. شراء الات تعويضية، الولوجيات، التدريب، والعمل التطوعي بالمؤسسات. وأكدت ممثلة جمعية HANDICAP INTERNATIONAL أن المشروع يوفر منظومة تكوينية مهمة ستنتج على مدى 36 شهرا بكلفة مالية نامت 180.000 أورو سيستفيد منها بشكل مباشر 20 ممثلا للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بالجهة، 10 ممثلين منتظمين للتعاون الوطني والنيابات التعليمية والأكاديمية الجهوية والمحاسن المحلية، 100 إطار تربوي مدرّسين بالأقسام المدمجة والعادية، 250 مستفيدا من أبناء وأولياء الأطفال ذوي الإعاقة، 150 من الأطر الممثلة لجمعيات المجتمع المدني و900 تلميذ من ذوي الإعاقة بجهة الرباط سلا زمور زعير وبشكل غير مباشر سيستفيد حوالي 33.319 تلميذا وتلميذة من ذوي الإعاقة من الفئة العمرية أقل من 15 سنة.

هايل علي وحمو

تعبئة تلاميذ المؤسسات التعليمية بجهة الرباط للانخراط في مشروع «صوت الشباب»

في إطار مواصلة التحضير لانطلاق مشروع «صوت الشباب» الذي يدخل في إطار التعاون المغربي-الأمريكي والذي يأتي ضمن المشروع الشامل «إتقان» والهادف إلى محاربة آفة الانقطاع عن الدراسة بجهة الرباط- سلا- زمور- زعير، وخاصة في مرحلة التعليم الثانوي-الإعدادي، بالإضافة إلى دفع المدرسة نحو الانفتاح على محيطها الخارجي، تماشياً مع إستراتيجية صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، خاصة بعد خطاب عيد العرش الأخير،

نظمت مديرية التربية غير النظامية، بتعاون مع الخبير المكلف بالمشروع، اللقاء التحضيري الثاني لـ «صوت الشباب»، وذلك يوم الجمعة 31 يناير 2014 بمقر المديرية بالرباط، وتمت الدعوة من أجل الحضور، في هذا الصدد، للاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، ممثلة في المركز الجهوي لمحاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية، بالإضافة إلى مصالح محاربة الأمية والارتقاء بالتربية غير النظامية لنيابات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني لعمالات الرباط، سلا، والصخيرات-تمارة.

كلميم، صباح الفيلالي

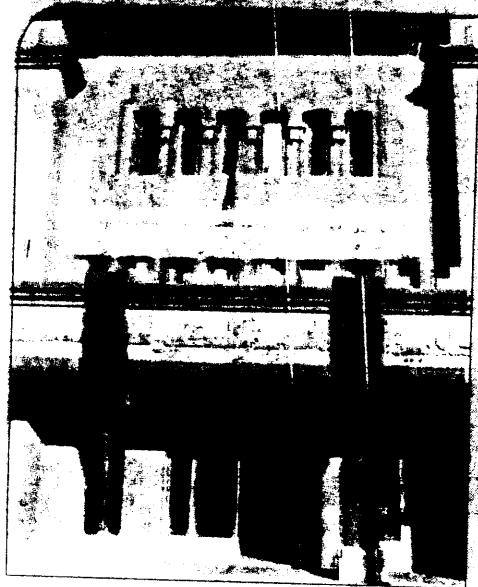
احتضنت مؤخرا قاعة الاجتماعات بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة كلميم السمارة اجتماع أعضاء اللجنة الجهوية لتنسيق وتدبير مشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية بالمغرب. وذكر مدير الأكاديمية، عبد الله بوعرفة، في كلمة افتتاحية بأهداف مشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية المغربية (PAGESM)، الذي يتمحور حول «مشروع المؤسسة»، وقيادته من قبل مديرات ومدراء المؤسسات التعليمية. كما استعرض مجموعة من الإمكانيات، التي يتيحها المشروع لفائدة هذه الفئة كإمكانية التواصل والمصاحبة والاستشارة بالشكل الذي يمكن المدراء من تدبير أمثل للمؤسسات التعليمية والرفع من جودة خدماتها.

ودعا المدير، خلال هذا الاجتماع الذي حضره بالخصوص نواب الوزارة بالجهة، وأعضاء اللجنة الجهوية لتنسيق وتدبير مشروع "PAGESM"، إلى بذل المزيد من الجهود جهويا وإقليميا في إطار مواصلة تنزيل وأجراء هذا المشروع الهام، وذلك من خلال تعزيز اللجان الإقليمية المكلفة بتنسيق وتدبير المشروع على صعيد النيابات الإقليمية، مؤكدا على أهمية مصاحبة وتتبّع إنجاز مشاريع المؤسسات التعليمية من قبل المنسقين الإقليميين للمشروع على مستوى النيابات.

كما شدد على أهمية انتقاع المؤسسات التعليمية على الآباء والأمهات وعلى مختلف الفاعلين والشركاء لتعرف آرائهم ومناقشة مقترحاتهم ذات صلة بكل ما من شأنه أن يعود بالنفع على المؤسسة التعليمية، وأكد على أن الوقت قد حان لوضع مشروع المؤسسة في مساره الصحيح عبر جعله على رأس أولويات المؤسسة التعليمية، وتعبئة موارد المؤسسة المالية والبشرية قصد إنجاحه، مضيفا بهذا الخصوص أن تظاهرة سيتم تنظيمها أواخر الموسم الدراسي الحالي لعرض أهم مشاريع المؤسسات والتعرض بالتجارية الفعالة في هذا الصدد، وإتقاء أحسن مشروع قصد تنويعه والتعريف به لدى باقي المؤسسات التعليمية بالجهة. من جهته استعرض المنتقل التقني الكندي، Jean Pierre FERLAND، أهم العمليات المنجزة في إطار المكونات الخمسة لمشروع "PAGESM" خلال سنة 2013، وكذا المحاور الكبرى للمخطط التنفيذي للمشروع برسم السنة الثالثة 2014، والمحددات المرجعية للمهمة الدورية يناير/فبراير 2014 على صعيد أكاديمية جهة كلميم السمارة.

وشكل الاجتماع فرصة لمناقشة آليات وسبل مواصلة تفعيل الأمل للمشروع على صعيد نيابات الجهة، ومن جملتها تشكيل لجان إقليمية تضم كل منها ثلاثة أعضاء للإشراف على تتبع مشاريع المؤسسات، وإخضاع أعضائها لدورة تكوينية في المجال.

اللجنة الجهوية لتنسيق وتدبير مشروع دعم تدبير المؤسسات التعليمية تتبع بكلميم



أكاديمية جهة السمارة كلميم

طبيبات يتفقدن الأوضاع الصحية لساكنة دوار إسك ويقمن بفحوصات لفائدة تلاميذ الثانوية الإعدادية الزبير بن العوام

المؤسسة الذين تنتمي غالبيتهم لأسر فقيرة ومعموزة، كما قام بعض الأطر في الفن التشكيلي والرياضة بتنشيط مجموعة من الفعرات همت إيقاعات موسيقية مصحوبة بحركات رياضية تناغمية، بالإضافة إلى ورشات في فن الخط العربي بلمسة الفنانين التشكيليين إبراهيم أدنور ومحمد فوزي اللذين أبدعا في لباس المؤسسة ثوبا تشكليا متميزا بصر الناظر والزائر. هذا، وتعتبر هذه الالتفاتة التطوعية التضامنية، الثانية من نوعها التي تقدم عليها جمعية إصرار للثقافة والتضامن لفائدة ساكنة إسك وتلميذات وتلاميذ هذه المؤسسة التي أصبحت بوثقة إشباع بالمنطقة بفضل إبداعات واجتهادات طاقمها الإداري وانخراط أطرها التربوية، بعد تلك التي قامت بها في بداية الموسم الدراسي لهذه السنة، إيماناً منها بأهمية الجانب الاجتماعي التآزري في الحد من ظاهرتي الهدر والتسرب المدرسيين وفي تشجيع الفتاة القروية على متابعة دراستها خاصة وأن انقطاع الفتاة القروية وعدم التحاقها بالسلك الإعدادي أصبحت ظاهرة تؤرق كل المتتبعين للشأن التعليمي بالجهة بشكل عام، وبمنطقة إداوتان بشكل خاص، ولعل الأرقام والإحصائيات المتعلقة بهذا الجانب لخبر دليل على استفحال الظاهرة وعلى خطورتها على المنظومة التربوية بشكل شمولي.

وعن هذه الديناميكية الإيجابية التي تعرفها المؤسسة في الأونة الأخيرة ودور الأنشطة الموازية في تجويد الحياة المدرسية، صرحت مريم زينون مديرة المؤسسة لبيان اليوم، بأن الطبيعة الجبلية للمنطقة وقساوة ظروفها الطبيعية وجفاءها وبعد روافد المؤسسة وصعوبة مسالكها وضعف أسر التلاميذ، تحدد البحث الدائم عن شركاء فاعلين في العمل الخيري وفي المبادرات الاجتماعية

تدرج الزيارة التي قامت بها مجموعة من الطبيبات لجماعة تقي باموزار إداوتان، بأكادير في إطار الأهمية التي يشكلها التآزر الاجتماعي في الحد من ظاهرتي الهدر والتسرب المدرسيين وفي تشجيع الفتاة القروية على متابعة دراستها، والتخفيف من معاناة ساكنة المناطق الجبلية التي تعاني من قساوة الظروف الطبيعية والمناخية لاسيما في هذا الفصل البارد.

حسن أومريبط

وبملازماتها، من زكام ونزلات برد حادة وأمراض باعراض مختلفة تميز مرتفعات إداوتان في هذه الفترة من السنة. وعلى هامش هذه القافلة الطبية، عرفت المؤسسة العديد من الأنشطة ذات البعدين التربوي والاجتماعي، حيث تم توزيع العديد من الألبسة الخريفية ومجموعة من الأدوات والوسائل التعليمية على تلامذة

عدم التحاق الفتاة القروية بالسلك الإعدادي أصبح ظاهرة تؤرق كل المتتبعين للشأن التعليمي بالجهة بشكل عام وبمنطقة إداوتان بشكل خاص

خلفت الزيارة التي خصت بها مجموعة من الأطر الطبية بتخصصات متنوعة: طب عام، طب الأطفال، طب الأنف والحنجرة، طب الأسنان، الصيدلة، نهاية الأسبوع الماضي، تلميذات وتلاميذ الثانوية الإعدادية الزبير بن العوام التابعة لنيابة أكادير إداوتان، وكذلك ساكنة دوار إسك التابع ترابيا لجماعة إيموزار وإداريا لجماعة تقي القروية (حوالي 90 كيلومتر شمال أكادير المركز)، صدى طبيبا في نفوس سكان المنطقة الذين استحسنوها ورحبوا بها، لما لها من وقع إيجابي على نفسية أبنائهم وأهاليهم.

وقد باشرت الأطمق الطبية عمليات الفحص والكتشوفات منذ وصولها إلى عين المكان، حيث تقاطرت العشرات من الأمهات والأطفال من مختلف الأعمار للاستفادة من هذه المبادرة الطبية القيمة بموازاة مع الفحوصات التي تخضع لها تلامذة المؤسسة، خارجيون ونزلاء الداخلية وداري الطالبة والطالب، المتأثرين ببرودة الطقس

ولتعلمها، وفي هذا الإطار سوف تعرف المؤسسة في منتصف الشهر الجاري زيارة قافلة مماثلة تتكون أساساً من أساتذة متطوعين سيشرّفون على توزيع السنة وأحذية على تلميذات وتلاميذ المؤسسة المتضررة أجسادهم السخيفة من قراصة البرد ومن تقلبات الطقس السائد بمرتفعات إيموزار إداوتنان والجماعات المجاورة

والخلفية وتحفزه على المزيد من البذل والعطاء، ولهذا فإدارة المؤسسة وضعت العمل التشاركي والتركيز على مثل هذه الأنشطة المكسرة للدوامة القاتلة في صلب اهتماماتها وبوبت بها برنامج عملها السنوي، أخذاً بعين الاعتبار أهمية ربط أواصر التعاون والتشارك مع كل الجهات التي من شأنها إعطاء أية إضافة للمؤسسة

الرامية إلى التخفيف من معاناة هؤلاء المستضعفين وتزويدهم بين الفينة والأخرى ببعض المساعدات والعمل على الرفع من معنوياتهم التي تتأثر بشكل أو بآخر بمحيطهم الاجتماعي، وتكسير تلك النمطية والروتين الفصلي الذي يعيق في أحيان كثيرة الملكات الإبداعية لدى الطفل وتحد من حريته في تفجير طاقاته الفنية



صعوبة المسالك وضعف أسر التلاميذ تحتم البحث الدائم عن شركاء فاعلين في العمل الخيري وفي المبادرات الاجتماعية الرامية إلى التخفيف من معاناة المستضعفين

رصد أزيد من 293 مليون درهم لإنجاز الطرق

نظم الفرع المحلي لجمعية «رياضة ومواطنة» بأزمور مؤخرًا، ببليدية أزمور، ندوة حول موضوع العنف المدرسي تحت شعار «لا للعنف في المؤسسات التربوية»، بمشاركة أساتذة وباحثين ومحامين يمثلون نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والأمن الوطني وجمعيات حقوقية.

وتناول المشاركون مواضيع همت بالخصوص مجالات القانون، والتنمية الذاتية والعلاقات الأسرية، وعلوم التربية والتكوين، وحقوق الإنسان، حيث ركزوا من خلالها على أهم أسباب ومسببات العنف المدرسي المرتبطة بمجموعة من العوامل المتداخلة منها ما هو تربوي ونفسي وأسري واجتماعي، مستعرضين أنواع وتجليات هذا العنف المدرسي مع التركيز على ما هو جنسي، جسدي ونفسي وتواصلي.

كما طرح المتدخلون مجموعة من الحلول والآليات الكفيلة بالتقليص من هذه الظاهرة، مؤكدين على ضرورة تفعيل الأندية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، ومحاربة الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية والجريمة بكل تجلياتها بمحيط المؤسسات التعليمية، والعمل على تدعيم وتجهيز المؤسسات التعليمية بالوسائل التقنية والمعلوماتية.

كما أكدوا خلال هذه الندوة، التي عرفت أيضا

مشاركة بعض التلاميذ الذين عبروا عن مشاكلهم وتصوراتهم حول كيفية الحد من هذه الظاهرة المشينة للمنظومة التعليمية بالمغرب، على أهمية دعم الصحة النفسية للتلاميذ والأطر التربوية، وإصلاح مناهج وطرق التعليم، وإرساء ترسانة قانونية خاصة بالتعليم (مدونة التعليم).

وفي إطار الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها المديرية العامة للأمن الوطني الرامية إلى الانفتاح على باقي مكونات المجتمع المدني، أكد عميد الأمن الاقليمي بأزمور شرف الدين القطراوي، أن المؤسسات التعليمية تحظى بتغطية خاصة في العمل اليومي للمصالح الأمنية وذلك عبر خلق فرقة تتكلف بمتابعة القطاع التعليمي سواء خلال أوقات دخول التلاميذ إلى المدرسة أو عند خروجهم.

كما تعمل هذه الفرقة، يضيف المسؤول الأمني، على تأمين المحيط الخارجي للمؤسسات، والمحافظة على سلامة وممتلكات التلاميذ والأطر التربوية والإدارية والمرافق العامة ومحاربة الاتجار في المخدرات بكل أشكالها، فضلا عن المحافظة على السير والجولان في المحاور الطرقية المؤدية نحو المؤسسات التعليمية ومساعدة التلاميذ في عبور الطريق.

حملة للتبرع بالدم في الثانوي التأهيلي بنيابة فاس

ينظم المركز الجهوي لتحاقن الدم التابع لمندوبية وزارة الصحة حملات قصد التبرع بالدم ، وذلك في إطار تنفيذ مضامين الشراكة القائمة بين وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية، ونظرا لما تكتسبه عملية التبرع بالدم من بعد إنساني ، حيث يتم من خلالها إنقاذ عدة مرضى. وسيكون الانطلاق من رحاب هذه النيابة بقاعة مصطفى النجار يوم 10 فبراير ابتداء من الساعة التاسعة صباحا .

وستعرف العملية ندوة سيقدمها مدير المركز الجهوي لتحاقن الدم بحضور الأطر الإدارية وهيئة المراقبة و التفتيش، وكذا بعض الفعاليات لتسليط الضوء على هذه العملية النبيلة التي تتوقع النيابة الانخراط الفعلي للجميع فيها .

هذا وتشمل هذه الحملة كل المؤسسات الثانوية التأهيلية التابعة لهذه النيابة ، حيث تستهدف كل الأطر الإدارية و التربوية و التلميذات و التلاميذ البالغين 18 سنة، على أن تكتسي هذه الحملات طابعا تطوعيا، وستزور اللجن الطبية المؤسسات، قصد التنسيق المسبق لإنجاح هذه العمليات.

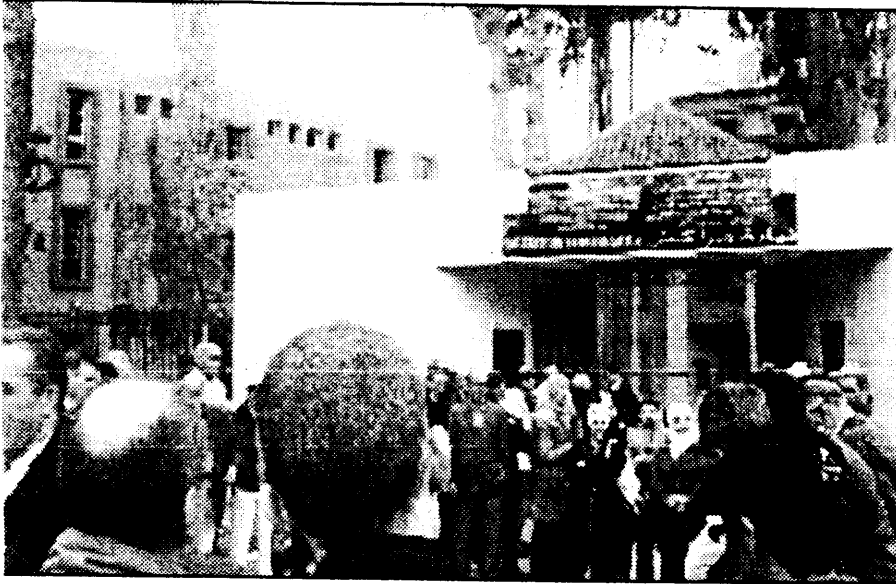
طانطان

ورشات للتربية على حقوق الإنسان بخمس مدارس ابتدائية

بهذه المناسبة تقديم عروض هزلية تناولت مختلف السلوكات والمظاهر المجتمعية التي تمس حقوق الأفراد والجماعات تفاعل معها الأطفال المشاركون بحرارة. وفي ختام اللقاء، الذي حضره النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني محمد أجود، وعدد من الفاعلين التربويين والجمعويين بالإقليم، جرى توزيع الشهادات التقديرية على الأطفال المستفيدين والأطر التربوية التي اشرفت على الورشات *

«المغربية» - استفاد أزيد من 50 تلميذا وتلميذة يمثلون خمس مؤسسات ابتدائية بإقليم طانطان من ورشات للتربية على حقوق الإنسان، نظمتها لفائدتهم فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالإقليم. وتوخت هذه الورشات، التي نظمت بشراكة مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وأطرها فاعلون تربويون وحقوقيون، إطلاع الأطفال على فحوى وأهداف اتفاقية حقوق الطفل ونشر ثقافة حقوق الإنسان لديهم. وتم

تجاوزات مسؤولي نيابة التعليم بمراكش



نيابة مراكش

مراكش : محمد مروان

تعيش العديد من المؤسسات التعليمية التابعة لنيابة مراكش ظروفًا صعبة من حيث عدم توفرها على حراس ليليين ، مما جعلها عرضة لسرقة وإتلاف ممتلكاتها وتجهيزاتها من طرف متخذيها ملاذًا ليليا للتعاطي لمختلف أنواع الموبقات، واللصوص وقطاع الطرق ، حيث تفاقمت هذه الظاهرة و تنامت بشكل مثير مابين سنتي 2007 و 2010 منذ شن حملة احتلال مسؤولي نيابة التعليم للسكن الوظيفي بهذه المدينة الخاص بهؤلاء الحراس الليليين دون أن يحرك هذا ساكن مسؤولي الجهات المعنية ، مثل ما هو واقع الحال على سبيل المثال لا الحصر بنائوية الزرقطوني التاهيلية ، حين قام الرئيس الحالي لمصلحة التخطيط بهذه النيابة باحتلال

سكن وظيفي لحارس ليلي بهذه المؤسسة انطلاقا من سنة 2008 ولا يزال يحتله إلى يومنا هذا دون حسيب ولا رقيب، الشيء الذي تسبب في حرمان ثانوية الزرقطوني التاهيلية من خدمات الحارس الليلي ، مما جعل مدير هذه الثانوية يبادر ببيع عدة مراسلات في الموضوع حملت أرقام: 388/08 و 392/08 و 396/08 و 400/08 إلى أن تلقى جوابا عن طريق مراسلة تحت عدد: 08/3795 بتاريخ 19 يونيو 2008 من نائب التعليم يقول فيها : «... أخبركم أن السكن موضوع مراسلاتكم قد تم إسناده بصفة مؤقتة من طرف السيد مدير الأكاديمية والسيد النائب لرئيس مصلحة التخطيط ببنياية مراكش...» ، وقد جعل هذا رئيس مصلحة التخطيط لا يكتفئ بما أثير من أخذ ورد حول ذات الموضوع بحكم موقعه بالنسبة لسلطة اتخاذ القرار بهذه النيابة ، وزاد من تشجيعه على تغيير مكان محول

بمواصفات بنائيتها جمالية فيلات أرقي أحياء هذه المدينة ، مؤكدة . ذات المصادر . أن تكاليف هذه المنجزات لم تكن على نفقة رئيس التخطيط، بل كان جزء منها على نفقة جمعية أمهات وآباء وأولياء تلاميذ المؤسسة آنذاك وما تبقى منها كان على نفقة من يدور من المقاولين في فلك نعمة مصلحته ، عمل أقدم عليه هذا الرئيس متناسيا ان استغلال هذا السكن هو بصفة مؤقتة طالت مدتها لسنوات في غياب تطبيق القانون في هذا الشأن من طرف الجهات المسؤولة ، مما دفعه إلى الطمع في الحصول على تقويت هذا السكن الوظيفي ، وحين علمه بان اسمه مدرج ضمن اللائحة التي بعثت بها الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مراكش تانسيفت الحوز إلى الوزارة بتاريخ 01/10/2009 الخاصة بمحتلي المساكن الوظيفية بصفة غير قانونية وعدد من رؤساء المصالح والمكاتب ببنياية مراكش ، بادر رئيس مصلحة

كهرباء من حجم كبير يعمل على تزويد جميع البنائيات السكنية والمرافق الإدارية والدراسية والصحية المتواجدة بداخل ثانوية الزرقطوني التاهيلية بهذه المادة الحيوية حيث تم نقله إلى بنياية بعدما شيدت بساحة المؤسسة كما حولت بنياته القديمة إلى غرفة إضافية بهذا المسكن ، مصاريف عملية تغيير مكان بنياية هذا المحول الكهربائي حسب ما أكدت مصادر من داخل نيابة مراكش إلى جريدة الاتحاد الاشتراكي ، كلفت ما بين 40 و 60 ألف درهم كلها من ميزانية النيابة الخاصة بسنة 2008 ، زيادة على اقتطاع عشرات الأمتار من ساحة المؤسسة حيث بنيت فوقها غرفتان كبيرتان وحديقة خلفية أضيفت كذلك لنفس المسكن ، ناهيك عن فتح باب لمراب خاص بسيارة رئيس التخطيط على مقربة من الباب الرئيسي لهذه المؤسسة ، مما غير جل معالم هذا السكن إلى أن صار عبارة عن فيلا توجد بأحسن موقع استراتيجي بحي المسيرة بمراكش تضاهي

التخطيط و جميع المعنيين معه في هذه القضية بالنيابة باستغلال سلطتهم ونفوذهم وعلاقاتهم على أوسع نطاق محليا و جهويا و وطنيا ، حيث تمكن عدد منهم من حذف اسمه من اللائحة المزعوم تحيينها من طرف الوزارة الوصية الخاصة بمحتلي المساكن الإدارية او الوظيفية بصفة غير قانونية التي بعثت بها مؤخرا وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني إلى أكاديمية مراكش ، هذا الخبر كان حسب نفس المصادر نتيجة مصادقة نائب التعليم السابق خلال سنة 2013 على البطاقة رقم 04 الخاص مطبوعها بالسكنيات الإدارية فقط ، حيث قام بإرسالها إلى وزارة التعليم عن طريق الأكاديمية ، قصد الاستفادة مستقبلا من تفويتها إلى كل من يخضم من أجره الشهري مبلغ كراء شقق عمارات ومنازل وفيلات النيابة التي توجد خارج مقر النيابة ومساحات المؤسسات التعليمية ، لكن السكنيات التي يقطنها جل مسؤولي النيابة خاصة رؤساء مصالحها هي سكنيات وظيفية غير قابلة للتفويت بحكم تواجدها داخل هذه المؤسسات ، الشيء الذي ينطبق على وضعية رئيس مصلحة التخطيط وباقي هؤلاء المسؤولين الذين باحتلالهم لهذه السكنيات الوظيفية حكموا على كل من ثانوية الزرقطوني التاهيلية وعلى عدد لا يستهان به من المؤسسات التعليمية بالحرمان من الحراس الليليين التابعين لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني . فمتى سيتم القطع مع هذا النوع وغيره من تجاوزات مسؤولي نيابة التعليم التي ترخي بظلال عواقبها الوخيمة على ناشئة تعتبر محور العملية التعليمية التعلمية بالمؤسسات العمومية بمدينة مراكش؟

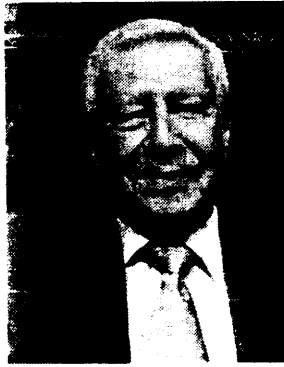


آباء تلاميذ بسلا يطالبون بلمختار بتوفير أستاذ اقتصاد لأبنائهم

سلا: النعمان العيلاوي

في الوقت الذي تهيم فيه احتجاجات التلاميذ ضد منظومة «مسار»، على الحديث في قطاع التعليم، مازالت العديد من المؤسسات التعليمية تترجح تحت وطأة قلة الموارد البشرية، وهو الأمر الذي أخرج عشرات التلاميذ مرفوقين بابائهم للاحتجاج الثلاثاء الماضي أمام مقر نيابة التعليم بسلا، حيث أحتج الآباء المضمون إلى الوقفة على ما اعتبروه «المصير المجهول الذي ينتظر أبنائهم الذين يتابعون دراستهم بالسنة الأولى باكوريا، بثانوية أبي بكر القادري التابعة لنيابة سلا، تخصص علوم اقتصادية، والذين لا يتوفرون على أستاذ مادة الاقتصاد إلى حدود

الساعة»، وهو الأمر الذي اعتبره الآباء الغاضبون «استهتارا من نيابة التعليم، خصوصا أنها هي التي قررت خلق هذا القسم الفريد في تخصص العلوم الاقتصادية بذات الثانوية»، على حد تعبير الآباء. في السياق ذاته، طالب آباء التلاميذ المتضررين، وزير التعليم، رشيد بلمختار، «بالتدخل العاجل لإيجاد حل عاجل لأبنائهم الذين لا يتوفرون على مدرس لمادة الاقتصاد، خصوصا أن هؤلاء التلاميذ في «قسم الاقتصاد»، «مازالوا بدون أستاذة المواد الاقتصادية. وتم تدارك الموقف بحل ترقيعي عن طريق أستاذة تمت إحالتها على التقاعد»، على حد تعبير الآباء في رسالتهم الموجهة إلى الوزير بلمختار، مضيفين أن هذا الأمر «جعلنا نطرق



رشيد بلمختار

الباب مجددا عند الجهات المختصة، التي اقترحت علينا حولا غير قابلة

للتحقق، بقدر ما تزيد في الاستهتار بمستقبل أبنائنا، خاصة أنه تم تقديم وعد لنا بأنه سيتم تعويضه بالإستاذة المعنية بالمواد الاقتصادية. هذا، وأشار مقرب من إحدى التلميذات بذات القسم، تحفظ عن ذكر اسمه، في اتصال هاتفي مع «الأخبار»، إلى أنه «لا يعقل إلى حدود الساعة ألا يتوفر قسم يضم أزيد من 40 تلميذا بنيابة قريبة من العاصمة، على أستاذ مادة أساسية، على اعتبار أنه التخصص المدرس»، على حد تعبير المتحدث، مضيفا «أن القسم يضم خيرة تلاميذ المؤسسة المذكورة، وعدم تدريسهم لهذه المادة سيجعلهم رهينة ضياع عام، خصوصا أنهم مقبلون على الامتحانات نهاية الفصل»، يؤكد المتحدث نفسه.

أطر تربوية بثانوية الزرقطوني الإعدادية برشيد يتهمون المدير بالتسلط الإداري والتربوي المدير يؤكد أن المؤسسة تعرف اليوم تديرا تشاركيا يؤسس لتقاليد وقيم تربوية مختلفة

برشيد: مصطفى عفيف

عبر عدد من الأساتذة والأطر الإدارية بالثانوية الإعدادية الزرقطوني برشيد، عن استيائهم من الوضعية التي أضحت عليها الثانوية، نتيجة حالة التوتر بين المدير وبعض الأطر العاملة بها، بسبب غياب لغة الحوار، كما أنهم عدد من الأساتذة من خلال عريضة احتجاجية توصلت «الأخبار» بنسخة منها، مدير المؤسسة بتغيب المجالس والأنشطة التربوية والترفيهية، واكتفائه «بالاستغرازات والإهانات»، وأضاف أصحاب الشكاية أن الأطر التربوية والإدارية لم تسلم من هذه المعاناة

بسبب الغياب المتكرر للمسؤول عن إدارة المؤسسة (المدير) التي تحولت إلى ما يشبه «بؤيا عمر»، بسبب دخول الغرباء إلى ساحتها، كما وقع الأسبوع الماضي، بعد تشاجر امرأة مع إحدى التلميذات داخل المؤسسة.. كما أن التلاميذ «يرتدون ما حلوا لهم من ملابس ويحلقون رؤوسهم كما شاؤوا»، محملين المسؤولية في كل هذه الأمور لمدير المؤسسة الذي يقبع داخل مكتبه ولا يقف بباب المؤسسة عند الدخول والخروج، بحسب وصف ذات الشكاية. وأضافت الأطر التربوية الموقعة على الشكاية، أن مدير الإعدادية، قسم الحراس العامين إلى فوجين، كي يرضي المربين

منه، معتبرة أن مجالس التدبير أصبحت أداة لتمرير ما يريد، وأضاف المتحدثون أن مجالس المؤسسة لم تناقش التقارير السنوية منذ سنتين، متهمين المدير بالتسيير الانفرادي للتدبير المالي والإداري والمحاسباتي، كما أضافوا أن المدير أغلق الخزائن أمام التلاميذ والأطر التربوية برغم توفرها على كتب مهمة. ومن أجل أخذ الرأي الآخر اتصلت «الأخبار» بمدير الثانوية الإعدادية الزرقطوني، الذي أكد أنه إذا كانت المؤسسة المذكورة عاشت مرحلة سابقة عنوانها «السببية»، وغدا احترام القانون، مما استفاد منه البعض، فإنها تشهد اليوم ورغم سعة بنيتها التربوية والمادية، وما طرحه من إكراهات

جمعة على مستويي التدبير والاستقبال، إلا أنها تعرف تديرا تشاركيا يؤسس لتقاليد وقيم تربوية مختلفة وبديلة، تتجلى في احترام القانون والانضباط الأخلاقي الذي يعارضه البعض، معتبرا أن هذه الإصلاحات ساهمت في رد الثقة للأولياء في الأداء التربوي والإداري للمؤسسة. كما أكد المدير أنه مستعد للمساعدة الإدارية في إطار القانون وبعيدا عن اللغو والادعاءات المغرضة، التي تسير ضد رياح الانضباط والعمل الجدي وتحمل المسؤولية، مضيفا أن هناك لجنة جهوية سبق لها أن زارت المؤسسة في إطار مهمة تحقيق إداري في مثل هذه الادعاءات، وخلصت إلى بطلانها.

الحاجب

اعتداء على تلميذ بالحاجب يخرج زملاءه وجمعويين إلى الاحتجاج أمام مقر العمالة

عبد المولى الزاوي

خرج العديد من أبناء مدينة الحاجب، الاثنين الماضي، للاحتجاج أمام عمالة الإقليم، تنديدا بما وصفوه بـ«التلاعب» في محضر الاعتداء الذي تعرض له أحد تلامذة المدينة على يد ابن مسؤول أمني هناك. وبحسب مصادر «الأخبار»، فإن تلامذة المؤسسات التعليمية، وفعاليات المجتمع المدني بالمدينة الجبلية الصغيرة، ساروا في مختلف الشوارع، وصولاً إلى مقر العمالة، حاملين شعارات تندد بما يصفونه بمساواة الجلاد مع الضحية، في إشارة منهم إلى «الاعتداء» الذي تعرض له تلميذ في الـ 19 من عمره، مساء الجمعة الأخير، عندما اعترض سبيله أحد أبناء مسؤول أمني بالمدينة وصديقه، وقاما بتعريض وجهه لصحيتهم لضربات مختلفة، ألزمتهم غرفة الإنعاش.

وفي حديثها إلى «الأخبار»، قالت والدة التلميذ (م ل) الذي يرقد حالياً بالمستشفى العسكري مولاي اسماعيل بمكناس، إن ولدها راح ضحية عداوة لـ«ولد البوليسي» مع ابن آخر لها، مضيئة أن المعتدي، وبعد عدم عثوره على خصمه الحقيقي، الذي هو ابنها البكر، والذي تعرض بدوره لاعتداء من نفس الجاني في اليوم السابق، مسبباً له عجزاً لحوالي 25 يوماً، وفق شهادة طبية معترف بها، حسب والدته دائماً، التي أضافت أن نجل المسؤول الأمني، عوّض خصمه بابنها الآخر، ليفاجئه يوم الجمعة الماضي، بمعية أحد أصدقائه، ويعيثوا فساداً في جسمه ووجهه على الخصوص.

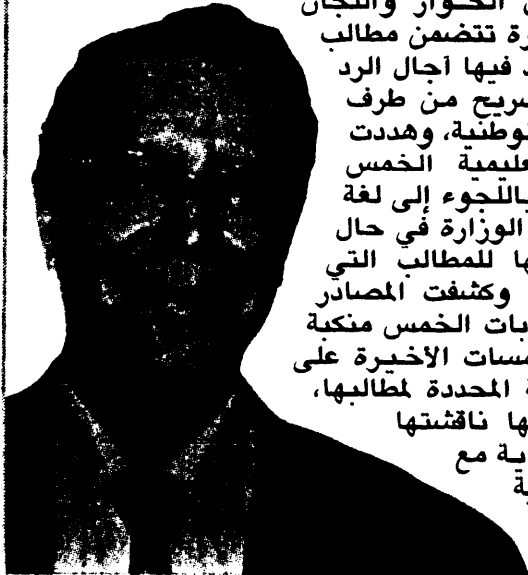
«ما حيلتي للأول، ما حيلتي للثاني»، تقول الأم المكومة التي عبرت عما وصفته باعتزازاً بخروج أبناء مدينة الحاجب للتضامن معها في محنتها، مضيئة أن المجتمع المدني اشتم «رائحة خلطة ما» يتم الإعداد لها حسب قولها، في إشارة إلى محضر الاستماع إلى الأطراف، الذي تمت عنونته بتبادل الضرب والجرح، والحال تضيف نفس المتحدث أن ابنها، تلميذ التكوين المهني في شعبة الميكانيك، ليس إلا ضحية لما وصفته بجبروت السلطة والنقوذ.

النقابات التعليمية تعلق جولات الحوار مع الوزارة

رضوان الحسنى

قررت كل من النقابة الوطنية للتعليم (ك،د،ش) و(ف،د،ش) والجامعة الوطنية للتعليم (إ،م،ش) والجامعة الحرة للتعليم (إ،ع،ش،م) والجامعة الوطنية لموظفي التعليم (إ،و،ش،م)، تعليق جولات الحوار القطاعي التي كانت قد انطلقت منذ اللقاء الأخير الذي جمعها بوزير التربية الوطنية رشيد بلمختار والوزير المنتدب عبد العظيم الكروج، وهو اللقاء الذي كانت أطرافه قد اتفقت على تشكيل لجان لندارس مجموعة من الملفات التي تهم قضايا نساء ورجال التعليم وخاصة المستعجلة منها، لكن النقابات الخمس بحسب إفادة قياديتها وجدت نفسها تدور في دوامة أسماها «تشكيل اللجان الموضوعاتية» وإعادة نقاش ملفات قديمة تم طرحها في عهد الوزير السابق محمد الوفا ومازالت تنتظر أجوبة صريحة، وجاء قرار النقابات بتعليق جولات الحوار بعد اقتناعها بأن الظرفية الحالية للوضع التعليمي تقتضي اتخاذ قرارات واضحة وملموسة والحسم في عدد من الملفات التي لم تعد تحتل الانتظار، والتي حسمت فيها النقابات في إطار اللجان الموضوعاتية المشتركة، وكشف مصدر نقابي أن النقابات الخمس وجدت نفسها محرجة أمام منخرطيهما الذين لم يعوذا قادرين على تقبل سياسة «تمطيح» جولات الحوار دون نتيجة تذكر، الأمر الذي جعلها

توقف مسلسل الحوار واللجان وتقرر رفع مذكرة تتضمن مطالب النقابات وتحدد فيها آجال الرد عليها بشكل صريح من طرف وزارة التربية الوطنية، وهددت النقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية باللجوء إلى لغة الاحتجاج على الوزارة في حال عدم استجابتها للمطالب التي باتت معروفة، وكشفت المصادر نفسها أن النقابات الخمس منكبة على وضع اللمسات الأخيرة على البطاقة التقنية المحددة لمطالبها، التي تعتبر أنها ناقشتها بما فيه الكفاية مع وزارة التربية الوطنية.



سنتان حبسا نافذا لأستاذ عازب وعشيقته المتزوجة

الشرقي بكريف

أدانت المحكمة الابتدائية بمدينة وادي زم في جلستها المنعقدة ليوم الخميس الماضي أستاذا بنبابة إقليم خريبكة، كان يشتغل بإحدى الثانويات التأهيلية بالمدينة وعشيقته المتزوجة بسنتين سجنا نافذا، لكل منهما بتهمة الفساد والخيانة الزوجية.

وكانت السلطات الأمنية بوادي زم، قد أقلت القبض على الأستاذ العازب في العشرين من يناير المنصرم في حالة تلبس بالفساد مع امرأة متزوجة بمنزل بحي القرية، وقدمتها للنيابة العامة بنفس التهمة.

وحسب مصادر من المدينة، فإن الأستاذ الشاب ارتبط بعلاقة غير شرعية مع زوجة صاحب البيت، الذي كان يكتريه. هذه العلاقة استمرت رغم تغيير الأستاذ محل السكنى إلى أن تم اعتقاله متلبسا.

وقد تمت متابعة الأستاذ بالمادة 490 من القانون الجنائي المغربي، والذي يحدد العقوبة الحبسية في حالة ثبوت علاقة جنسية بين رجل وامرأة لا تربط بينهما علاقة زوجية بالحبس من شهر إلى سنة، فيما تنص المادة من القانون الجنائي على أنه «يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين أحد الزوجين، الذي يرتكب جريمة الخيانة الزوجية ولا تجوز المتابعة في هذه الحالة إلا بناء على شكوى من الزوجة أو الزوج المجني عليه».

مخدر «الشافية» يهدد تلاميذ ثانوية بأزرو

و أزرو: محمد فركاوي

يبدو أن خطر مخدر «الشافية» مازال يخيم على التلاميذ، فقد علمت «الأحداث المغربية» أن تلميذتين داخليتين بالثانوية التأهيلية طارق بن زياد، تم نقلهما إلى قسم المستعجلات بالمستشفى الإقليمي بمدينة أزرو، في حالة حرجة، بسبب تناولهما لكميات من هذا المخدر الذي وصفته مصادر الجريدة بالخطير جدا على صحة «المدمنين الصغار»، وأن من شأنه إصابة المدمن باضطرابات عقلية مزمنة، بالنظر إلى التفاعلات الكيميائية الناجمة عن مزج هذا المخدر المصنوع من مسحوق زريعة الكيف أو الزيت المستخرج منها بالياغورت.

واستنادا إلى المصادر ذاتها، فقد قادت تحقيقات مصلحة الشرطة القضائية، بالمفوضية الجهوية للأمن الوطني بأزرو، في قضية تسمم التلميذتين، إلى اعتقال مروج «الشافية» على مستوى مدينة أزرو وحجز كميات مهمة من مخدر الشيرا والكيف المزوج بالتبغ المهرب بمنزله. فيما كشفت التحقيقات مع المشتبه به أنه كان يعد إلى تسخير ابنه لترويج «الشافية» في أوساط تلاميذ ثانوية طارق. ليتم اعتقال الابن بدوره رفقة اثنين آخرين ويتم وضع الموقوفين الأربعة تحت الحراسة النظرية بتهمة الحيازة والاتجار في المخدرات وتسهيل تعاطي مواد مخدرة واستهلاكها وترويجها بمؤسسة تعليمية.

للإشارة بات مخدر «الشافية» يعرف تفشيا بين أوساط التلاميذ. فقبل مدينة أزرو، سبق لعناصر فرقة الأمن الخاصة بمراقبة المدارس التابعة لمديرية الأمن الإقليمي بميدلت، مؤخرًا، من اعتقال مروج مخدرات بالتزامن مع توقيف خمسة عشر تلميذا من تلاميذ الثانويات التأهيلية الحسن الثاني، مولاي يوسف، العياشي... تمت إحالتهم جميعا على قاضي الأحداث بميدلت الذي قرر إخلاء سبيلهم جميعا ومتابعتهم أمام القضاء الجنحي في حالة سراح، فيما أمر وكيل الملك بابتدائية ميدلت بإيداع المروج بالسجن المحلي و متابعتة بتهم تتعلق بساؤساد الشباب و ترويج مادة مخدرة في أوساط التلاميذ و الشباب.

بيان اليوم

أزيلال

المؤسسات التعليمية تتعرض للتخريب

خلال الكشف عن المستوى الحقيقي للمتعلمين، يرى المتنبهون لسان المنظومة التربوية باقضية أزيلال تخطط للبناء في تطبيق البرنامج بمؤسسات الإقليم، إذ إن بعض رؤساء المؤسسات واصلوا العمل بالنظام الجديد واعتمدوا البيانات في مسك النقط و المعدلات، أما ثلثة من المدرء خاصة بالسلك الابتدائي فقد استأنفوا العمل بنظام الدفتر المدرسي الذي الغي بفعل القرار الوزاري المتعلق ببرنامج مسار والحالة هاته افاد عن من المنتمين بالسان التربوي بأنه من باب الحفاظ على سلامة الأشخاص والملا العام، وايضا نوحده منمحد العمل داخل المؤسسات التعليمية، المفروض من الجهات الأمنية التدخل العاجل لحفظ الأمن والنظام بالمؤسسات وبمحيطها

ابواب بعض قاعات الدروس والمرافق الصحية، كما تعرضت استاذة مادة علوم الحياة والأرض بإعدادية اللوز لهجوم داخل قاعة الدرس، إذ أقدم مجموعة من تلاميذ إعدادية أفورار المجاورة وكذا بعض الغريباء على تخريب باب الحجرة وتكسير النوافذ، ما جعل الأستاذة وتلاميذ السنة الأولى صغيري السن عرضة للصدمة والترهيب، كما تعرض أطر الإدارة بنفس المؤسسة للرجم بالحجارة. وقد تجاوز الشغب أسوار المؤسسات ليطل مستخدمى الطريق الرئيسية بين أفورار وأزيلال من سائقي الشاحنات والسيارات. ومن جهة أخرى، وفي ظل تشبث الوزارة بنجاعة برنامج مسار وعزمها على السير قدما في إرساء دعائمها التي ترى فيها السبيل لتحسين جودة التعليم من

خالد الشخي

لا أحد يجادل في أن ثقافة الاحتجاج عامل مهم في تكوين مواطن ذو شخصية قوية ومبادئ موضوعية، شريطة الالتزام باحترام منظومة الحق والواجب. لكن ما تشهده فضاءات المؤسسات التعليمية بجل جهات المملكة من تخريب للتجهيزات وترهيب للمتعلمين واعتداء على أطر التدريس والإدارة، إنما يدل على انحراط بعض المتدربين في أعمال الشغب والتخريب، والتي لا شك في أنها وسيلة فاشلة في التواصل مع المسؤولين على قطاع التعليم وإقناعهم بالعدول عن برنامج «مسار». وفي نفس السياق، تعرضت مؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي بأفورار لمجموعة من أعمال الشغب والتخريب، والتي تجلت في إتلاف زجاج النوافذ وتكسير

مجهول يقتحم جناح الفتيات بداخلة ثانوية بني ملال

فحضرت العناصر الأمنية واعتقلت المعني بالأمر، وبدأ التحقيق معه في مخفر الشرطة.

وبمجرد تلقيهم الخبر انتقل إلى الثانوية المذكورة المصالح الأمنية ورجال الوقاية المدنية، الذين أحضروا سيارة الإسعاف وشاحنة الإطفاء، حيث تلقوا اتصالا من طرف مواطن أخبرهم بوجود حريق بالمؤسسة التعليمية. فمن هول الصراخ الذي سمعه وصيحات الاستغاثة، اعتقد هذا المواطن أن حريقا شب في الداخل.

وتطالب النزليات بالزيادة في علو سور المؤسسة وعدد رجال الأمن الخاص لتوفير الحماية لهن، خاصة وأن الثانوية تقع وسط حي شعبي.

الكبيرة ثعبان

بعد حادث اقتحام ثانوية العامرية التأهيلية ببني ملال منذ حوالي شهر من طرف شخصين، والهلع والصدمة اللتين تسبب فيهما في صفوف النزليات، تعرضت نفس المؤسسة التعليمية مجددا لحادث مماثل ليلة الأحد الأخير.

فقد تسلل شخص غريب مساء الأحد ثاني فبراير الجاري من على سور الثانوية لجناح الفتيات. حيث اعتدى على المكلفة والمسؤولة عن النزليات، مما خلق رعبا وفزعاً، وارتفاع الصراخ والصياح طلبا للنجدة، فتدخل الجيران المجاورون للبنائية، وألقى أحد السكان القبض على المتهم بعد إحكام القبضة عليه، وإغلاق جميع المنافذ، ليتم إشعار رجال الأمن الوطني بالواقعة،

دابا نيت

WWW.ALAANMAG.MA

مدرستي المرة!

إلى الحالة المضحكة، التي هو عليها اليوم (تماما مثلما هو المشهد النقابي الكبير، الذي رأينا علاماته المزمنة متحلقة حول «شلاضتها» النقابية منذ أيام)، لكن صوت الصغار المكترين بمستقبلهم وبتطورات النظام التعليمي الذي بهمهم ما زال قائما، ربما لعبت الحسابات السياسية الصغيرة، التي لم نعد نتقن غيرها، دورا في التأجيل وفي الدفع بالاحتجاج إلى بعض أشكال الصدام، أمام أبواب الثانويات وفي بعض الشوارع، لكن الأمر لا يعني أن الحكاية التلاميذية مازالت تتحرك، ومازالت تشغل بال المعنيين بها. الحكاية تقول لنا بكل وضوح إن كل اللعب الذي يتم بمختلف أنظمتنا التعليمية هو لعب يؤثر على مصير ومسار أجيال من الناس. بعد سنوات الدراسة، سيكبر من خرجوا اليوم للاحتجاج على نقط المراقبة المستمرة، لكن أيضا على انعدام وضوح الرؤية في كل هذا الهراء التعليمي المحيط بنا. سيتذكرون بنوستالجيا صرختهم سنة 2014 في الشارع، سيستعيدون لقطات أصدقائهم وهم يصعدون إلى سيارات الشرطة، ثم وهم ينزلون منها. سيقولون لأنفسهم مثلما قالت الأجيال السابقة: «كنا نعرف أن ثمة مقلبا في الموضوع ككل، لكن لم نجد أحدا يخبرنا بتفاصيله. فقط أحسنا بالخديعة، والتقطنا الشعور بها، واكتفينا بالصراخ العابر ثم انفضت الجموع منا والسلام». هاته الحكاية التعليمية المغربية تعيد نفسها كل عشر سنوات مرة جديدة، وهي تكتب فنل النظام التعليمي مرة بعد أخرى في منح مرتاديه والمستفيدين منه الإحساس بالأمن تجاهه، وهو إحساس أهم من كل التظييرات التي نسمعها في أروقة الوزارة وفي غيرها من الأماكن المعنية بالقطاع أن يحس المغربي بأنه لا يلقي بأبنائه قسرا في التعليم العمومي، وهو متأكد من ضياعهم. أن تعود للمدرسة المغربية الهيبة الشهيرة التي لا أثر فيها «للقرقوبي والمعجون والاعتداء على الأساتذة بالأسلحة البيضاء» ونشر صورة الزميلات في الفيسبوك». أن نفهم معنى التربية الوطنية التي تسبق التعليم، وأن نسأل الصغار اليوم: «ماهي مطالبكم؟» فيجيبون بشكل واضح: «كذا وكذا وكذا»، دون أن يكرروا هم أيضا الإجابات البهمة والغامضة التي ردها من سبقوهم. أن نجد أخيرا الطريق لانتزاع المرارة من تلك الأغنية الجميلة التي كنا نغنيها بحماس: «مدرستي الحلوة»، وأن نصل إلى وضوح في هذا المجال، ذلك هو المطلب الصعب والكبير، والذي لن تساعدنا من أجل الوصول إليه كل الخطابات النظرية. وحده التحرك العملي على أرض الواقع سيعيد مدارسنا إلينا... إذا كنا نريد ذلك أصلا بطبيعة الحال. ❖



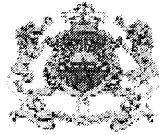
الريسار لارزيوي
LARHZIOUI@GMAIL.COM

كنا صغارا في ثانوية عمر بن الخطاب بمكناس، نهاية الثمانينيات. وكان المشهد التلاميذي النضالي يعيش لحظات احتضاره الأخيرة. تحركت يومها ثانويات المغرب كله من أجل أن تتقن نفسها بأن نقابة التلاميذ لم تمت، وأنها مازالت حية وقادرة على الإزعاج، وكانت لحظة الخروج من قاعة الدرس إلى الساحة الكبرى للثانوية لحظة تعبير عن كل الأحلام الصغيرة والكبيرة التي تعبر ذهن أطفال ينتهون من سنوات طفولتهم، ويدخلون عوالم الراشدين بعد سنوات من تلك الهنيهة. شعارات عن التعليم الطريقي و«الولد الشعب فالزناقي»، وعن «شي مطرود وشي باقي»، و«البوليس علفتوهم والتلاميذ جوعتوهم»، وما إليه من أناشيد كانت تذكي فينا الحماس وتعطينا الوهم بأننا أكثر من تلاميذ عاديين يفترض أن يأتوا إلى ثانوياتهم لكي يدرسوا، بل كنا حينها «أبطالا مناضلين» نتصور أننا سنغير المغرب والتعليم والصحة وكل شيء بفضل سداجتنا الخرافية والرائعة في تلك اللحظات. أتذكر حينها أستاذنا فرنسيا للغة الفرنسية منحنا إياه الحياة عبارة عن هدية سنعرف قيمتها في ما بعد، حين سنكبر وسنكتشف أنه كان أستاذا بالفعل، وأنه كان يشغل باله بمنح تلاميذه مفاتيح قراءة العالم بشكل عاقل لا بشكل غبي ومحفوظ، مما كان عليه بعض الأساتذة من حاملي جنسيتنا. وقف الأستاذ واسمه لازال محفورا في الذاكرة بشكل قوي ورائع وجميل «جوزي أرليتاز»، لكي يسألنا -وكنا مشاركين في المظاهرة التي عطلت الدراسة لمدة أسبوعين في ثانويتنا سوة بكل ثانويات مكناس والمغرب حينها - :«ماهي مطالبكم بالتحديد؟». وقع علينا السؤال وقعا مفاجئا، وأجاب كل منا حسب ما يعرف، واكتشفنا أننا بمطالب عديدة ومتفرقة إلى حد عدم التوفر على مطالب حقيقية، وأنا كنا نصرخ بالشعارات والسلام. بعضنا استفاد من السؤال ومن الدرس وانسحب إلى أن انتهت تلك المظاهرات التلاميذية التي هزت المغرب كله، وبعضنا كابر وقال لنفسه ولن يسمعه: «واش هاد الفرانساوي غادي يدوخ علينا وينسينا النضال؟»، والبعض الثالث تأمل في الكلام ومضى إلى حال سبيله والحياة والسلام. سنوات بعد تلك اللحظات، التي تبدو بعيدة جدا اليوم، اكتشف في الشارع المغربي أن صوت التلميذ المغربي لم ينطفئ بعد. ما زالت القدرة على اعتلاء الأكتف وإسلام قياد الحنجرة للصراخ لدينا لدى الصغار ممن أتوا بعدنا. نعم لم تعد هناك أي نقابة تلاميذية تحمل صوت هؤلاء، بل لم يعد حتى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب «أوطم» قادرا على الدخول إلى الجامعات، بعد عمليات اغتيال كثيرة أوصلت العمل النقابي الطلابي والتلاميذي

99

الحكاية
التعليمية
المغربية تعيد
نفسها كل عشر
سنوات مرة
جديدة، وهي
تكتب فنل
النظام التعليمي
مرة بعد أخرى
في منح مرتاديه
والمستفيدين
منه الإحساس
بالأمن تجاهه.

ΕΠΙΧΕΙΡΗΣΗ ΚΑΙ ΚΑΤΑΡΤΙΣΗ
ΕΠΙΧΕΙΡΗΣΗ ΚΑΙ ΚΑΤΑΡΤΙΣΗ
Α ΣΧΕΔΙΟ ΣΥΜΦΩΝΗ



المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

Bulletin de Presse

Vendredi 07 Fevrier 2014

Numéro : 4699

Titres	Page
Spécial- Massar	1/10
Plus de 190 établissements scolaires publics ont fermes leurs portes depuis 2019	14
France- Faut-il en finir avec le collège unique	17

ENSEIGNEMENT

Faut-il craindre le programme Massar?

L'informatisation de l'évaluation des élèves est contestée. Les manifestations font tache d'huile. L'introduction de l'informatique, pour plus de visibilité et de transparence, suscite angoisse et inquiétude.

ABDELLATIF MANSOUR

L'enseignement, on n'en parle qu'à la rentrée des classes et au moment des examens. Une ponctualité aussi répétitive que les plus défraîchis des marronniers. Mais voilà que l'enseignement nous interpelle au beau milieu de l'année scolaire. Bon signe ou juste convulsion d'un secteur réputé frileux, avec une propension à fleur de peau pour la contestation et la manif? Toujours est-il que les élèves sont dans la rue dans plusieurs villes, depuis trois semaines. Contre quoi protestent-ils et que proposent-ils? Mais, d'abord, de quoi s'agit-il?

À l'origine, une application informatique appelée Massar, pour le recueil et la conservation du processus de notation, particulièrement des notes du contrôle continu, sur toute la durée de la scolarité. Une structure qui devrait constituer une base de données nationale et complète permettant le suivi individuel du parcours scolaire de l'élève. Le but premier de ce projet n'est rien de plus que l'intégration des nouvelles technologies de la communication ainsi que la connaissance numérique dans le corpus pédagogique. L'objectif étant à la fois l'amélioration du rendement de l'élève, du fonctionnement des établissements scolaires et de la gouvernance de l'ensemble du système éducatif.

REJET À GÉOMÉTRIE VARIABLE

C'est en ces termes que le ministre de l'Éducation nationale, Rachid Belmokhtar, a présenté ce dispositif pour une pédagogie différenciée et personnalisée, une maîtrise de la gestion délocalisée et

une meilleure perception d'ensemble à partir de l'administration centrale. Il est évident que Massar, une fois intégré et généralisé, fournira des outils d'évaluation pertinents et d'intervention ciblée et rectificative, à tous les niveaux. On se surprend à penser que ce projet a tardé, tellement les nouvelles technologies, dans leurs applications à l'infini, ne sont plus vraiment nouvelles.

Et pourtant, Massar a suscité un réflexe de rejet à géométrie variable, selon qu'il s'agit des élèves, des enseignants ou des administratifs locaux. Souvent, sans une réelle connaissance de son contenu et sans une appréciation suffisante de sa portée. Les élèves du public craignent d'être désavantagés par rapport à leurs camarades des écoles privées, où il est possible de programmer plusieurs contrôles continus pour n'en retenir que les mieux notés.

SUBJECTIVITÉ MOINS LARGE

Un différentiel de notation et d'évaluation qui portait atteinte à l'égalité des chances; laquelle est déjà largement déséquilibrée en faveur du privé. Pour y remédier, relativement, les chefs d'établissements proposent l'adoption d'une grille unique de notation et des contrôles en classe unifiés. De leur côté, les enseignants appréhendent une réduction de leur marge de manœuvre, dès lors que les notes seront saisies en temps réel et au fil des contrôles.

La part de subjectivité sera, de ce fait, moins large qu'auparavant. Ce qui n'est pas, non plus, du goût des élèves qui ont tendance à vouloir s'en remettre à la bonne grâce de l'enseignant-correcteur, plutôt qu'à un corrigé rationnel et impersonnel.

Les enseignants se plaignent aussi de n'avoir été informés qu'une vingtaine de jours avant la mise en application de Massar.

Une dernière interrogation, pour faire le tour des résistances affichées: Qu'en est-il des autres éléments d'évaluation, en dehors des tests écrits, tels l'assiduité, la participation en classe et le sérieux?

Pour répondre à toutes ces appréhensions, M. Belmokhtar a dû emprunter le chemin des médias pour expliquer et rassurer. Il est convaincu que Massar est un projet de modernisation qui donnera plus de visibilité et de transparence à tous les échelons du processus scolaire et de l'édifice éducatif. D'autant plus que ce programme n'est pas si nouveau que cela. La première phase a démarré en juin 2013.

VICTIME DE LA FACILITÉ

Depuis, les informations saisies et actualisées englobent l'ensemble des élèves inscrits, soit 6.512.192, couvrant ainsi la totalité de la carte scolaire. La deuxième phase, en cours, concerne la gestion des données relatives à l'évaluation des élèves depuis novembre 2013. Autrement dit,

un succès incontestable, qui a demandé la mise en place des équipements nécessaires et la mobilisation des ressources humaines requises.

Au-delà des inquiétudes exprimées et des réponses apportées, on en est toujours à chercher les motifs réels de cette réticence face à ce projet, qui fait tache d'huile. Est-ce le propre d'un domaine qui serait irrémédiablement réfractaire à toute sorte de réforme, jusqu'à l'idée même de modernisation?

Le fait que l'on gagne en visibilité, grâce à l'introduction de l'informatique, par ailleurs considérée comme une intrusion inquiétante, serait-il à l'origine de cette résistance aux allures d'angoisse intériorisée? Le système éducatif est-il, depuis longtemps, l'objet d'une conjuration insidieuse et néanmoins réelle, qui empêche toute évolution, alors même qu'il en a grandement besoin? L'école marocaine n'est-elle pas victime d'une culture de la facilité, du moindre effort, voire de la médiocrité? M. Belmokhtar n'est pas loin de le penser, à propos de la contestation du programme Massar par les élèves, lorsqu'il stigmatise une opération de désinformation et de manipulation ■



Rachid Belmokhtar, ministre de l'Éducation nationale.

«LE PROGRAMME MASSAR, UNE FOIS INTÉGRÉ ET GÉNÉRALISÉ, FOURNIRA DES OUTILS D'ÉVALUATION PERTINENTS».

EDUCATION Les lycéens sont en colère. Ils protestent contre l'entrée en application de Massar, système informatique de gestion de la scolarité. Fièvre passagère ou signe d'un malaise profond au sein de l'école marocaine ?

« Massar » Les raisons d'un bug



Manifestation de lycéens à Rabat.

SALAHEDDINE LEMAIZI

« **L'**élève veut la chute de Massar », scande un groupe d'élèves réunis à Bab El Had, au centre ville de Rabat. Les voix de ces adolescents sont vite étouffées par les forces de l'ordre. « Notre marche est pacifique », proteste une des élèves, la gorge nouée par la colère et la peur de se faire arrêter. La faible mobilisation des élèves et l'interdiction par la police ont eu raison de cette marche qui devait finir devant le parlement.

Le carton rouge des élèves et des profs

Retour à Casablanca. Au lycée Mohammed V, les élèves ont fait également grève de cours. « Beaucoup de rumeurs circulent,

personne ne sait vraiment en quoi consiste ce programme », avoue Amine, lycéen en 2e année du baccalauréat Sciences de la vie et de la terre (SVT). Son camarade Mehdi ne se pose pas trop de questions : « ce programme est mauvais, il est contre les intérêts de l'élève ». A l'entrée de cet illustre établissement, la discussion s'enflamme. Chacun élève y va de son hypothèse, mais tous s'accordent à dire qu'ils « ne savent pas grand-chose sur ce programme ». Ils ne sont pas les seuls.

Meriem enseigne le français au lycée. Elle regrette que les profs n'aient pas été suffisamment préparés au changement. C'est aussi l'avis de Mohamed, enseignant d'espagnol au lycée. « Revoir les méthodes de travail des enseignants au cours de l'an-

née scolaire est le pire cadeau qu'on puisse faire au corps enseignant et aux élèves », s'alarme-t-il. Imane est enseignante de français au collège, elle ne cache pas son amertume face à cette situation : « Du Plan d'urgence et sa pédagogie d'intégration, le ministère passe au Plan 2013-2016 et sa panoplie d'outils informatiques, les élèves sont devenus des rats de laboratoire ». Les directeurs d'établissements et les inspecteurs de l'enseignement avaient tiré la sonnette d'alarme dès le mois de novembre dernier pour éviter un rendez-vous manqué avec l'informatisation.

L'avertissement des directeurs

L'Association nationale des directeurs des établissements publics au Maroc

(ANDEPM) avait, à maintes reprises, exigé une « meilleure formation des directeurs pour accompagner l'informatisation du système d'éducation ». Cet appel est resté lettre morte. « Certes le ministère de l'Éducation nationale (MEN) organise des formations destinées aux directeurs, sauf qu'elles demeurent insuffisantes », regrette l'ANDEPM. A cela s'ajoute le faible niveau d'équipement des établissements en matériel informatique de qualité, surtout dans le rural. Les directeurs estiment que Massar présente des failles techniques. « Dès les premières semaines, le programme a connu des bugs », note l'ANDEPM. Dans un lycée de Casablanca, un directeur est obligé de se réveiller à 4 heures du matin pour pouvoir trouver le serveur de Massar disponible...

L'historique d'un Système d'information
Annoncé en grande pompe en avril 2013, Massar est un Système de gestion de la scolarité (SGS) développé par la Direction des systèmes d'information (DSI) du MEN, avec l'appui de Microsoft. « Grâce aux équipes de la DSI, ce programme a été réalisé en interne. Le support nous a coûté 4

« Le niveau est tellement bas que je suis obligé de mettre à la place d'un 2/20, un 8/20. Si, je mettais les vrais notes des contrôles, les moyennes seraient catastrophiques. »

millions », détaille Hind Belhabib, directrice des systèmes d'information. Ce SGS fait parti du schéma directeur des Systèmes d'information de ce département, qui inclut 35 autres programmes dédiés aux corps enseignants et aux élèves. Massar a été testé dans 24 établissements. « Ce programme peut évoluer progressivement selon la demande », rassure Belhabib. Pour ses architectes, Massar vise à promouvoir la transparence dans le système éducatif. « La marge de manœuvre des tricheurs va être réduite. Il sera difficile de gonfler les notes en fonction des cours de soutien que donnent des instituteurs. Le programme

permettra de mettre fin à l'anarchie des notes qui sévit dans le privé », assure un cadre du MEN. Pour Meriem et Mohamed, nos deux enseignants, c'est justement là où le bât blesse. « Le niveau est tellement bas que je suis obligé de mettre à la place d'un 2/20, un 8/20. Si, je mettais les vrais notes des contrôles, les moyennes seraient catastrophiques », confie Mohamed. Et Meriem de renchérir : « Il est illusoire de vouloir mettre fin au trafic des notes avec de telles mesures. L'enseignant qui voudrait gonfler les notes trouvera toujours un moyen pour le faire. Le fond du problème est que le niveau du système éducatif connaît une baisse dangereuse ».

Un avis qui est aussi celui des membres de L'Union des étudiants pour le changement du système éducatif. Wiam Tahri est la coordinatrice nationale de cette association rassemblant étudiants et élèves : « Massar peut être une bonne chose mais la priorité devrait être donnée à la refonte de tout le système au lieu de se focaliser sur une de ses composantes. L'éducation a besoin d'une réforme radicale basée sur la qualité de l'enseignement et l'égalité des chances » ■

« Je suis prêt à partir ! »

RACHID BELMOKHTAR

MINISTRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE ET
DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE

PROPOS RECUEILLIS PAR SALAHEDDINE LEMAIZI

L'Observateur du Maroc face aux protestations des élèves et des enseignants, est-il envisageable de suspendre Massar ?

Rachid Belmokhtar. Massar n'est pas le programme de Belmokhtar. Je pouvais m'épargner cette polémique et le retirer. Sauf qu'il n'est pas normal qu'à chaque fois qu'un ministre change, on change ses politiques. Ce programme va permettre d'améliorer l'efficacité du système d'éducation. Maintenant, il est évolutif, on peut y apporter des améliorations au moment voulu. La meilleure manière de le tester est de l'appliquer.

La communication et la sensibilisation n'ont pas été au rendez-vous, pourquoi ?

On pouvait faire mieux. Massar mérite d'être expliqué à tous les acteurs. D'ailleurs à



chaque fois que nous l'avons fait, le message passait mieux. Ce qu'il faut savoir, c'est que des programmes comme Massar existent dans beaucoup de pays dans le monde, même dans ceux qui sont en voie de déve-

loppement. Tout le monde se focalise sur les notes alors que Massar est un système complet portant sur toute la scolarité.

Les élèves demandent votre départ. Vous leur répondez quoi ?

Je suis prêt à partir. Je n'ai pas d'ambition politique ou personnelle pour garder ce poste. Après une carrière riche, je n'ai plus à faire mes preuves. Je peux « Dégager » mais le grand problème de l'Éducation restera avec ou sans Massar. Ce qui me fait le plus mal c'est le niveau de nos élèves.

Lisez les rapports internationaux, nous sommes classés parmi les derniers de notre région. Je peux donner des 20/20 mais nous resterons des cancre dans l'Éducation ■

Enseignement

Belmokhtar: Massar ne porte pas préjudice aux élèves

Le système «Massar», destiné à améliorer progressivement le rendement et la qualité du système éducatif, «ne porte pas préjudice aux élèves, bien au contraire, il sert leurs intérêts et ceux de leurs parents et tuteurs», a affirmé, mercredi, le ministre de l'Education nationale et de la Formation professionnelle, Rachid Belmokhtar. Intervenant lors d'une rencontre avec la presse, le ministre a affirmé que ce programme, qui concerne 11.000 établissements d'enseignement, 6,5 millions élèves et 300.000 cadres administratifs et éducatifs, met à disposition une série de données précises sur le niveau des élèves, le taux d'absence, de retards et de sanctions appliquées, ainsi que sur la gestion du temps imparti aux cours. Le ministère de tutelle a ouvert la voie du dialogue avec les élèves, les directeurs des établissements d'enseignement et les cadres afin qu'ils donnent leur avis au sujet du système Massar, qui peut «être amélioré» avec le temps, a affirmé M. Belmokhtar, notant que la mise en œuvre de Massar s'inscrit dans le cadre des plans stratégiques du ministère visant à moderniser le système national d'éducation et ouvrir les établissements scolaires sur les élèves et leurs tuteurs. «Il y a plusieurs lectures pour le système Massar, qui est le fruit d'efforts du ministère avec la collaboration d'experts, a-t-il estimé, en affirmant que son département continue de fournir des efforts en matière de communication autour de ce système, qui «va dans le sens d'une réflexion sur la meilleure manière d'améliorer la qualité de l'éducation dans notre pays». Lors de cette rencontre, à laquelle ont pris part des représentants du ministère de l'éducation, d'établissements d'enseignement, un exposé a été présenté sur le système, ses objectifs et sa mise en application. Le système Massar est un progiciel informatique intégré permettant, notamment, l'instauration de nouvelles méthodes de gestion au niveau des établissements scolaires, la création d'une base de données nationale qui permet un suivi individualisé des élèves, le lancement de sites web pour chaque établissement d'enseignement, la prestation de services électroniques aux élèves et à leurs tuteurs, et la mise en oeuvre des chantiers de réforme relatifs à la lutte contre la déperdition scolaire, le suivi pédagogique, une éducation de qualité et à l'assistance sociale

«Massar», ce parcours flou qui exaspère élèves et parents

«Le système Massar» ne porte pas de préjudice aux élèves ; bien au contraire, il sert leurs intérêts et ceux de leurs parents et tuteurs». Vu sous cet angle, ledit système serait fait pour assurer le bonheur des apprenants et leurs géniteurs. Sauf que la réalité est tout autre, ne serait-ce que parce que ces derniers ont eu la mauvaise surprise de voir la chose leur tomber sur la tête sans être dûment informés. L'actuel détenteur du portefeuille de l'Education nationale qui a hérité de ce «Massar» se voit obligé non seulement de le défendre, mais de tenter d'expliquer ce legs empoisonné d'un certain El Ouafa qui s'escrime pour le moment à vouloir se spécialiser dans la gouvernance. (sic).

En quoi consisterait Massar? Rachid Belmokhtar s'est décidé à en parler mercredi lors d'une conférence de presse.

Le ministère de l'Education nationale tente une argumentation tardive

Ce programme concerne 11.000 établissements d'enseignement, 6,5 millions élèves et 300.000 cadres administratifs et éducatifs, met à disposition une série de

données précises sur le niveau des élèves, le taux d'absence, de retards et de sanctions appliquées, ainsi que sur la gestion du temps imparti aux cours, a-t-il fait savoir.

Son objectif principal, c'est de «favoriser l'ouverture du ministère sur le monde de la technologie et de la connaissance numérique, tout en contribuant à l'amélioration du rendement de l'élève et de son apprentissage». C'est ce qu'il a déclaré lundi dans une interview accordée à la MAP. Il n'a cessé de ressasser les vertus insoupçonnées de «Massar» qui, selon lui, vise également la maîtrise des opérations liées à la rentrée scolaire, en assurant le bon déroulement des opérations d'inscription et de réinscription, de mobilité individuelle et collective des élèves et d'orientation, outre le renforcement des différents aspects de l'évaluation éducative.

Le ministre a tenu à rappeler lors de cette interview que «ce système vise également à accompagner la vie scolaire à travers le suivi individuel du rendement des élèves, à renforcer la vigilance éducative, à dynamiser le soutien scolaire et à améliorer les performances du sport scolaire».

Les élèves sillonnent depuis une semaine les rues de plusieurs villes pour dénoncer la mise en place du système informatique Massar. Il n'en fallait pas plus pour que le ministre de l'Education nationale, Rachid Belmokhtar, sorte de son silence. Conscient des complexités et des difficultés pour la mise en place de ce système, il a annoncé que le programme n'est qu'à son début et qu'il peut être amélioré avec le temps.

S'agissant des protestations des élèves qui ont accompagné la mise en œuvre de ce pro-

gramme, elles "sont restées en effet limitées et incompréhensibles", a fait constater M. Belmokhtar. Pour lui, ce qui a été dit aux élèves par rapport à certains aspects de l'application dudit programme est "dénué de fondement, surtout que le système d'évaluation des élèves restera inchangé".

Il aurait été plus sage de commencer par une campagne de sensibilisation visant en premier les élèves et les parents et tuteurs au lieu de le faire via des services ministériels et par la suite au niveau des académies et des délégations.

Larbi Bouhamida

Avec le "gadget Massar" l'école publique se surpasse

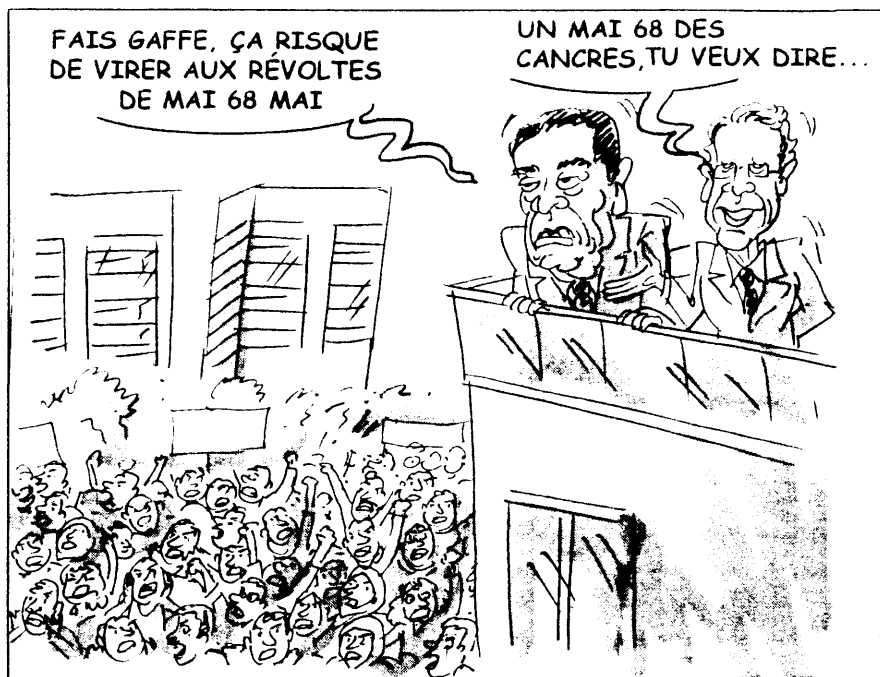
La médiocrité scolaire informatisée

Au lieu de procéder à une renouveau des programmes pédagogiques pour relever le niveau de l'école publique, le ministère de tutelle a décidé de dépenser plusieurs milliards pour mettre sur ordi les résultats désastreux des lycéens. En voilà de la vision.

Rachid Abbar

L effraye les enseignants, dechaîne la colère des élèves et mobilise à plein temps presque toutes les administrations de l'éducation nationale. "Massar", un logiciel de traitement d'information, est désormais sur toutes les lèvres. Les profs y voient une corvée supplémentaire, les lycéens, eux, croient y déceler un gadget conçu contre eux tandis que le ministre de tutelle, Rachid Benmokhtar le considère comme une avancée au service de l'élève et de son parcours dans l'école publique. Chargé d'un département au centre de toutes les critiques liées à l'état désastreux de l'école publique dans ce pays, M. Benmokhtar est devenu du jour au lendemain l'homme le plus médiatisé du gouvernement. Cultivant jusque là la discrétion, le voilà qui est propulsé à son corps défendant au-devant de la scène, presse à s'exprimer sur les ondes de la radio, les plateaux téléés et sur les colonnes de la presse. Visage souriant, regard rassurant et voix fluette, le ministre de l'Éducation nationale et de la Formation professionnelle est vite monté au créneau pour défendre bec et ongles son outil informatique laissé par son prédécesseur Mohamed Louafa. Le programme vise, martèle-t-il à qui veut l'entendre, à mieux gérer les ressources humaines, le temps scolaire et le parcours de chaque élève à travers des outils informatiques

performants. Le ministre s'évertue à lui trouver d'autres qualités : «*accompagner la vie en classe à travers le suivi individuel du rendement des élèves, renforcer la vigilance éducative, dynamiser le soutien scolaire et améliorer les résultats du sport scolaire*». Le ministre met toutefois un bémol à son enthousiasme en affirmant que ce programme n'en est encore qu'à ses débuts et que son département est parfaitement conscient des complexités et des difficultés qui sont liées à sa mise en oeuvre. Benmokhtar a beau répéter que Massar n'est pas dirigé contre les étudiants du public qui croient mordicus qu'il risque de les désavantager sur le plan des notes et de l'évaluation, il a du mal à dissiper les craintes des premiers concernés dont la mobilisation contre le gadget Louafa dans plusieurs villes du pays ne faiblit pas. Mais le ministre est catégorique: pas question de surseoir à Massar, il continuera son lycée de chemin... Mais en termes plus clairs. "Massar" n'est qu'un simple programme en ligne permettant de gérer une base de données accessible à l'administration et aux parents d'élèves. Ni plus, ni moins. Les profs doivent y introduire les notes, les dates des contrôles continus ainsi que les emplois du temps. Il ne s'agit ni d'un outil pédagogique ni d'un instrument didactique. A défaut d'améliorer ses performances en procédant à une refonte des programmes pédagogiques avec la collaboration active du corps enseignant, l'école



publique pourra au moins partager sa médiocrité avec le monde entier. La vague de protestations a gagné les principales villes du pays. A Casablanca, Rabat, Tanger ou encore à Marrakech, les manifs des écoliers se multiplient depuis plus d'une semaine.

Diversions

Un mouvement a même pris naissance sur facebook. Baptisé l'Union des étudiants pour le changement du système de l'éducation (UECSE), il rassemble plus de 17.000 étudiants détracteurs de Massar. Cet outil très décrié est-il en train d'être détourné pour servir de canal de revendication pour une réforme globale de l'enseignement public au Maroc ? Tant mieux si Massar devait pousser les responsables à repenser complètement les outils d'apprentissage à l'école pour rehausser un peu le niveau scolaire qui vole au ras des pâquerettes. Une chose est sûre : ce n'est pas avec l'informatisation des notes et des dates des examens que les élèves du primaire vont apprendre à lire et à rédiger correctement (selon une dernière étude de l'Unesco, 50% des élèves du primaire en sont incapables !). Pourquoi Massar est combattu aussi vigoureusement par la communauté lycéenne ? En guise

d'argument, Rachid Benmokhtar parle de manipulation. Par qui ? Des inconnus, lâche-t-il, qui n'ont rien à voir avec son département. Ça doit être un complot ourdi par le gang international des cancrs anonymes ! Selon un enseignement qui a requis l'anonymat, le soulèvement des lycées contre Massar a été soufflé par certains profs pour qui la saisie des données informatiques sur ordi relatives à chaque étudiant n'est qu'un travail fastidieux de plus qui de surcroît ne génère pas de prime. Alors, c'est la déprime, puis la jacquerie pour tuer Massar dans l'œuf ? Il aurait fallu pour ce nouveau job penser peut-être à engager des bataillons d'opératrices de saisie, histoire de bien engraisser l'administration déjà pléthorique et inefficace de l'éducation nationale ! « Il a suffi qu'un lycée ou deux se révoltent pour que les autres établissements basculent dans plusieurs villes », lance de son côté un enseignant de français à Casablanca. Un autre collègue à la rentrée renchérit : « Avec le joujou informatique "Massar", Rachid Benmokhtar a réussi un grand exploit, celui de détourner l'attention sur l'essentiel, à savoir l'urgence d'une réforme sérieuse de l'enseignement. » Décidément, l'école publique n'en finit pas de faire des bugs... ■

NOUVELLE ÉTUDE ACCABLANTE POUR L'ÉCOLE PUBLIQUE

C'EST DRAMATIQUE, 50% DES ÉLÈVES
DU PRIMAIRE SELON UNE ENQUÊTE DE
L'UNESCO SONT INCAPABLES DE
LIRE CORRECTEMENT UNE PHRASE...

QU'EST CE QUE TU ATTENDS POUR
LES FAIRE PASSER EN COURS DE LUTTE
CONTRE L'ANALPHABÉTISME DANS
LES MOSQUÉES...



Education. Le ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle a annoncé le report, aux 7 et 8 mars, des dates des épreuves écrites de l'examen d'obtention du certificat d'aptitude pédagogique au titre de l'année 2014, initialement prévues les 14 et 15 février. Dans un communiqué publié jeudi, le ministère de tutelle explique que cette décision a été prise afin de «*permettre aux candidats de mieux se préparer à cette importante échéance pédagogique et professionnelle*».

La crise de l'apprentissage perdue

Les rapports internationaux sur l'Enseignement au Maroc restent systématiquement alarmistes. Le dernier en date est celui de l'Unesco rendu public en janvier 2014. Cet organisme révèle que seulement la moitié des élèves au primaire savent lire une phrase. Lecture.

Par Loubna Bernichi

Le Maroc est en échec scolaire. Malgré les efforts consentis pour la généralisation de la scolarisation, la moitié des enfants scolarisés, soit 3,5 millions, ne savent pas lire une phrase. Tel est le constat alarmant du rapport de l'Unesco sur les systèmes éducatifs dans le monde, publié le 30 janvier. Le Royaume figure, ainsi, parmi les 21 pays «les plus en retard» dans le domaine de l'Education et la formation. Il se trouve dans un classement peu enviable entre la Mauritanie et le Pakistan et dix-sept autres pays subsahariens, et ce, à cause d'un modèle éducatif inadéquat : «Moins de la moitié des enfants apprennent les éléments de base». En fait, au Maroc, seuls quelque 35% d'élèves atteignent la 4e année pour acquérir la norme minimale d'apprentissage en lecture. Selon l'Unesco, la réforme éducative lancée en 2000, avec l'adoption de la Charte Nationale de l'Education et de la Formation visant le renouvellement des programmes et des manuels scolaires et l'option pédagogique de l'Approche par compétence (APC), n'a ni donné les changements escomptés ni produit d'amélioration visible sur les processus d'enseignement et d'apprentissage au sein de la classe, ni, par conséquent, sur les résultats des apprenants. Et pour cause, ces nouvelles orientations pédagogiques sont rarement appliquées par déficit de formation initiale et continue des enseignants. «Ce déficit de formation fait que la pratique de l'en-

seignement en classe s'est peu adaptée aux changements d'orientations pédagogiques décidés par les autorités éducatives et pour lesquels les enseignants n'ont pas reçu de formation spécifique. Ceci constitue un frein à l'amélioration de la qualité de l'enseignement et conduit à un réel décalage entre les nouvelles orientations et les pratiques pédagogiques en classe. Il en résulte un décalage entre le niveau attendu des élèves et leur niveau réel», peut-on lire dans ce rapport. Des efforts encore considérables restent donc à faire pour assurer le Droit à une éducation de base pour tous. Cela suppose d'attirer les meilleurs candidats à l'Enseignement, de leur fournir une formation adéquate, de les affecter dans les régions où on en a le plus besoin et de leur offrir des incitations afin qu'ils s'engagent à long terme dans l'Enseignement. L'autre défi que continue de poser le développement du système éducatif marocain relève du fait que l'accès à l'Education de base reste incomplet et inéquitable. Si des progrès significatifs ont été enregistrés dans l'accès des filles et des garçons à l'Enseignement primaire et collégial, une minorité d'enfants, parmi les plus vulnérables, reste exclue du cycle primaire. De même, si l'Enseignement collégial est quasi-généralisé en milieu urbain, c'est loin d'être le

cas en milieu rural. Le taux net de scolarisation atteint 79% pour les garçons en milieu urbain contre seulement 26% pour les filles des campagnes. «Ce décalage "sexospécifique" est le signe de la prégnance durable de normes sociales et culturelles qui pénalisent particulièrement les filles vivant en milieu rural». De plus, un nombre important d'enfants et de jeunes demeure en dehors du système éducatif, exclu de toute offre éducative, qu'elle soit formelle ou non formelle. Finalement, en dépit de l'accélération récente du rythme de l'alphabétisation des adultes, près de 40% de Marocains âgés de 10 ans et plus sont toujours analphabètes. En milieu rural, ce taux atteint 60% et près de

En dépit de l'accélération du rythme de l'alphabétisation, près de 40% de Marocains sont toujours analphabètes.

75% pour ce qui est des femmes. Les mêmes maux ont été pointés du doigt par la Banque Mondiale. En s'appuyant sur les chiffres de l'enquête des TIMMS (Trends in International Mathematics and Science Study) menée en 2011, la Banque Mondiale indique que «74% des élèves de 4e année n'atteignaient même pas le premier des quatre niveaux de référence en mathématiques et aucun ne parvenait au niveau supérieur». Les rapports internationaux sur la question restent systématiquement alarmistes. En août 2013, l'Unicef avait aussi relevé dans un document

que seulement 32% des élèves de la 4e année primaire maîtriseraient les acquis de base. Le système éducatif reste confronté à de nombreux obstacles liés pour l'essentiel à l'insuffisance de la couverture des services d'Education, aux inégalités entre les sexes et à des taux élevés de redoublement et d'abandon. Dans son étude, la Banque Mondiale relève également un autre problème auquel se heurte l'école marocaine, à savoir le manque d'orientation. «De plus en plus de jeunes qualifiés et formés ont du mal à pénétrer sur un marché de l'emploi très exigeant et ne peuvent guère compter sur le système éducatif pour obtenir une orientation et des conseils sur la manière d'acquérir les compétences professionnelles les plus recherchées», déplore l'institution financière interna-

tionale. Le Rapport sur les cinquante ans de développement humain du Maroc, un audit, le premier en son genre, confirme cet état des lieux : «Le système éducatif, de tout temps, été en quête d'une stratégie claire, globale et à long terme. Les différentes réformes intervenues ont été largement tributaires du contexte politique qui leur servait de toile de fond. La mise en application des décisions prises dépendait du rapport des forces et survivait rarement au départ du ministre».

Echec du plan

Il s'agissait de segments de réformes qui s'attaquaient soit au système d'examen, soit à un secteur de l'Education sans les autres. Le système d'Enseignement ne peut tolérer des réformes tronquées, sou-

durant les 30 ans qui ont suivi l'Indépendance, a aussi été déterminante dans cet échec. Le diagnostic des rédacteurs du rapport est sans appel : «L'instabilité des choix fondateurs qu'illustrent plusieurs problématiques s'est souvent accompagnée de décisions de portée stratégique sans réelle appréciation de leurs conséquences à long terme sur le système. Les problématiques de la langue d'enseignement, de l'enseignement des langues, de la gestion des ressources humaines et de la formation des cadres constituent les exemples les plus frappants sur ce plan. Aucune réforme n'a apporté de solution réelle, complète et définitive à la problématique de la langue d'enseignement. Aucune réforme n'a pu mettre en place un cadre légal qui place l'intérêt de l'enfant au-dessus des intérêts corporatifs et individuels... En dépit, et parfois à cause d'une série de réformes parfois improvisées et le plus souvent inachevées, note le rapport sur le développement humain, le système éducatif est devenu une lourde machine peu rentable, productrice de diplômés mal préparés au changement...». La dernière tentative de sauvetage du système d'Enseignement, et la plus musclée, est, en effet, celle du Plan d'urgence d'enseignement (2009-2012), auquel un budget de 35 milliards de dirhams est alloué.

Dans ce Plan, l'accent est mis notamment sur la réhabilitation du métier d'enseignant, la maîtrise des langues, la bonne gouvernance, l'amélioration de la qualité des enseignements dispensés, la diversification des formations et leur adaptation à la qualification professionnelle et sociale. Ses objectifs majeurs sont l'imposition de l'enseignement obligatoire jusqu'à l'âge de 15 ans, la généralisation de l'enseignement à l'horizon 2015, la construction de 8 000 écoles, le recrutement de 42 000 professeurs entre 2008 et 2012 et l'extension de l'offre éducative au niveau secondaire collégial pour atteindre, à terme, un taux de scolarisation de 90% pour les élèves âgés de 12-14 ans. A un an de l'échéance de ce programme ambitieux, le corps éducatif est toujours malade. Le rapport de l'Unesco tire la sonnette d'alarme. Si rien n'est fait pour améliorer l'Enseignement, des générations seront sacrifiées. ■ BEL



Le taux net de scolarisation atteint 79% pour les garçons en milieu urbain contre seulement 26% pour les filles des campagnes.

tionale. Depuis 1957, neuf tentatives de réformes se sont succédé, de la marocanisation du corps enseignant, entamée au début de l'Indépendance, jusqu'au Plan d'urgence, en passant par la charte de la Cosef, proposée en 1999, le changement du système d'examen du Baccalauréat au cours des années 1990 et l'arabisation forcée des années 1980. Aucune de ces réformes n'a pu introduire une refonte de fond du système d'Enseignement ni trouver une application réaliste sur le terrain. Dans son chapitre relatif au

vent sans lendemain, et qui aggravent les dysfonctionnements. Le résultat ne s'est pas fait attendre. A partir des années 80, le système est entré dans une longue crise, dont les symptômes les plus patents sont : les déperditions scolaires, la chute des déscolarisés dans l'analphabétisme et l'illettrisme, le recul du sens civique et de l'esprit critique, le chômage des diplômés de l'université, la faiblesse des apprentissages fondamentaux (lecture, écriture, calcul, langues, communication). L'instabilité politique du pays,

Plus de 190 établissements scolaires publics ont fermé leurs portes depuis 2009 !

■ Ce sont 135 écoles primaires, 40 collèges et 16 lycées qui ont fermé, ainsi que 336 satellites en milieu rural ■ Le manque d'élèves est l'une des principales raisons annoncées ■ Dans la plupart des cas, les locaux sont concédés aux associations ou aux établissements de formation supérieure.

Les académies régionales d'éducation et de formation de plusieurs villes procèdent depuis quelques années à la fermeture d'établissements primaires et secondaires. «Pendant la période allant de 2009 à 2013, 191 établissements et unités scolaires ont été fermés», indique-t-on du côté du ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle. Ce sont 135 écoles primaires, 40 collèges et 16 lycées qui sont concernés, en plus de 336 satellites en milieu rural.

Selon le ministère de l'éducation nationale, la baisse drastique du nombre d'élèves qui atteint parfois une dizaine par classe, notamment dans des quartiers résidentiels et les anciennes médinas, est l'une des raisons essentielles qui motivent ces fermetures. En effet, face à une offre privée très diversifiée, la demande sur les établissements publics a accusé une forte baisse. La campagne d'éradication des bidonvilles a également accéléré cette tendance dans les quartiers populaires. Le ministère de tutelle véhicule un message clair : la refonte de la cartographie des établissements scolaires est nécessaire pour répondre au mieux aux besoins de la population en la matière et surtout pour optimiser le budget.

Le lycée Chawki pourrait fermer dans six ans faute d'effectif optimal

A l'époque où Habib El Malki était ministre de l'éducation nationale, il y avait un plan consistant à vendre le foncier des écoles qui se vident de leurs élèves pour financer l'extension et ou la réhabilitation des écoles publiques existantes, voire pour en créer de nouvelles. Ce programme de cession devait démarrer lors de la saison scolaire 2007-2008. Mais face à une forte mobilisation d'un bon nombre d'associations, sous la houlette de la Fédération des associations des parents d'élèves, et la complexité de la procédure de cession, vu que ces établissements appartiennent à la direction des Domaines de l'Etat, le ministère a abandonné officiellement le projet.

Pourtant, les académies régionales continuent le déploiement du programme, marqué, à Casablanca, par la fermeture du collège Ibnou Tofail au quartier Maârif. Le bâtiment principal a été complètement rasé et avec lui deux écoles primaires adjacentes. Vu la cherté du foncier dans la zone, les associations sont montées au créneau en accusant l'académie de vouloir céder le foncier à

des spéculateurs immobiliers privés. Face à la pression, le ministère s'est résolu à céder le terrain à la Fondation Mohammed VI de promotion des œuvres sociales de l'éducation pour y construire un club pour les enseignants. Les travaux n'ont toujours pas commencé.

«Nous n'avons pas eu les autorisations de construire, pourtant nous avons assuré le financement et construit la palissade», fait savoir Khadija Benchouikh, directrice de l'académie de Casablanca.

Après Ibnou Tofail, pas moins de 15 établissements, dont 14 primaires, ont fermé leurs portes à Casablanca. Le dernier en date est le collège Chabbi, situé également dans le périmètre de l'arrondissement du Maârif, fermé depuis 2010. Les élèves qui le fréquentaient encore ont été redéployés au collège Mohamed Abdou qui lui est mitoyen. D'ailleurs, «ce dernier ainsi que le lycée Chawki ont enregistré ces dernières années une baisse du nombre d'élèves inscrits», explique la directrice de l'académie. Elle ajoute que dans six ans, ils pourraient connaître le même sort que le collège Chabbi transformé en centre de formation continue.

Pas loin de ce collège, l'école primaire Al Manfalouti, sise au boulevard Ghandi, a été également fermée et les

locaux concédés à l'université Hassan II. Il en est de même pour l'école Terfaya (municipalité de Ben M'sik) transfor-

mée en annexe de la faculté des sciences.

Deux autres établissements primaires d'Ain Chock ont été transformés respectivement en établissement d'orientation pour les élèves du collège et en club pour les enseignants, d'autres concédés à des associations.

Les concessions sont accordées sans l'autorisation de la direction des domaines de l'Etat

Si ces écoles ont été réaffectées à d'autres activités de l'Education nationale, il y en a d'autres qui sont actuellement squattées par des sans-abri. Pour Khadija Benchouikh, ces établissements nécessitent des travaux de réhabilitation, et il est inconcevable de leur consacrer un budget, sachant que la demande des élèves est très faible dans la zone.

Contactés à ce sujet, les responsables de la direction des domaines de l'Etat et ceux de la direction régionale de Casablanca de ce département confirment à l'unanimité ne pas être informés au moment de la fermeture des écoles, alors que cette institution est la seule habilitée à décider de leur sort. *«Nous constatons les fermetures et les concessions de ces établissements qu'au moment où nos collaborateurs effectuent des visites sur le terrain»*, confirme un responsable. Et d'ajouter que *«la procédure que nous suivons veut que si le ministère de l'éducation n'a plus besoin d'un établissement, il doit nous en informer afin qu'on le réserve à une autre administration ayant besoin de foncier dans la zone en question»*.

En tout cas, la directrice de l'académie avance que ces établissements sont concédés pour de courtes durées, soit jusqu'au moment où le ministère décide du sort final ■

IMANE TRARI

«Art & Éducation. Trajectoires»

Cent trente élèves d'écoles publiques exposent leurs œuvres

L'espace d'art Actua expose, depuis mardi dernier, les peintures, écrits et créations multimédias de cent trente élèves d'écoles publiques casablancaises qui ont participé au programme pédagogique «Académie des arts». Initié par le Groupe Attijariwafa bank et l'Académie régionale de l'éducation du Grand Casablanca, ce programme a débouché sur une exposition intitulée «Art & Éducation. Trajectoires», à découvrir jusqu'au 15 avril.

Soucieuse de l'éducation artistique chez les jeunes, la Fondation Attijariwafa bank intervient, depuis 2009, auprès des élèves des écoles publiques de Casablanca. À travers ce programme éducatif, les organisateurs tentent d'initier les jeunes à l'art et à tous les bienfaits de la discipline.

Pendant un an, chaque samedi après-midi, les élèves se sont réunis à l'espace d'art Actua pour suivre trois ateliers les formant aux techniques de la peinture, de la poésie et des outils multimédias.

Aziz Chafik, professeur en charge du volet «multimédia», est fier du travail accompli par ses élèves et semble ravi d'avoir participé à cette

aventure. «Les TIC (Technologies de l'information et de la communication) sont incontournables aujourd'hui. J'ai essayé d'amener les enfants à faire de l'art avec l'outil informatique. Ils ont découvert l'e-painting par ordinateur, ils ont fait un peu de radio et des caricatures vidéo et photo. Deux enfants très talentueux ont même pu faire de la 3D, mais nous n'avons pas pu le montrer, car l'installation est trop lourde pour un espace comme celui-ci», raconte l'enseignant.

Et M. Chafik a de quoi être fier puisque les œuvres réalisées par les élèves sont stupéfiantes. Difficile à croire que les tableaux qu'on a sous les yeux ont été réalisés par

des amateurs qui n'avaient aucune notion en peinture il y a encore quelques mois.

Des tableaux très colorés qui rappellent les dessins d'enfants, mais des scènes très matures qui révèlent une certaine sagesse chez ces adolescents. Certains ont donné libre cours à leur imagination et on raconté, avec un réalisme impressionnant, le Maroc chaleureux et généreux. On y voit des villages de pêcheurs, des hommes et des femmes en tenues traditionnelles, des mosquées... Des images bien loin du Maroc des grandes villes d'aujourd'hui, mais qui prouvent que la jeunesse n'est pas insensible à nos traditions.

Oumaïma, lycéenne, se réjouit d'avoir participé à ce projet. Elle qui n'y était pas favorable au départ semble avoir changé d'avis. «Cette expérience nous a permis de nourrir notre esprit, de développer notre "instinct" culturel et ça nous a permis de mieux comprendre les tableaux. Au début quand on voyait une toile, on la regardait sans savoir ce qu'il y avait derrière. Mais grâce à cette expérience, on arrive maintenant à comprendre le sentiment du peintre lorsqu'il peint ses tableaux», explique la jeune fille.

Parmi ces élèves, quelques-uns se sont découverts un don. C'est le cas d'Ahmed, élève au Lycée Jaber Ibnou Hayane pour qui cette expérience a été une véritable révélation.

«Beaucoup de choses ont changé dans ma vie depuis cet atelier, j'ai intégré la section "Art appliqué" de mon école pour pouvoir me consacrer pleinement à l'art. C'est une passion qui donne un sens à ma vie. J'aimerais devenir peintre ou bien graphiste et je rêve de mettre mon talent au service des grandes

causes sociales. Je suis épaulé par ma famille, pas financièrement, mais moralement, ils me soutiennent. Et quoi qu'il arrive, je me sens capable d'y arriver tout seul, même sans l'appui des autres», confie l'artiste en herbe. Il semblerait que les lycées publics de la capitale économique soient une véritable mine d'or artistique. De quoi faire

taire les préjugés qui considèrent l'art comme un plaisir réservé aux riches et non comme une discipline à part entière. Pour Abderahmane Banana, artiste-peintre en charge du volet «Art plastique», ce programme éducatif a permis aux élèves de renouer avec cette âme d'artiste qu'ils avaient égarée quand ils étaient petits, lorsqu'ils gribouillaient sur le papier. «Les enfants s'intéressent très tôt au dessin, ça commence par le gribouillage et puis parfois ça évolue. Dans le cadre de ce projet,

nous sommes allés plus loin, nous avons étudié les couleurs et les notions de base. Les élèves ont appliqué cela dans leurs travaux et sont parvenus à créer des tableaux à eux, à réaliser un travail personnel», explique l'artiste. En somme, ce programme éducatif est une belle victoire pour les organisateurs et un exemple de ce qui doit être fait aujourd'hui pour sensibiliser les jeunes à l'art afin qu'ils soient, demain, des spectateurs avisés. ■

Mae Ait Bayahya

4|5 Faire progresser une classe entière alors que les élèves qui la composent ont des niveaux très différents : c'est l'un des défis du système éducatif après la massification de l'enseignement. L'hétérogénéité croissante entre premier et dernier rang oblige à s'interroger

Faut-il en finir avec le collège unique ?

281 points séparent les 10 % d'élèves français les plus forts et les 10 % les plus faibles, selon l'enquête PISA rendue publique en décembre 2013 (l'évaluation de l'Organisation de coopération et de développement économiques du niveau des élèves à 15 ans). Sur un score moyen de 500 points, c'est considérable, et c'est même l'écart de performances le plus important après Israël.

L'hétérogénéité des classes ne cessant d'augmenter, ce fossé s'est élargi de 43 points sur la dernière décennie. Les élèves qui étaient au lycée général ont un niveau équivalent aux champions mondiaux (entre Macao et la Corée), mais ceux qui ont redoublé et sont encore au collège se traînent au niveau des élèves mexicains... A la question de savoir s'il faut garder tous ces enfants dans les mêmes structures, Eric Charbonnier, expert à l'OCDE, a observé que « les systèmes éducatifs les plus performants sont ceux qui gardent le plus longtemps ensemble tous les élèves ». C'est le cas des pays nordiques, avec au premier rang la Finlande. Mais c'est aussi dans le sens d'un tronc commun plus long pour tous que l'Allemagne a œuvré ces dix dernières années, pour relever le niveau de son école.

Oui

« Le collège français est un univers impitoyable ! », répond Jean-François Copé, président de l'UMP, député et maire de Meaux (Seine-et-Marne).

Vous souhaitez rétablir un examen de niveau conditionnant l'entrée en 6^e. Cela signifie en finir avec le collège unique ?

Oui, j'estime qu'il y a urgence à en finir avec le collège unique qui, au nom de l'égalité, traite de la même manière des enfants qui n'ont pas tous les mêmes aspirations et des réalités locales qui n'ont rien en commun. Un collège rural ne ressemble ni à un établissement de banlieue ni à un autre de centre-ville. Il faut laisser au chef d'établissement la possibilité de s'adapter à ses élèves et de choisir ses enseignants pour mettre en œuvre un projet pédagogique défini pour le public qu'il accueille. Par ailleurs, le collège tel qu'il est conçu aujourd'hui ne valorise pas les modèles de réussite par le métier. Il faut que tous les enfants aient très tôt une initiation aux métiers et que dès 14 ans, ils puissent, s'ils le souhaitent, partir en apprentissage.

Tous les travaux montrent que plus l'orientation est précoce, moins les enfants défavorisés font d'études...

Tout cela est très théorique. Ce qui compte aujourd'hui, c'est que chaque jeune Français ait un métier. Avez-vous déjà vu le bonheur des adolescents dans un centre de formation des

apprentis ? Pourquoi les priver de cela ? D'autant que rien ne doit empêcher de reprendre plus tard des études plus théoriques... Tous n'ont pas envie d'un enseignement de ce type à 14 ans. Regardez l'Allemagne. Son école, qui laisse une large place à l'apprentissage, est meilleure que la nôtre dans les évaluations internationales.

Vous pensez que le collège à la française ne peut pas être adapté ?

Oui, je maintiens que c'est un univers impitoyable dans lequel beaucoup d'enfants arrivent non préparés. La rupture à l'entrée en 6^e est d'une certaine violence : passer d'un maître à huit enseignants ; avoir un emploi du temps compliqué... C'est un monde tellement différent de l'école que les enfants les plus fragiles ne résistent pas au choc et sont très vite en échec scolaire.

L'examen de fin de primaire que vous préconisez y changera-t-il vraiment quelque chose ?

Bien sûr ! Le contrôle des savoirs fondamentaux que je préconise en début de CM2 a pour objectif de repérer assez tôt les enfants qui ne maîtrisent pas les compétences nécessaires à une bonne scolarité en collège. Comme cela se déroule en début d'an-

née, les enseignants ont le temps de les aider sérieusement à combler ces lacunes. Et si l'enfant n'est toujours pas prêt en fin d'année, il redouble. Il faut repenser le primaire pour assurer un suivi individuel des enfants depuis la moyenne section de maternelle. **Vous êtes pour le retour à une école du lire-écrire-compter ?**

J'ajouterais l'anglais à votre liste. L'école primaire doit permettre à chaque enfant d'acquérir une maîtrise parfaite des savoirs fondamentaux. C'est la première assurance-vie que la France doit offrir à chaque enfant.

Droite-gauche, tout le monde est d'accord. Mais le problème, c'est qu'on n'y parvient pas...

En évitant de se perdre dans de fausses réformes comme les rythmes scolaires, on pourrait avancer dans cette direction ! Ensuite, il faut individualiser les parcours, évaluer beaucoup plus régulièrement pour repérer ce que ne sait pas l'élève et donner confiance à chacun. Je préconise que l'école valorise les points positifs, les progrès de chaque enfant comme le système anglo-saxon sait le faire. Si on appliquait tout cela, notre système serait plus performant. ■

PROPOS RECUEILLIS PAR
MARYLINE BAUMARD

Non

Il suffit d'innover pour individualiser l'enseignement, selon le professeur de sciences physiques Pascal Bihouée, qui expérimente la « classe inversée ».

Dans la classe de physique-chimie de Pascal Bihouée, certains élèves de 5^e planchent sur le système digestif, d'autres sur les circuits électriques. « Chacun progresse à son rythme », s'enthousiasme ce professeur de sciences physiques du collège Sainte-Marie, à Saint-Brieuc, en Bretagne. Situé au rez-de-chaussée d'un cloître, l'établissement s'adresse à des jeunes aux niveaux scolaires très hétérogènes. « Parmi mes élèves, trois ont de grosses difficultés, d'autres sont presque hyperactifs. Et puis, il y a aussi de bons éléments, mais ils se révèlent parfois paresseux », commente l'enseignant. C'est cette diversité de profils qui l'amène à expérimenter depuis trois ans la « classe inversée ».

Le concept, inventé en 2004 par deux professeurs américains, est simple : les élèves apprennent les théories chez eux puis les mettent en pratique en classe. « Plutôt que de leur réciter à toute vitesse le programme, ils prennent eux-mêmes le temps de se l'approprier à la maison », explique M. Bihouée. Et pour en finir avec les photocopies soporifiques, l'enseignant a mis à leur disposition une plate-forme Web où l'évolution des modèles atomiques, les conducteurs isolants et la respiration des grenouilles sont expliqués par l'intermédiaire des animations flash, des vidéos ou des textes illustrés. C'est de ce site interactif et amusant que les jeunes se nourrissent avant d'aller en classe. « Comme ils ont les notions en tête, on peut consacrer le cours à des activités collectives », insiste M. Bihouée.

Pour les stimuler, ce dernier invente des scénarios. Un jour, les élèves fabriquent une fusée à l'aide d'une bouteille plastique, un autre, ils participent à « l'île de la haute tension », une série d'épreuves en physique-chimie et en technologie où la meilleure équipe remporte un trophée. Ses élèves travaillent toujours en équipe ; une démarche qui permet à chaque adolescent de mettre à disposition du groupe ses talents personnels. « Tous n'ont pas les mêmes compétences. Certains sont doués à l'oral, d'autres à l'écrit. L'idée est que chacun apporte sa pierre à l'édifice », explique Pascal Bihouée, qui rappelle que cette méthode, qui lui permet de s'en sortir avec l'hétérogénéité des niveaux et des profils, plaît de surcroît aux jeunes.

« C'est carrément plus stimulant de travailler comme ça », confirme Manon, 13 ans, perfecto et grandes créoles. « On peut s'entraider quand on ne comprend

pas une notion. Grâce à ça, j'ai augmenté ma moyenne de deux points. Je suis passée de 9 à 11 sur 20 », s'enthousiasme la jeune fille. Un engouement partagé par Flavien. « Ce cours est vraiment différent. Au lieu de passer notre temps à prendre des notes, on fait plein d'activités. Et puis, quand on se trompe, le professeur peut nous aider. »

Depuis que Pascal Bihouée a arrêté la leçon classique, il passe son heure au milieu des élèves pour s'assurer que tous ont compris les notions. « Cela me permet de repérer très tôt les faiblesses des uns et des autres », explique-t-il. « Qu'est-ce que le suc gastrique ? », demande-t-il au passage à quatre adolescentes réunies autour d'une table. « C'est un produit chimique qui ramollit les aliments », lui répond fièrement Anaïs, 13 ans. « Bonne réponse ! Par contre, l'appendice n'est pas un animal », rigole-t-il en pointant un doigt expert sur le « lapindice » de sa copie.

Le concept, inventé en 2004, est simple : les élèves apprennent les théories chez eux puis les mettent en pratique en classe

« Et l'intestin, c'est long de combien de mètres ? », poursuit-il. « C'est au moins la taille d'un terrain de foot », se lance Aude, cheveux en bataille et vernis rose effrité sur les ongles. « Mais non, c'est bien plus petit. Si tu dis ça aux garçons, ils vont pas être contents », s'exclame l'enseignant. « J'essaie de partager leurs centres d'intérêts afin de capter leur attention », confie-t-il.

Une stratégie qui le pousse même parfois à inverser les rôles. Ainsi, à chaque séance, deux ou trois élèves se filment dans la peau du professeur. Aujourd'hui, c'est au tour de Jihène et Emma, 13 ans. Pour ne pas perturber la classe, ces dernières se sont isolées dans une salle vide du cloître. Jihène, au tableau, craie dans une main et ampoule dans l'autre, explique à un auditoire imaginaire les montages en série, un circuit électrique complexe qui figure au programme de 5^e. Pendant ce temps, sa camarade immortalise le moment à l'aide d'une tablette. Un exercice qu'il faut refaire plusieurs fois avant que ce ne soit présentable. « Si c'est réussi, on échappe à un contrôle de connaissances », explique l'une d'elles. Inversé ou pas, le cours doit amener chaque élève au niveau requis. ■

EMMA PAOLI

18

Malaise dans l'égalité entre les sexes

Après la mobilisation, dimanche 2 février, contre le mariage pour tous, la procréation médicalement assistée et la gestation pour autrui, le gouvernement a finalement renoncé au projet de loi famille, prévu pour 2014.

Une des cibles des militants de la Manif pour tous reste l'« ABCD de l'égalité », modules destinés à lutter contre les stéréotypes sexués à l'école primaire. Pourquoi les études de genre sont-elles à ce point contestées ? D'où provient cette résistance à dissoudre les hiérarchies sexuelles ?

■ Lutter contre les stéréotypes Devoir de l'école républicaine

Jean-Marc Roirant

Secrétaire général
de la Ligue de l'enseignement

La rumeur n'est jamais innocente. Notre histoire en est riche d'exemples. On a montré comment elle a accompagné le coup d'Etat de Napoléon III face à de prétendues tentatives d'attentat. Comment, après la défaite de 1870, des rumeurs de cannibalisme ont traversé certains villages de Dordogne à la recherche de boucs émissaires, justifiant des actes de barbarie. Cent ans plus tard, à Orléans, une rumeur antisémite a laissé croire que les cabines d'essayage de certains magasins de vêtements féminins étaient des pièges pour les clientes, livrées à la traite des Blanches. Cette « rumeur d'Orléans » continue de courir sous diverses formes.

Quand la rumeur s'est installée, l'ampleur du mensonge n'importe guère. Si la rumeur a pris, c'est que ses colporteurs ont suscité un réflexe de protection des familles, le plus souvent en créant une inquiétude irrationnelle. Une inquiétude telle que la diffusion de la vérité est rarement d'un secours suffisant. Une fois que la rumeur devient un phénomène social, nourri des conversations croisées, alors elle s'entretient elle-même, crépitant de son petit feu. Dans nos sociétés dans lesquelles certains médias sont chaque jour avides de nouvelles actualités et font peu de tri, ce feu s'allume vite et devient parfois un incendie. C'est le cas lorsque cette rumeur s'attaque à l'école publique.

Celle qui s'est propagée fin janvier dans plusieurs collèges à propos des modules ABCD de l'égalité a été une attaque organisée contre la République. Elle a été transportée par des SMS, envoyés en masse aux parents, appelant au boycottage de l'école, avec pour seul objectif de saper la confiance dans notre école publique. Les messages sont de pures élucubrations.

Rappelons les faits. Les modules se déroulent au primaire (et pas au collège) dans 600 classes volontaires. Ils prennent place dans les enseignements existants sur les savoirs de base. Ils sont adaptés selon les niveaux. Ils ont été conçus par des professionnels et des mouvements éducatifs, dont la Ligue de l'enseignement, pour permettre aux élèves de s'interroger sur leurs différences, dans divers contextes d'apprentissage: Est-ce qu'un chevalier a le droit d'avoir peur du noir? Est-ce que les princesses peuvent aussi jouer un rôle dans leur propre histoire? Comment organiser des jeux de ballon mixtes? Voici les enjeux de ces modules.

L'idée est de permettre aux enfants de s'émanciper des rôles que la société a tendance à leur assigner par avance et développer le respect mutuel et le refus de la violence. Les enseignants et les animateurs sont formés pour cela. Les contenus pédagogiques des ABCD et de bien d'autres programmes d'éducation à l'égalité filles-garçons s'intègrent pleinement à l'apprentissage des savoirs fondamentaux des jeunes élèves figurant dans le socle commun des compétences de base et de culture.

L'égalité et le respect ne sont pas une nouvelle matière, une nouvelle case à cocher dans les programmes. Ils sont une nouvelle dimension dans l'apprentissage des savoirs de base dans le cadre d'une école laïque. On est loin de la désinformation grossièrement mensongère, souvent haineuse, de ces derniers jours.

Des attaques de ce type, il en existe chaque semaine. Mais celle qui a concerné les ABCD de l'égalité n'est pas un épisode ordinaire pour deux raisons. La première, c'est que cette rumeur a eu une perfide efficacité, parce que plusieurs personnalités publiques ne se sont pas contentées de la diffuser, mais l'ont accréditée en alimentant un faux débat sur la prétendue théorie du genre. Il y a sans doute beaucoup de paresse dans les commentaires que nous avons subis pendant plusieurs jours sur ce nouvel épouvantail.

L'objectif des « ABCD de l'égalité » est de permettre aux enfants de s'émanciper des rôles que la société a tendance à leur assigner par avance

A l'école publique, les enseignants et les personnels ont pour mission de faire découvrir, partager et faire vivre les valeurs de la République. Ils l'ont fait de manière exemplaire en réponse aux rumeurs, et ce, le plus souvent, avec la confiance des parents, des élus locaux et avec le concours de nombreuses associations d'éducation populaire.

L'enjeu est de taille, car faire reculer les stéréotypes et les violences sexistes, c'est combattre les violences conjugales, qui frappent 400 000 femmes chaque année. Il s'agit également de faire disparaître les souffrances d'enfants victimes d'insultes sexistes dans les cours de récréation. C'est enfin faire progresser la mixité professionnelle et reconnaître que la diversité est une richesse, y compris pour les entreprises. C'est un combat qui mérite que chacun se mobilise et assume ses responsabilités. ■

■ Préservons l'espace intime qu'est la famille

Hervé Mariton

Maire (UMP) de Crest et député de la Drome,
président du mouvement Droit au cœur

Nous sommes tous pour l'égalité entre femmes et les hommes. Mais que signifie l'égalité et quels sont les moyens pour y parvenir? Il y a aujourd'hui un gouffre entre la droite et la gauche. La controverse sur l'idéologie du genre en est l'illustration. L'égalité est une valeur de la République que droite et gauche partagent. Mais j'invoquerai plus volontiers l'égalité des chances plutôt qu'une contrainte de résultats. « *La loi favorise la parité* », dit la Constitution. Il vaudrait mieux que la société tout entière partage cette ambition et y parvienne par l'éthique, le bon sens ou l'intérêt. Mais quelques règles peuvent être entendues, que la gauche imagine-t-elle toujours plus strictes.

**« L'autre », c'est la différence.
Ce n'est pas une discrimination,
c'est une réalité anthropologique**

Sauf que le mot égalité a aussi changé de sens. Dans un renversement extraordinaire, la gauche a abandonné l'égalité exigeant le respect de la différence et exalte un individualisme amorphe. Les repères supposés de la gauche et de la droite se sont ainsi croisés : l'individu passe à gauche et la différence à droite. Mais l'individu de gauche n'est pas le même. Il est dans un univers relativiste, anormé, où le choix l'emporte sur la liberté responsable. C'est toute la portée de l'idéologie du genre et de la volonté de toute-puissance culturelle qui libèrent des déterminants physiologiques.

Cet homme nouveau doit nécessairement être formé dès le plus jeune âge et c'est l'introduction du genre, encore à une échelle expérimentale, à l'école. Il ne s'agit pas en réalité de lutter contre les stéréotypes. Mais de considérer que rien n'est naturel, comme ce rapport de l'Inspection des affaires sociales sur l'égalité entre les filles et les garçons dans les modes d'accueil de la petite enfance (décembre 2012) qui affirme que « *la simple présence d'une très grande majorité de*

femmes auprès des petits enfants constitue déjà en soi un apprentissage pour les enfants de la division sexuée des rôles sociaux ». Comme si l'attribution des soins aux enfants en bas âge ne comportait aucune origine naturelle dans la maternité et le lien particulier de la mère à l'enfant.

Ce qui pourrait paraître farfelu dans un échange technocratique devient insupportable lorsqu'on propose de l'expérimenter, comme l'exprime l'ABCD de l'égalité, sur nos enfants. Et plus insupportable encore dans une époque où, sous l'effet de la crise et des mutations, notre peuple ne sera conquérant dans le vaste monde que s'il est rassuré dans l'intimité et la proximité de la famille.

L'autre a sa liberté et le refus de l'idéologie du genre est d'abord le rejet d'une immixtion illégitime du politique ou de l'institution dans l'espace très intime de l'éducation des enfants. Les parents ont une responsabilité essentielle pour briser le plafond de verre qui limiterait la destinée d'une fille mais ils ne le délèguent pas à ceux qui proposent de lire *Papa porte une robe* ou de regarder le film *Tomboy*.

« L'autre », c'est la différence. Ce n'est pas une discrimination, c'est une réalité anthropologique. Cette réalité ne dispense pas d'offrir les plus grandes chances aux filles comme aux garçons ; elle ne postule pas qu'ils seraient identiques ou interchangeable. J'aime assez l'idée d'Alain Finkielkraut que nous serions sensibles, en France, aux dangers de l'idéologie du genre parce que nous aurions une culture de galanterie.

« L'autre » c'est la complémentarité. L'homme et la femme sont complémentaires. Ils sont aussi nécessaires pour faire un enfant. D'autres unions sont possibles mais elles ne font pas ordinairement d'enfants. L'ambition militante ou personnelle de faire un bébé toute seule échappe à l'idée de complémentarité et sollicite le soutien de l'idéologie du genre.

Que dire aussi de ce refus de la complémentarité qui s'exprime dans le rejet de la conjugalité constatée dans le foyer fiscal et la proposition de l'individualisation de l'impôt. Ce n'est pas ma vision de la société.

L'idéologie du genre n'a pas envahi la France. Mais la transformation de la gauche, la perte de ses repères dans la société la rendent plus friable à ceux qui, soit pour satisfaire une cause militante, soit par ambition de changer le monde, portent cette idée. Alors, il est normal que des Français, nombreux, s'opposent et il est utile que la droite propose un projet pour la famille plus délicat, plus fraternel, plus optimiste. ■